

قراءات تاريخية

على هامش حرب الخليج

BOOK CODE: 148800

I.S.B.N:

PUBL.:

PRICE:

7000

قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج

دار تاجيل للطباعة والنشر والتوزيع



مداولة النقابية عن أزمة الخليج قامت بفتح - على الأغلب -
إلى حد أدنى من المؤسسية بوضوح أقلقنا ثم كانت أن السببية
الناشئة عن صعوبة عدم الاختيار مع أو ضد هذا التوافق
الشرطي

ولا نزع مؤلف هذا الكتاب أنه يتبرأ من الاختيار. ولكنه أمر
الاختيار إلى الحقيقة التاريخية من جانب. كما أنه أقل من جانب
عدم الاختيار إلى الحقيقة القومية. بالاختيار ما لا يتم إلا في
أفق النهر الذي يسبح فيه الجميع في سباحة من راحة مرارة
المنصومان الناجمة عن الحرب

من هذا الموقف يتجلى لنا الكتاب عن حرب الخليج متأخرا
بعض الشيء إلا أنه بالقابل ملتزم بالموقفية فلما تستند به
اختيارات مؤسسية وبعاته وذهج مغالبتها

قراءات تاريخية

على هامش حرب الخليج

أ.د. يونس بنيب رزق



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٢

مقدمة

ربما يختلف هذا العمل عن غيره من الأعمال التي صدر أغلبها في عجلة عن حرب الخليج في امرين ..

الامر الأول : انه قد وضع بقدر ما وسعنا الجهد على أسس مختلفة ، فقد حاولنا على قدر الامكان طرح انحيازاتنا القطرية جانباً والتعامل مع الأحداث من منطلق قومي .

الامر الثاني : السعى الى تاصيل الأحداث تاريخياً ثم الخوض في تفاصيل ما يجرى على ضوء هذا التاصيل مما قد يعطى بعداً لهذا العمل ربما لم تحظ به سائر الأعمال .

وتأسيساً على هذين الأمرين فقد انطلقنا نتعامل مع أحداث حرب الخليج منذ انطلاق شراراتها الاولى بالاجتياح العراقي للكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى لحظة الانتهاء من هذا العمل في منتصف عام ١٩٩١ بكل المضاعفات التي صاحبت هذه الحرب والتي راينا انه قد يكون من الفائدة لأحد العاملين في حقل الكتابة التاريخية ان يقدم رؤية لها أو قراءة على هامشها ..

وبحكم الصنعة لم يكن بالامكان نشر مثل هذه القراءة دون دعمها بقدر معقول من التوثيق مما دعانا الى تضمينها عدداً من الملاحق التي نتمنى ان تعين القارئ على متابعة الموضوعات المختلفة التي شملتها هذه القراءة التاريخية .

والكتاب بذلك محاولة لرصد الحدث الجارى والتاصيل التاريخي والتوثيق الذى يضيف على هذا التاصيل مصداقيته مما نأمل معه ان يقدم للقارئ العربى عملاً مفيداً وسط هذا السيل من الكتابات التي جاء بعضها على قدر من الفائدة وجاء البعض الآخر قليل الفائدة ، ثم كان البعض الاخير عديم الفائدة !

وعلى الله قصد السبيل ..

المؤلف

الموضوع الأول

حول بعض الدعاوى والممارسات العراقية

W. H. H.

My dear Mr. H. H. H.

الفصل الأول

عبد الناصر و صدام حسين

ملاحظات تاريخية

بقدر ما يتسم تشبيه صدام حسين بجمال عبد الناصر بالفجاجة بقدر ما يصطبغ رفض هذا التشبيه بالانفعال وعدم التريث !
وأول ما يلفت النظر أن التشبيه قد صدر من معسكرات متناقضة
كل يدعم به مواقفه السياسية ..

التشبيه صدر عن الدوائر الغربية التي أرادت أن توظف داخل الرأي العام في بلادها مشاعر الخطر على المصالح التي أصبحت تجربة عبد الناصر رمزا لها *

والتشبيه صدر في الوقت نفسه عن العراق وبعض القوى المؤيدة لسياسات صدام حسين في المنطقة العربية انطلاقا من أن ما يفعله الرئيس العراقي إنما يضعه في موقع المناهضة لخصوم الأمة ، وهو ما فعله عبد الناصر !

أما رفض التشبيه فقد صدر في الغالب عن خصوم تقليديين لعبد الناصر ، ليس دفاعا عن الرجل بالطبع ، وإنما حطا من قدر صدام حسين الذين يشنون عليه حملتهم ، مما يضمنه بالأساس بأنه رفض قائم على ظرف سياسي عابر وليس عن اقتناع حقيقي ..
ولعل أكثر ما يلفت النظر في هذا الجانب أن الناصريين أو عبيدا من

فصائلهم بدلا من أن ينبروا رفضا للتشبيبه ، فانهم وان لم يرفضوه فقد سكتوا عنه على الأقل ، انطلاقا من موقف سياسى أيضا ، وهو النزوع عن التورط فى حملة على صدام حسين حتى لا يقفوا فى صف واحد مع خصوم الرجل من الأمريكيين والدول الغربية عموما الذين كانوا فى الوقت نفسه خصوم عبد الناصر والأعداء التقليديين لطموحات الأمة العربية .

وعندما تصنع (الدوافع السياسية) ذات الطبيعة الآتية المواقف فلا نملك الا توصيفها بالانفعال وعدم التريث ، فان الأحكام ينبغى أن تتأسس على اعتبارات أكثر معقولة واقناعا .

يقينا فان صدام حسين ليس عبد الناصر ولن يكون ، وذلك لأسباب تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والتكوين السياسى ، وتصل من بين ما تصل له الى المواقف الآتية :

حقائق الجغرافيا :

(جغرافيا) فان العراق ليست مصر ، فالعراق دولة أطراف ومصر دولة قلب ، وشتان ما بين الأطراف والقلب . . ومجتمعات الأطراف بطبيعتها مجتمعات تحوطها المخاطر ، وهى فى العادة بين خيارين ، اما سلطة مركزية ماحقة تحفظ لها وجودها ، واما تعرض هذا الوجود نفسه لأشد المخاطر .

وتتعدد المخاطر التى يتعرض لها العراق « كدولة أطراف » ، بدءا من القوى المجاورة غير العربية ، ايران وتركيا ، ومرورا بالانقسامات العرقية الحادة ، - أكراد وتركمان وأشوريون - الى جوار الأغلبية العربية ، ووصولا الى الانقسامات المذهبية ، شيعة وسنة !

ومثل هذا الموقع فى العادة يملئ على السلطة المركزية أن تكون ذات قبضة حديدية لتحفظ لهذا المجتمع تماسكه فى الداخل وأمنه مع الخارج .

يختلف الأمر مع دولة مثل مصر ، فهى دولة قلب تقع فى وسط البحر العربى بعيدا عن مخاطر الأطراف ، وتتسم بالتالى بقدر كبير من التماسك مما يوفر بالطبيعة للسلطة المركزية الظروف الطبيعية لتأدية وظيفتها دونما حاجة كبيرة الى استخدام العنف الذى ينظر اليه ، فى حالة استخدامه ، باعتباره من الأمور المكروهة ، بل والمستهجنة .

وتنطبق هذه القاعدة ليس فحسب على الظروف العادية بل أحيانا

على الظروف الاستثنائية عندما يحدث تغيير عنيف فى السلطة ، سواء على شكل ثورى أو على نحو انقلابى . فبينما يحدث هذا فى دولة القلب بأقل قدر من الخسائر البشرية ، الأمر الذى جعل رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ يتباهون بأنها « ثورة بيضاء » مما أضفى على شخصية عبد الناصر طابعها الإنسانى ، فانه يحدث فى دول الأطراف على أشلاء من الجثث ، وتاريخ تغيير السلطة أو الاحتفاظ بها فى العراق منذ عام ١٩٥٨ ، وحتى يومنا هذا مفروش بجماجم العراقيين . الأمر الذى يدفع الكثيرين الى تصوير « صدام » وقد استظل براية القرصان المشهورة ، وهى صورة استولى ألد خصوم عبد الناصر أن يضعوه فى اطارها !

دولة القلب أيضا قادرة بحكم موقعها ، وعندما يتوافر الظروف التاريخى الملائم ، وهو ظرف تصنعه اعتبارات عديدة وليس اعتبار شخصية الزعيم وحدها . هذه الدولة تكون قادرة على افراز ما يمكن توصيفه « بالزعامة الشاملة » ، وهى زعامة قادرة على أن تصل بتأثيرها لسائر أنحاء الوطن ، وربما الى جهات لم تكن تخطر على بال ، فى أعماق الصحارى أو فى أحضان الجبال .

وفى تقديرنا أن ذلك لا يتوافر بنفس الدرجة لدولة الأطراف مهما حاولت بعض زعاماتها اصطناع أساليب التأثير ، وهى أساليب تتراوح بين انفاق الأموال الطائلة والقيام بالأعمال التسامرية ، ونشر الأجهزة الدعائية . رغم كل ذلك فان هذا التأثير فى النهاية لا يبدو إلا على شكل « بقع » على جلد الأمة ، مما ينعكس كفارق هام آخر بين الزعامة الطبيعية الناشئة فى « القلب » (عبد الناصر) ، والزعامة المصنوعة القادمة من الأطراف (صدام) .

وقائع التاريخ :

وتنسحب حقائق الجغرافيا على وقائع التاريخ ، فبينما تقتترن صورة الزعماء الذين عرفهم العراق بالعنف والدموية ، مما يشكل ظاهرة عادية على امتداد تاريخه الطويل ، فان هذا السلوك يرفضه الضمير الوطنى المصرى بكل قوة .

ويبدو هذا الاختلاف فيما يحفظه لنا تاريخ العراق القديم من صور ملوك غلاظ القلوب ، ويقدم الملك الأشورى المعروف « سنحاريب » - الذى كان يعتمد الى فقء عيون أسراه - احدى هذه الصور .

أما فى تاريخه الوسيط فلا نظن أن صورة « أبو الحجاج الثقفى » قد عرفها بلد اسلامى كما عرفها العراق ، ناهيك عن « الحركات السرية » ذات الطابع الدموى .

وبالرغم من الاعتزاز العربى بروايات « ألف ليلة وليلة » التى جرت أغلب أحداثها فى بغداد وما حوالىها ، لا يملك المراقب الا أن يلاحظ أن الشخصية الرئيسية بين الرجال فى هذه الروايات ، شخصية الملك شهريار ، كانت ذات مزاج دموى ظاهر ، ويقف الى جانبه من شخصياتها سيافه المشهور المدعو « مسرور » !

مقابل ذلك فان أسوأ ما تعيه الذاكرة التاريخية لجموع المصريين لحاكم من هذا النوع صورة « الحاكم بأمر الله » أحد خلفاء الفاطميين ، وأسوأ ما تتقول عليه فى هذا الصدد أنه منع أكل « الملوخية » ، الأكلة الشعبية المعروفة ، أو حرم العمل بالنهار وإباحه ليلا ٠٠ وهى أقوال لا ترقى الى مرتبة الحقائق التاريخية ، ومع ذلك فان ترديدها وتناقل الأجيال لها انما ينم عن نفور طبيعى من جانب المصريين من استخدام أحد حكامهم لأساليب العنف ، الى حد أن يصبح معه رجل من هذا النمط أقصوصة يتداولها المصريون بقدر كبير من السخرية والمرارة !

واذا كانت روايات التاريخ القديم والوسيط يحوطها الغموض أحيانا والشكوك أحيانا أخرى فان التاريخ الحديث يقدم أبطل ما زال شهودهم على قيد الحياة •

قالى جانب « نورى السعيد » ، بكل ما اشتهرت به فترات حكمه فى العراق من أوقات غير سعيدة ، هناك « عبد الكريم قاسم » الذى سفك ماء غزيرة على طريق استيلائه على السلطة ، ودماء أغزر فى سبيل احتفائه بها ، وتقدم محاكمات « المهداوى » التى كانت عادة ما ترسل من يمثلون أمامها الى العالم الآخر تجسيدا لهذه الحقيقة ، كما تقدم عمليات « السحل » التى عرفت شوارع بغداد طووال سنوات خمس (١٩٥٨ - ١٩٦٣) تجسيدا آخر لهذا اللون من العنف •

ولا يختلف « صدام حسين » كثيرا عن النموذجين السابقين الا فى بعض التفاصيل ، فان مجموع تصرفاته تشى بعنف بالغ وبقدرة على التعامل مع البشر بقلب بارد ، أو بدون قلب على الإطلاق !

وبالمقابل لا يحفظ التاريخ المصرى الحديث شخصية على طراز هذه النوعية من الشخصيات ، والحادثة الدموية اليتيمة فى هذا التاريخ ، والمزعومة « بمذبحة القلعة » التى تخلص من خلالها « محمد على » من مجموعة من أمراء المماليك عام ١٨١١ ، لا تزيد على بضعة عشرات ، قد جرت فى إطار التخلص من عناصر كانت تمنع « الباشا » من بناء الدولة الجديدة التى كان فى طريقه لبنائها فى مصر ، كما جرت بين مجموعات تمثل قمة السلطة ، وهى مجموعات لم يكن للمصريين وجود فيها •• ورغم

كل تلك المبررات فقد كره المصريون هذه الحادثة حتى ان الشيخ « عبد الرحمن الجبرتي » المؤرخ المصرى المعروف قال عنها : « كانت هذه الكائنة من أشنع الحوادث التى لم يتفق مثلها » ! (١)

ويؤكد ذلك أن هذه النماذج العراقية غير مقبولة على الإطلاق فى مصر التى لا تستطيع أن تفرز الا نموذج « عبد الناصر » .. الحاكم الذى يعزف عن سفك الدماء ، ولا يقبل هو أو يقبل منه التاريخ المصرى سوى أن يكون كذلك !

التكوين السياسى :

من حقائق الجغرافيا ووقائع التاريخ ندلف الى البعد الثالث من الأبعاد التى تقضى الى الحكم « بفجاجة التشبيه » ، فالتكوين السياسى لزعيم الضباط الأحرار وقائد ثورة يوليو يتناقض تماما مع التكوين السياسى لرجل حزب البعث فى بغداد !

وهناك ملاحظة أولية فى هذا الشأن وهى أن المبادئ التى تقوم عليها بعض الأحزاب العربية تنفصم بشكل ظاهر مع ممارسات أعضائها ، الأمر الذى تكشفه تماما تجربة حزب البعث فى العراق .

أبسط مظاهر هذا الانفصام متصلة بما يتضمنه دستور الحزب الذى وضعه منذ وقت مبكر مؤسسوه من أمثال ميشيل عفلق وصلاح البيطار من عملية تكوين أطر الحزب وقياداته والتى كان من المفروض أن تتم بشكل ديموقراطى من خلال عمليات انتخاب حرة (٢) ، وهذا ما لم يحدث فى العراق ، ولأسباب كثيرة :

فهناك القمع الذى لقيته كوادى الحزب من أنظمة الحكم المعادية وهناك العمل السرى الذى لجأ اليه أعضاؤه ، وهناك أسلوب العنف الذى عمدت اليه عناصر عديدة من الحزب ، كان صدام حسين من أبرزها .. كل ذلك منع وصول القيادات بالطريق الذى يرسمه دستور الحزب وفتح له طريقا آخر !

لعل السمة البارزة فى هذا الطريق ان « البعث العراقى » قد أصابته حالة من التشردم ، وبدأ ما يمكن تسميته « حرب الأجنحة » حين أخذ كل جناح فى تصفية الجناح الآخر ، وكثيرا ما كانت هذه التصفيات تتم بشكل دموى ..

وتؤكد الروايات المتداولة عن الرئيس صدام حسين إنه كان أستاذا فى فن « التصفيات الدموية » ، ليس فقط فى اتجاه ارتقاء سلم الزعامة

داخل الحزب ، وانما الأهم من ذلك فى اتجاه البقاء على قمة هذا السلم !

وبينما تكون التصفيات الدموية فى الاتجاه الأول ذات طبيعة مؤقتة ، فهى تكون مرهونة بفترة الوصول الى القمة ، أما فى الاتجاه الثانى . . اتجاه الحفاظ على القمة ، فتكون ذات طبيعة دائمة ، وتصبح وبالتالي منهجا من مناهج الحكم لعهد الرجل !

المشكلة الأخطر أن صدام حسين قد مارس أستاذه فى هذا الفن بعد أن أصبح رئيسا لدولة ، دون ادراك كاف بأن ما يجوز فى بعض الأنظمة الحزبية لا يجوز فى حكم الدولة ، ولعله من هذا التمييز بين ما يجوز وما لا يجوز تأتى الصورة القاتمة لرئيس العراق فى العالم صورة السفاح أو صورة قاطع الطريق ، وهى صورة كانت موجودة من قبل الا أنها ازدادت قتامة بعد عملية غزوه للكويت .

وباختصار فان الرئيس العراقى لم يستطع أن يخلع جلده الحزبى ، بالرغم من وجوده على قمة السلطة لما يزيد على عقد من الزمان ، ولم يتحول الى « رجل دولة » ذى تصرفات مسئولة ترقى الى مستوى روح العصر وأصول العلاقات بين الدول .

اختلف الأمر تماما بالنسبة « لعبد الناصر » ، فبالرغم من أن الرجلين قد انضويا فى « العمل السرى » يلفت النظر أنهما فيما دون ذلك فقد سارا على طرفى نقيض .

يثير الدهشة أولا فى التنظيم السرى الذى تزعمه عبد الناصر ، وهو التنظيم العسكرى المعروف باسم « الضباط الأحرار » ان عملية اختيار قيادته كانت تتم من خلال منهج ديموقراطى (٣) . وكان متوقعا الا يكون كذلك بحكم طابعه العسكرى ، بالمقابل فان التنظيم الحزبى الذى تزعمه صدام حسين والذى كان مفروضا أن تتم اختيارات قياداته من خلال الانتخابات الحرة ، سلك طريقا عسكريا ، فيما سبقت الإشارة اليه .

ويثير الدهشة ثانيا عزوف « عبد الناصر » والضباط الأحرار عن سلوك طريق العنف ، وهو ما سجله الرجل فى « فلسفة الثورة » حين تحدث عن المحاولة اليتيمة لاغتيال « حسين سرى عامر » قائد سلاح الحدود ، وكان معلوما أنه رجل القصر والانجليز ، وحين أبدى ارتياحه الشديد لفشل المحاولة ، وكانت المحاولة الأولى والأخيرة (٤) . يثير ذلك الدهشة بحكم ما هو مفروض أن العسكريين يتجهون للعنف وهو صناعتهم ، بينما حدث النقيض من التنظيم الذى قاده صدام حسين ، وبالرغم من الطبيعة المدنية والطابع السياسى لهذا التنظيم !

الملاحظة الأخيرة عن فترة التكوين أنه بينما خاض صدام حسين صراعا مريرا ودمويا لاحتلال مقعد الزعامة في الحزب وفي الدولة ، فإن هذا الصراع لم يعرفه عبد الناصر ، فزعامته لم تلق تحديا ما في فترة العمل السري في تنظيم الضباط الأحرار ، ثم ان التحدى الذى واجهته هذه الزعامة خلال الفترة القصيرة عامى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ حين حاول « محمد نجيب » أن يكون رئيسا اسما وفعلا لم يستمر طويلا وحسم بعد أزمة مارس من العام الأخير ، ودون اراقة نقطة دم واحدة (٥) .

وليس من شك أن فترة التكوين تلك قد انعكست في النهاية على التعامل مع الخصوم ، فأى سياسى ناجح لابد أن يكون له خصوم ، ولكن أدوات عبد الناصر في التعامل مع هؤلاء كانت مختلفة جد الاختلاف .

كقاعدة عامة تعامل عبد الناصر مع خصومه من خلال « وضعهم في الظل » بطريقة أو بأخرى ، وباستثناءات محدودة جدا على مدى تاريخه الحافل تعامل مع هؤلاء الخصوم بالعنف ، ولا يكاد يذكر تاريخ الرجل في هذا الصدد الا محاكمات جماعة الاخوان المسلمين التى جرت في أعقاب حادثة المنشية عام ١٩٥٤ ، والتي صدر حكم الاعدام فيها على عدد من زعامات الجماعة لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين .

ويلاحظ أنه عندما كان يلجأ عبد الناصر الى العنف ، فقد كان يلجأ اليه في أضيق نطاق ، كما كان يلجأ اليه ردا على العنف بعنف ، وأخيرا فقد كان يلجأ اليه اعتقادا منه انه يحمى من خلال ذلك الثورة التى قادها قبل أن يحمى أمنه « الشخصى » .

والفارق بين « الشخصى » و « العام » يصنع اختلافا آخر بين الرجلين ، ربما كان أهم الاختلافات التى تفصل كثيرا من جوانب الموقف الأخير .

« فالعام » هو الذى دفع عبد الناصر في سبتمبر عام ١٩٦١ الى رفض استخدام القوة ضد رجال الحركة الانفصالية فى سوريا ، وبالرغم من كل ما كان يمثله النزوع عن هذا الاستخدام من الام شخصية للرجل فقد احتكم فى هذا الموقف الى مبدأ « عدم سفك دماء عربية بأيد عربية » ، و « الشخصى » هو الذى قاد صدام حسين الى غزو الكويت بكل ما ترتب على استمرار التمسك بالأرض المحتلة من نتائج وخيمة (٦) .

والفارق بين الوجود المصرى فى اليمن خلال الستينات وبين الاحتلال العراقى للكويت فى مطلع التسعينات ، هو الفارق بين التضحية من أجل المبدأ ، بحكم ما كانت تدفعه مصر من أجل اخراج اليمن من ظلمات العصور الوسطى وتحرير الجنوب من بقايا الاحتلال البريطانى ، وبين

منطق « الغنيمة » الذى حكم التصرفات العراقية فى الكويت ، وهو مرة أخرى فارق بين العام والخاص .

وإذا كان اختيار الأصدقاء يمثل معيارا أساسيا لاتجاهات الحاكم ، فإن انتقاء الخصوم وميادين المعارك يقدم المعيار لتوجهاته ، وبقينا فقد كانت توجهات عبد الناصر صحيحة فى هذا الصدد على ضوء معطيات عصره ، خاسم القوى الاستعمارية وحاربها فى مصر وطاردها فى كل أنحاء الوطن ، وكان اختيارا صحيحا . واجه إسرائيل بكل قوته ، وكان واضحا أنه يحمى من خلال هذه المواجهة التى كلفته الكثير ، الأمن المصرى والأمن القومى العربى . رفض طوال الوقت أن يرفع سلاحه فى وجه عربى وكان مدركا أن مهمة الزعامة هى حماية أمن العرب وليس تهديدهم ، وهو ما لم يدركه الزعيم العراقى .

والاختيارات الصحيحة هى التى تصنع فى النهاية الزعامة التاريخية وتخلق فى الوقت نفسه جو التأييد العام ، بينما تؤدى الاختيارات الخاطئة الى النقيض ، ولعل وقوف العالم كله « وراء » عبد الناصر فى حرب السويس ١٩٥٦ ، ووقوف العالم كله « ضد » صدام حسين فى استيلائه على الكويت يقدم الدليل على ذلك .

يبقى التفريق بين العمل الحربى والمغامرة العسكرية ، فالأول يتم فى إطار استراتيجية عامة لا خلاف على إيجدياتها ، أما الثانية فتحدث لتحقيق مصالح قريبة أو مجد شخصى رغم تناقضها مع الحقائق الاستراتيجية .

ولا شك أن فهم عبد الناصر لأبجديات الاستراتيجية ، وقد كان استأذا لها ، قد دفعه الى التصرف فى إطارها بشكل صارم ، الأمر الذى صنع زعامته التاريخية ، وهو ما افتقده صدام حسين الذى خرج عن نطاق هذه الأبجديات ووجه مدافعه الى الاتجاه الخطأ ، مما سيضعه بدوره فى التاريخ العربى ، ولكن فى الاتجاه الذى اختاره !

وقد بدا هذا الفهم فى مناسبات عديدة فى تاريخ عبد الناصر ، فهو قد رفض عام ١٩٦١ وفى أعقاب « حدث » الانفصال السورى عن الجمهورية العربية المتحدة استخدام القوة ضد الاقليم السورى .

وهو قد أوقف ما عرف بحرب الاستنزاف عام ١٩٦٩ بعد أن وصل الطيران الاسرائيلى الى العمق المصرى ، وكانت القضية بالنسبة للمرجل ليس مجرد التبجح بالصمود ولكن الأهم الثمن الذى يمكن أن يدفعه الوطن ثمنا لذلك !

أضافة الى كل ذلك فإن التأييد العربى الذى لقيه عبد الناصر كان

تأييد شعوب ، وهو تأييد استمر طول الوقت ، فى سنوات النصر
وسنوات الهزيمة ، على خلاف ما جرى بالنسبة لصدام فقد جاء التأييد من
بضع حكومات ولأسباب لا صلة لها « بالمواقف المبدئية » ، أما على مستوى
الشارع العربى فان ما حدث من انتفاضات بدت وكأنها حركات تأييد
للموقف الصدامى لم تكن فى حقيقتها تعبر عن هذا التأييد بقدر ما كانت
تعبر عن رفض عربى للتدخل الأجنبى ، وهو رفض له ما يبرره على ضوء
الماضى التاريخى !

حواشى الفصل الأول

- (١) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار الجزء الرابع ص ١٣١ .
- (٢) Abu Jaber, Kamel ; Ba'athi Socialist Party.
- (٣) أنور السادات ، أسرار الثورة المصرية - بواعثها الخفية وأسبابها السيكلوجية ص ١٥٩ - ص ١٦٧ .
- (٤) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة .
- (٥) د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس .
- (٦) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم .

أزمة الخليج « والموقع » العربى من التاريخ

ليس من قبيل جلد الذات وإنما من قبيل تقرير الحقيقة ومكاشفة النفس أن نقرر أن الممارسات العربية خلال أزمة الخليج ، وعلى وجه التحديد الممارسات العراقية ، إنما تشير الى حقيقة خطيرة ، وهى أن « الفعل العربى » لا ينتمى بحال الى روح العصر وممارساته ، بمعنى آخر أن هذا « الفعل » متخلف عن العصر بخمسة أو ستة قرون على الأقل .

فبين منطق « الاستباحة » وبين المسئولية عن أملاك الأعداء تاريخ غير قصير ، وبين المنطق القبلى القائم على مصادرة كل البشر المقيمين فى « مضرب » القبيلة المعادية وأخذهم سبايا أو رهائن وبين التعامل مع الأعداء احتكاما لمجموعة من القوانين التى سنّها المجتمع المتحضر بامتداد ثرون طويلة ، بدءا من الاعتراف بحق « الحماية » للمدنيين وحقوق « أسرى الحرب » للعسكريين ، دهر طويل . وبين حروب العصور الوسطى التى لم تميز بين المدنيين والعسكريين وحروب العصور الحديثة التى وضعت خطا صارما بين الطرفين ، عمر تاريخى مديد . وأخيرا بين إرسال « الرسل » من معسكر جانب الى معسكر جانب آخر وهم يحملون رؤوسهم على أكفهم وبين تطبيق مبدأ « الحصانة الدبلوماسية » عاشت البشرية تجارب طويلة وممريرة حتى تصوغ هذا المبدأ !

والشجرة القائمة بين « بين وبين » وأن كانت قد جسدتها ممارسات النظام العراقى خلال الأزمة فإن مما يستحق الخشية استعداد عدد من الأنظمة العربية أن تقدم على نفس الممارسات إذا ما ساقتها الأقدار الى

نفس المأزق الذى أوقع فيه النظام العراقى نفسه ، ولا تأتى هذه الخشية من فراغ ٠٠

فمن ناحية فان الادانة العربية للممارسات العراقية التى أسقطت من حسابها روح العصر ومتغيرات التاريخ انما صدرت عن « دوافع سياسية » وليس عن اعتبارات مبدئية ٠

والمبادئ هنا ليست مجرد لفظ ميتافيزيقى وانما هو لون من الممارسات اكتسب رسوخا حتى وصل الى مرحلة البدايات فى سلوك الحكومات وفى علاقات الدول ٠

والقول انها صدرت عن « دوافع سياسية » يكشف عنه السجل الحافل للرئيس العراقى باغتيال الخصوم فيما وراء الحدود وانتهاك سيادة الدول التى جرت على أراضيها هذه الاغتيالات ٠ وحربه مع ايران التى انتهكت فيها كل الاعراف الدولية وتحولت الى حرب من حروب العصور الوسطى وان كانت قد جرت بأسلحة العصور الحديثة ، وضربه للثورات الداخلية ، خاصة حركة الأكراد الانفصالية ، من خلال أساليب الإبادة الانسانية التى تقدم « حلاجة » التى شهدت عملية إبادة قاسية للأكراد بالغازات السامة ٠ تقدم نموذجا لها ، كل هذا ولم تصدر ادانة من أية جهة عربية لهذه الممارسات ، على عكس ما حدث خلال الأزمة وبعدها مما يكشف عن الوجه السياسى لهذه الادانة ٠

من ناحية أخرى فان الدول العربية المتعاطفة مع الرئيس العراقى انما تكشف عن وجه « شديد القبح » من خلال خيارها ، ومع أن الخيار الذى طرحته حكومات هذه الدول قام على أساس أنها تتبنى « الحل العربى » فى مقابل « الحل الأجنبى » فان الحقيقة تشي بأن هذا الخيار قد قام على الانحياز ضد « الشرعية التاريخية » ، وفى نفس الوقت ضد « روح العصر » ، وبالنسبة « لرجل الدولة » فانه يمكن أن يغفر له أى خطأ الا عدم استيعابه لمفردات العصر التى تكون فى النهاية الاطار الذى يقود بلاده فى داخله ، ولكن هذا ما حدث !

ولنستعرض فيما يلى بعض هذه المفردات ٠٠

المفردة الأولى : متصلة بمفهوم الحرب ، فمن خلال تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية طويلة جرت بين نهاية العصور الوسطى وحتى النصف الأول من القرن العشرين الذى شهد الحربين العالميتين المعروفتين ، تغير هذا المفهوم بشكل يكاد يكون تاما ٠

باختصار تحول هذا المفهوم من « كسر رقبة » الأعداء الى « كسر ارادتهم » السياسية ٠

و « كسر الرقبة » كان مفهوما ومقبولا فى ظل الوحدات السياسية المحدودة ، قبيلة كانت أو اقطاعة ، وفى اطار مجتمع يدور الصراع فيه حول مناطق الكلاً وقطعان الابل والأغنام ، أو مجتمع ريفى يتعرض لموجات الهجرة المسلحة من أبناء مجتمعات الرعى ٠٠ وهو ما لم يعد موجودا ٠٠ فقد جرت فى أنهار التاريخ مياه كثيرة منذ تلك العصور .

على المستوى الاقتصادى اختفت الكيانات الاقتصادية ذات الطابع « المصدفى » فى الاقطاعة أو فى القبيلة والتي كانت تقوم على الاكتفاء الذاتى وأدوات الانتاج البسيطة ليحل محلها الاقتصاد الرأسمالى بكل أشكاله التجارية والصناعية والمالية ، وما واكب ذلك من بنايات شديدة التعقيد .

وبينما يجوز بالنسبة للكيانات من النوع الأول الذى ينتمى الى العصور الوسطى اتباع نهج « الغنيمة » على اعتبار أن كل ذى قيمة فى تلك العصور كان يندرج تحت توصيف « المنقول » فان هذا غير جائز ، بل ومستحيل ، فى اطار الكيانات الاقتصادية التى نشأت وتطورت فى العصور الحديثة ٠٠ وتم ابتكار لغة جديدة للمتصرين تتواءم مع المتغيرات التاريخية ٠٠

فقد عرف العالم فى خلال الحروب التى جرت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن الذى يليه ما أسماه « بالغرامات الحربية » التى كان على المهزوم أن يدفعها صاغرا (١) .

وان كنا نسجل هنا مجموعة من الملاحظات حول هذا التغيير ٠٠

١ - ان « الغرامة الحربية » كانت لا تفرض الا بناء على نصر حاسم يحرزه أحد الجانبين المتصارعين .

٢ - ان هذه « الغرامات » كانت تقنن فى العادة ، اما من خلال اتفاقية منفصلة أو ضمن بنود الاتفاقية التى تنهى الحرب بين الطرفين .

٣ - انه كان يحدث أحيانا أن يتقاضى المنتصر الغرامة التى فرضها عينا ، على شكل مواد يستخرجها من باطن الأرض ، كما حدث بعد الحرب السبعينية بين فرنسا وألمانيا (١٨٧٠ - ١٨٧١) أو آلات مصانع قيمة حصل عليه الاتحاد السوفيتى من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

٤ - انه فى عالم ما بعد الحرب الثانية ، عالم الأمم المتحدة ونمو المجتمع الدولى ، ولنحو نصف قرن (١٩٤٥ - ١٩٩٠) لا يسجل التاريخ

أيا من حالات الحروب التي فرض فيها جانب ما ، مهما بلغ حجم انتصاره ،
على الجانب الآخر أية غرامات حربية .

بمعنى آخر أنه حتى منطق « الغرامات الحربية » أخذ في الزوال في
عالم القرن العشرين ، ناهيك عن الاحتكام الى نهج الغنيمة الذي تم تطبيقه
في الكويت مما ينم عن اتساع « الهوة التاريخية » التي تفصل بين ذلك
الذي جرى وبين فهم أبسط متغيرات العصر .



أما على « المستوى السياسى » فقد نشأت الدولة الحديثة بكل
مضامينها المختلفة عن مضامين دولة العصور الوسطى .

من هذه المضامين : السلطة المركزية ، التراب الوطنى ، الحدود
السياسية ، الاعتراف الدولى ، مما جعل كيان هذه الدولة يتسم بقدر
كبير من الصلابة الذى لم تكن تتمتع به بالقطع دولة العصور الوسطى .

وبينما كان بالامكان فى ظل الكيانات التى تنتمى الى تلك العصور
ادخال تغييرات متتالية ، بل ومتسارعة أحيانا ، على الخريطة السياسية ،
فقد أصبح ذلك بالغ الصعوبة ، ان لم يكن مستحيلا فى العصور الحديثة ،
من خلال اجتياح سياسى لكيان آخر فيما كان يجرى فى العصور الوسطى .
فقد كان هذا الاجتياح فى الغالب يحدث بين قبيلة وأخرى ، أو بين اقطاع
وأخرى ، وكان يقتصر فى العادة على الطرفين المتصارعين .

وباستثناءات محدودة نتج عنها تغييرات على الخريطة السياسية فى
العالم ، وهى تغييرات جرت اتساقا مع روح العصر ، فاتحاد الفيتناميتين
أو الألمانيةتين ، والذى حدث أولهما حربا وثانيهما سلما ، انما عبر عن
حقيقة الروح الوطنية التى عرفها هذا العصر .

ويختلف الأمر عندما يحدث العكس ، فالمحاولة العراقية ، وتحت أى
ادعاء ، بابتلاع « الوطن الكويتى » وبهذا الشكل من الفجاجة يتناقض تماما
مع كل معطيات العصر . الأمة ، الوطن ، الدولة ، الحدود السياسية ،
الاعتراف الدولى .

وإذا كان قد مر أكثر من أربعين عاما على المحاولة الاسرائيلية
لإلغاء « الوطن الفلسطينى » مرس خلالها كل امكانيات التفوق العسكرى
والتواطؤات الدولية والألاعيب السياسية دون نجاح لهذه المحاولة ،
فما زال هذا الوطن موجودا بشكل أو بآخر بين فلسطينى الداخل
وفلسطينى الخارج ، فكيف يكون الموقف مع المحاولة العراقية ؟



يبقى « المستوى العسكرى » فان القوة الحربية التى نمت وتطورت خلال العصور الحديثة أصبحت شيئاً مختلفاً جد الاختلاف عن القوة الحربية التى كانت تعرفها العصور الوسطى .

الاختلاف رقم (١) أنه بينما كانت هذه القوة خلال تلك العصور هى قوة الاقطاعى تدين له بالولاء وتحارب تحت أعلامه فانها قد تحولت فى العصور الحديثة لتصبح قوة الوطن تحارب دفاعاً عن كيانه أو تحقيقاً لسياساته .

وبينما كان بالامكان فى الحالة الأولى انهاء وجود هذه القوة العسكرية من خلال معركة حاسمة ، فان هذا أصبح مستحيلًا فى الحالة الثانية ، فقد ينهزم الجيش الوطنى مرة ومرة ولكن يبقى ما بقى الوطن .

الاختلاف رقم (٢) أنه كثيراً ما كان الاقطاعيون يلجأون الى تكوين قوتهم العسكرية من عنصر غير رعاياهم مما استتبعه انتشار أسلوبي « الارتزاق » فى تكوين هذه القوات ، وهو الأمر الذى أصبح مستحيلًا مع اضعاف الصبغة القومية على الجيوش الحديثة .

الاختلاف رقم (٣) بدا فى انعكاس المتغيرات الاقتصادية والسياسية على القوة العسكرية بمفهومها الحديث ، فلم تعد هذه القوة مجرد مجموعة من الفرسان أو حملة الأقواس ورماة السهام ، وانما تحولت الى مؤسسة هائلة شديدة التعقيد عالية التكاليف قادرة على احداث قدر من التدمير المخيف .

وبينما يصعب بالنسبة للقوة العسكرية بوضعها الذى كان قائماً خلال العصور الوسطى . وضعها موضع التقنين ، فانه يستحيل بالنسبة لهذه القوة فى « طابعها المؤسسى » أن تبقى دون تقنين .

والتقنين وان كان قد بدأ بهدف ضبط حركة هذه الآلة الهائلة المعقدة فإنه امتد بعد ذلك لتنظيم العلاقة بين هذه الآلات فى حالة نشوب الصراع بين دولها حيث يسعى كل طرف الى تعطيل آلة الآخر أو اعطابها على قدر ما يستطيع على اعتبار أنها فى النهاية تمثل ارادة هذا الطرف المطلوب تحطيمها .

والفارق بين كسر الرقية ، مما كان سائداً فى العصور الوسطى ، وكسر الارادة ، الذى عرفته العصور الحديثة ، ينعكس بشكل ظاهر فى اهدار الدماء ، وأخذ الرهائن ، وانتهاك الأعراض ، مما كان سائداً فى العصور الأولى ، وبين التفريق بين الاهداف المدنية والاهداف العسكرية وتنظيم معاملة الأسرى وتحريم استخدام بعض الأسلحة مما أصبح مقرراً

فى العصور الحديثة من خلال اتفاقات ثنائية تحولت بعد ذلك لتصبغ بطابعها الدولى .

ومعنى تجاهل كل هذه الحقائق هو ببساطة تجاهل لكل المعطيات التاريخية التى صنعتها ، ولابد أن تصاب الانسانية بالهلع عندما تخرج من كهف التاريخ زعامات سياسية تحارب بأعتى الأسلحة التى ابتكرها التفوق العلمى الانسانى على مدى قرون عديدة والتى أصبحت لها قوانينها الخاصة . . تحارب بتلك الأسلحة باللاقوانين التى خرجت بها من الكهف!



المفردة الثانية التى تكشف تخلف « الموقع التاريخى » الذى أسفرت عنه الممارسات العراقية تتجسد فيما أسماه المعلقون السياسيون « بحرب الرهائن » ، وهى حرب ليست جديدة على أية حال !

عرفت هذه الحرب للمرة الأولى فيما جرى من حصار السفارة الأمريكية فى طهران فى الأيام الأولى للثورة الايرانية وبقاء رجالها كرهائن بها لفترة غير قصيرة ، وإذا كان هناك ما يبرر الجولة الأولى من تلك الحرب فإنها قد حدثت فى ظروف « ايران الثورة » بعد سقوط « ايران الدولة » ، كما أنها قد جرت فى نطاق محدود .

الجولة الثانية من هذه الحرب جرت على الأراضى اللبنانية من خلال اختطاف بعض الجماعات المتناحرة فيها لعناصر أوربية والاحتفاظ بها لتحقيق مآرب سياسية ، ومع غياب سلطة الدولة فى الأراضى اللبنانية فقد كانت هذه الجولة أيضا مفهومة باعتبارها تجسد جانبا من حالة النفوضى العامة التى عاشها لبنان لنحو عقد ونصف !

ما حدث فى العراق كان مختلفا . .

فرغم وجود « مجلس ثورة » فى بغداد فان نظام الحكم فيها أبعد من أن يقارن بوضع ايران فى أعقاب الثورة الاسلامية ، فالسلطة المركزية فى العراق موجودة . . بل وباطشة ، وهو الأمر الذى لا يصح معه أيضا مقارنة الوضع العراقى بالوضع اللبنانى !

من ثم فان الجولة التى حدثت فى أزمة الخليج « لحرب الرهائن » هى جولة غير مسبوقة بكل المقاييس . .

مقياس وجود دولة مسئولة عن تصرفاتها . .

ومقياس الأعداد الكبيرة من الرهائن سواء من أولئك الذين كانوا

يعملون فى الكويت أو أولئك الذين كانوا يعملون فى خدمة الحكومة العراقية وهى نفس الحكومة التى حولتهم الى رهائن !

وأخيرا مقياس العمد فى ايداء هؤلاء عندما وضعتهم قبل اطلاق سراحهم ، فى مواقع استراتيجية ، أو فيما عمدت اليه من تجويعهم ردا على الحصار الذى تتعرض له أو توقيا للهجمة العسكرية التى تتوقعها .

وبعيدا عن « الاعتبارات الأخلاقية » التى قد ترى بعض الزعامات الميكيافيلية ان من العار الالتزام بها فان « حرب الرهائن » التى شنتها حكومة الرئيس صدام حسين وضعت نظامه وربما الحاضر العربى فى موقع تاريخى شديد التدنى .

فهى فى أضعف الايمان تقدم اعترافا عربيا صريحا « بقيمة » الانسان الأوربى وبـ « لا قيمة » الانسان العربى ، رغم كل ما ادعته الأجهزة العراقية أو الأنظمة الموالية لها بغير ذلك .

ويؤكد هذا الاعتراف أن السلطات العراقية والحكومات الغربية... كل منها لم يقل حرصا عن الآخر فى الحفاظ على أرواح هؤلاء الرهائن ، وان اختلفت الأسباب ، وهو ما لم تحظ به العناصر العربية التى كانت تعمل فى الكويت أو فى العراق ، وتقدم « النعوش الطائرة » للمصريين الذين كانوا يعملون فى الدولة الأخيرة نموذجا على ذلك .

وليس من تفسير لذلك سوى أن العرب لم يلحقوا بعد بالعصور الحديثة بمفهومها الانسانى ، وهو مفهوم بدأ قبل أكثر من أربعة قرون نى أوربا مع نشأة الحركة الانسانية Humanism والتى طرحت الفلسفات الانسانية بديلا عن الفلسفات الميتافيزيقية التى كانت سائدة خلال العصور الوسطى والتى كانت تجعل للحياة الانسانية دورا هامشيا ، بل وأحيانا جديرا بالاحتقار والتهوين .

وبين الشك واليقين مما كان يساور جموع المفكرين بشأن هذه القضية فان الممارسة العراقية قد قطعت الشك باليقين ، ولم يعد أمام هؤلاء سوى أن يصححوا الموقع التاريخى للانسان العربى .. فى مواجهة بعض حكامه ، وفى مواجهة الاستعلاء الغربى ، وقبل هذا وذاك فى مواجهة ذاته !



تبقى المفردة الثالثة والتى مست ركنا من أهم أركان العلاقات الدولية فى صميم .. فيما جرى على نطاق واسع من جانب السلطات

العراقية من انتهاك الحصانة التى تكفلها القوانين والاعراف الدولية
للدبلوماسيين ، وهو ارتداد آخر بالتاريخ !

وفكرة « الحصانة الدبلوماسية » نشأت وتطورت بدورها مواكبة
لمعطيات تاريخية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية . .

وفيما كان معروفا حتى أواخر العصور الوسطى من التعامل مع
رسل الحكام الأجانب بحذر بالغ والنظر اليهم باعتبارهم جواسيس لهؤلاء
الحكام ، وهو الحذر الذى كان يتبدى فى تقييد حركة هؤلاء ورصد كل
صغيرة وكبيرة من تصرفاتهم حتى تنقضى فترة زيارتهم الموقوتة . . .
هذا الذى كان معروفا أخذ فى الاختفاء تدريجيا ليحصل محله لون من
العلاقات الدبلوماسية تقوم على مجموعة من القواعد هى : التبادل
الديمومة والحصانة .

فبينما تقضى القاعدة الأولى بأن يتم تبادل التمثيل الدبلوماسى بين
أى طرفين على نفس المستوى فقد كانت القاعدة الثانية تقضى بسدوام
هذا التبادل من خلال وجود هيئة دائمة وليس على شكل زيارات متقطعة .
أما القاعدة الثالثة فقد كانت تكفل لرجال هذه الهيئة لونا من الحصانة
التي تمنع التعرض لشخصهم أو لمواقع بعثاتهم باعتبارها تمثل جزءا
من أرض الوطن الذى يمثلونه (٢) . .

وهذه القواعد عندما نشأت وترسخت فان ذلك لم يأت من فراغ ،
ذلك أن تشابك المصالح الاقتصادية فى ظل نشأة نظام السوق وتطوره ،
وما استتبع ذلك من تعقد العلاقات السياسية ، وما ترتب على هذا وذاك
من حركة دائمة للمجموعات البشرية من دولة الى أخرى ولسبب أو لآخر ،
مضافا الى كل ذلك تقدم وسائل المواصلات مما أصبح يؤدى الى أن يزداد
العالم صغرا يوما بعد آخر . . كل ذلك أدى فى النهاية الى أن تصبح
العلاقات الدبلوماسية بالشكل الذى ارتضاه المجتمع الدولى
وبالقواعد التى أرساها أحد أركان العلاقات الدولية .

وخطورة الممارسة العراقية فى مخالفة هذه القواعد ليست على تلك
العلاقات فان ما تصنعه الظروف والاحتياجات التاريخية يصعب تغييره
الا بتغيير تلك الظروف أو الاحتياجات ، وانما تتمثل هذه الخطورة فيما
تكشفه عن عجز بالغ فى فهم كنه التاريخ لا يملك أى عربى الا أن يتمنى
أن تقتصر على نظام صدام .

ويبقى بعد كل ذلك ومع كل ذلك السؤال معلقا . . الى متى
العجز عن التعامل مع معطيات التاريخ والبقاء خارج دائرة
المعاصرة ! ؟

حواشي الفصل الثاني

(١) انظر ما جاء عن التعويضات في شروط صلح فرساي

G. P. Gooch ; History of Modern Europe Vol. III, pp. 683-684.

(٢) انظر د. يونان لبيب رزق ، الخارجية المصرية •

الموضوع الثانى

مصر وأزمة الخليج

الفصل الثالث :

قوات مصر خارج الحدود - الخروج الرابع !

الفصل الرابع :

أثر الأزمة على العلاقات مع السودان

النظام السودانى بين الخطأ السياسى والخطيئة التاريخية •

الفصل الثالث

قوات مصر خارج الحدود

الخروج الرابع !

دون ما حاجة الى الدخول فى متاهات أصحاب « النظريات السياسية » فالتاريخ يقدم حقيقة بسيطة وهى أن الحكم بصحة خروج القوات المسلحة الوطنية عبر الحدود أو خطئه مرهون بطبيعة المهمة التى خرج من أجلها ٠٠ تحقيق مصلحة وطنية ، أو احراز أمجاد شخصية للحاكم ، أو خضوعا لمتطلبات دولية ٠٠

والقول « بخروج القوات المسلحة الوطنية عبر الحدود » يتطلب توفر معطين ، الوطن والحدود ، وهما معطيان بدأ بشكل شاحب فى التاريخ المصرى الحديث خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بعد أن شرع بإشاع مصر المرموق محمد على فى بناء ما اصطلح المؤرخون على تسميته « بالدولة الحديثة » ، وازداد بروزا فى عهد الخديو اسماعيل ، واستقر تماما بعد ثورة عام ١٩١٩ ٠

ومنذ ذلك الوقت عبرت القوات المسلحة المصرية الحدود الوطنية للقيام بأعمال قتالية فى عهود اربعة من الحكام ٠٠ محمد على ، اسماعيل ، جمال عبد الناصر ، ثم يأتى هذا الخروج الأخير فى عهد مبارك ، الذى صنفته أزمة الخليج ، فيما نسميه « الخروج الرابع » !

وليس من السابق لأوانه اصدار حكم على هذا « الخروج الأخير » بعد أن اتضح أغلب تسماته ، وهو حكم يعوزه الدقة على وجه اليقين اذا تم بمعزل عن السوابق التاريخية « لخروج » القوات المسلحة المصرية فى المرات الثلاث السابقة !

غير أنه قبل استعراض ما جرى فى تلك المرات ينبغى التنبيه الى بضع حقائق :

١ - استبعاد الحروب العربية الاسرائيلية من هذا السياق بحكم أن تلك الحروب كانت فى عمومها حروبا دفاعية من الجانب المصرى أكثر مما كانت خروجا للقوات المصرية عبر الحدود الوطنية .

٢ - اغفال بعض الاشتباكات التى جرت فى بعض المناسبات على الحدود ، والتى لا تشكل بدورها خروجا للقوات المصرية من التراب الوطنى على الرغم من أنها قد عبرت بالفعل هذه الحدود ، ولعل أبرز تلك المناسبات ما جرى فى عهد الرئيس السادات من اشتباكات على الحدود المصرية - الليبية .

٣ - أثر اختلاف الوضعية التاريخية لمصر فى القرن التاسع عشر عنها فى القرن العشرين ، فقد انعكست التبعية المصرية للدولة العثمانية على شكل « الخروج المصرى » فى مرتبه الأوليين (محمد على واسماعيل) وهو ما اختفى حين حلت « الرابطة العربية » محل « عالم العثماني » ، والتى أصبحت العنصر الأكثر تأثيرا فى صنع عملية «الخروج» .

الخروج الأول ١٨١١ - ١٨٤٠ :

وهو الخروج الذى يقترن باسم محمد على كما يقترن فى نفس الوقت ببناء أول « جيش مصرى » فى التاريخ الحديث ، وهو الجيش الذى حصل محل الحماية العثمانية ومحل قوات المماليك « المصرية » التى اختفت كقوة عسكرية بعد مذبحة القلعة الشهيرة .

وقد قاتلت القوات المصرية الحديثة البناء خارج الحدود فى أربعة ميادين : شبه الجزيرة العربية ، السودان ، المورة ، بلاد الشام .

فى ميدانين من تلك الميادين الأربعة خرج المصريون استجابة لمطلب الباب العالى ، شبه الجزيرة العربية وشبه جزيرة المورة .

واذا كانت الاستجابة بالنسبة لشبه الجزيرة العربية تتفق مع الصوالح المصرية الأمر الذى أدى الى طول البقاء المصرى فيها (نحو ثلاثة عقود) ، فانه لم يكن بالنسبة لشبه جزيرة المورة يتفق وهذه

الصوالح مما دعا محمد على الى أن يسحب قواته منها فى أول فرصة (١) .

فى الميدان الثالث ، السودان ، جاء خروج القوات المصرية تلبية لمصلحة مصرية ملحة بدت بعد تلك التطورات التى عرفتها البلاد فى شبكة الرى أصبح معها تأمين مورد مصر المائى على درجة كبيرة من الحيوية ، وأن تم هذا الخروج بمباركة من الدولة العثمانية (٢) !

الميدان الأخير كان فى الشام وجاء الخروج المصرى اليه رغم أنف الباب العالى ، بل وتحديا له ، مما ترتب عليه أن جاءت الحرب فى ذلك الميدان ضد القوات العثمانية نفسها !

وتتعدد الملاحظات حول هذا « الخروج الأول » :

فهو من ناحية قد أعاد الى مصر مكانة الصدارة فى المنطقة ، وهى مكانة ظلت تتمتع بها بامتداد الدول الاسلامية التى نشأت فيها والتى استمرت تهيمن على الشام وعلى مناطق واسعة من شبه الجزيرة العربية حتى سقطت تلك المكانة بسقوط القاهرة فى أيدي السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ ، وتحول مصر الى مجرد ولاية من ولايات الدولة العثمانية .

وهو من ناحية أخرى قد مكن المصريين من حكم « بلاد الجوار » التى طامنا حكموها ، ولفترات غير قصيرة . . شبه الجزيرة العربية لنحو ثلاثة عقود والشام لنحو عقد .

الأهم من ذلك أنه استبقى لمصر الأراضى الجنوبية التى شكلت ما عرف لفترة غير قصيرة فى التاريخ « بالسودان المصرى » ، وهى أراض كانت تشكل أهمية حيوية بالنسبة لمصر (٣) .

وهو من ناحية ثالثة قد وضع مصر على خريطة « الصراعات الدولية » وهو وضع بدأ منذ قدوم نابليون اليها عام ١٧٩٨ ، ولكنه كان قد بدأ بالنظر الى مصر باعتبارها ميدانا للصراع ، أما بعد « الخروج » فقد اكتسب بعدا آخر ، فوضع مصر على تلك الخريطة هذه المرة جاء من خلال تحولها الى « قوة اقليمية » ينبغى أن توضع فى حسابان القوى الدولية التى تصنع الخريطة ، والحال هنا قد اختلف عن الحال فى أعقاب القدوم الفرنسى فى أواخر القرن الثامن عشر (٤) .

ولنا أن نشير هنا الى قصة معروفة وهى أن دولة عظمى من دول ذلك العصر ، وهى فرنسا ، حاولت فى تلك الحقبة التحالف مع مصر لضرب بلد عربى ، وهو الجزائر ، غير أن محمد على رفض العرض

الفرنسى فلم يكن الرجل ليتصور أن يتحالف مع دولة أوربية ، مهما بلغت درجة صداقتها له ، لضرب بلد اسلامى ، المهم أن هذه القصة تشير الى ما أصبحت تتمتع به مصر كقوة اقليمية يمكن أن تسعى اليها قوى عظمى لتحقيق بعض سياساتها .

وهو من ناحية أخيرة قد كفل لمصر « وضعية خاصة » لم تتوفر لأية ولاية عثمانية أخرى ، وهو وضع كان أشبه بالاستقلال الذاتى وربما يفوقه فى بعض المناحي (٥) .

وإذا كان « الخروج الأول » قد أسهم فى صنع تلك الوضعية الخاصة ، فإن تلك الوضعية بدورها هى التى كانت وراء صنع « الخروج الثانى » !

الخروج الثانى ١٨٥٣ - ١٨٧٦ :

تشمل هذه الفترة جانبا من عصر كل من عباس الأول وسعيد وأغلب سنى عصر اسماعيل .

فى عصر عباس وسعيد . عبرت القوات المصرية الحدود مرتين وكانت نتيجة الخروج فى المرتين بالسلب .

المرّة الأولى خرجت دعما للقوات العثمانية فى حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ، ولنا أن نلاحظ هنا أن القوات المسلحة المصرية عملت فى تلك الحرب فى صفوف جيش « الدولة العلية » ولم تعمل أبدا باسم مصر أو تحقيقا لمصالحها كما جرى بشكل ظاهر فى أغلب مرات الخروج الأول !

كانت المرة الثانية الأكثر سوءا ، فالقوات المصرية لم تعبر فحسب الحدود فى تلك المرة ، بل عبرت المحيطات !

فبناء على مطلب من الامبراطور الفرنسى « نابليون الثالث » من صديقه باشا مصر « سعيد باشا » بعث هذا الأخير بالفصائل السودانية من القوات المصرية الى المكسيك لتحارب الى جانب القوات الفرنسية فى صف « الامبراطور مكسميليان » الذى كانت تدعمه فرنسا (٦) .

ومع أن الخروج المصرى فى تلك المرة قد ذهب الى أبعد مما ذهب اليه فى أية مرة من قبل أو من بعد ، ومع أنه استمر لأربع سنوات متتالية (١٨٦٣ - ١٨٦٧) فإنه كان الخروج غير المفهوم من وجهة نظر تحقيقه لأية مصلحة مصرية .

اختلف الموقف فى عصر اسماعيل كما اختلفت التوجهات .

فهو قد ابتعد بالقوات المصرية عن عبور الحدود باتجاه الشرق بعد أن نال جده ما نال من عداء الدولة العثمانية أو عداء القوى الأوروبية نتيجة للعبور فى هذا الاتجاه .

من ثم جاء الخروج المصرى فى تلك الحقبة باتجاه الجنوب ، فتم استكمال ما أصبح يشكل السودان الحديث من خلال وصول القوات المصرية الى الغرب بانتهاء وجود سلطنة دارفور الشهيرة ، ومن خلال وصولها أيضا الى الجنوب بتكوين ما سعى وقتذاك بمديرية خط الاستواء التى أصبحت تشكل فيما بعد مديريات السودان الجنوبية .

عبرت القوات المصرية أيضا فى هذا « الخروج الثانى » الى سواحل البحر الأحمر . الى الصومال ومنطقة الساحل التى أصبحت تسمى بعد ذلك باريتريا (٧) .

وكان هذا « الخروج الثانى » فى عمومهِ وثيق الصلة بما شهدته مصر من تطورات فى عصر اسماعيل .

فاستكمال الهيمنة على السودان ، خاصة الوصول الى منابع النيل الجنوبية كان وثيق الصلة بالتطورات الاقتصادية الهائلة التى شهدتها مصر خلال النصف الأول من الستينات التى تحولت بمقتضاها الى أكبر مزرعة للقطن الطويل التيلة فى العالم ، واكتسبت من خلال ذلك مكانة مميزة فى السوق العالمى .

والسعى للسيطرة على كل الشاطئ الغربى من البحر الأحمر كان وثيق الصلة بما جرى فى أواخر الستينات من افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية مما أكسب هذا البحر مكانة خاصة كان قد فقدها منذ أواخر القرن السادس عشر بعد اكتشاف واستخدام طريق رأس الرجاء الصالح .

صحيح ان اسماعيل قد فشل فى محاولته ضم الحبشة فيما جرى فى حروبه ضدها (١٨٧٥ - ١٨٧٦) الا أن هذا الفشل لا يؤثر كثيرا فيما نجح فى تحقيقه « الخروج الثانى » من أهداف استراتيجية . تأمين مصادر المياه المصرية وتأمين طريق الملاحة المار عبر القناة المصرية التى ربطت أرجاء العالم وهى مهمة رأت مصر أنها المنوطة بها وليست أية قوة دولية أخرى .

الخروج الثالث ١٩٦٠ - ١٩٦٧ :

لما يقرب من قرن ، أو لخمسة وثمانين عاما على وجه التحديد ، توقف عبور القوات المصرية للحدود ، ولسبب ظاهر .

فقد وقعت مصر أغلب تلك الفترة (١٨٨٢ - ١٩٥٦) تحت الهيمنة
انبريطانية وان اتخذت تلك الهيمنة مسميات مختلفة ، احتلال وحماية
وتصريح ومعاهدة ، وكانت سياساتها بالتالى تصنع فى لندن قبل أن
تصنع فى القاهرة ، ولم يكن منتظرا فى ظل تلك الظروف أن تلعب أى دور
كقوة اقليمية ، وهو الدور الذى كان يتيح للقوات المصرية « الخروج »
لوضع هذا الدور موضع التطبيق .

وبامتداد تلك الفترة الطويلة كانت قد تغيرت أوضاع كثيرة ، فقد
اختفت المنظومة القديمة التى جمعت المنطقة لتحل محلها أكثر من منظومة
جديدة . . الجامعة العربية كتنظيم اقليمى ، الدائرة الافريقية التى لم
تلبث أن عبرت عن نفسها بمنظمة الوحدة الافريقية ، مجموعة الدول
الحديثة الاستقلال والتى عبرت عن نفسها بدورها فيما سسمى بمجموعة
« الحياد الايجابى » أو « عدم الانحياز » فيما بعد ، والملاحظ أن مصر
قد لعبت دورا « تأسيسيا » فى كل مؤسسات المنظومة الجديدة .

وفى ظل هذه المنظومة جاء الخروج المصرى الثالث ، وهو الخروج
الذى اقترن باسم « جمال عبد الناصر » فقد حدث فى عهده ، ونتيجة
لسياساته ، وهى سياسات متعددة الجوانب . .

وقد تعرض الرجل منذ السبعينات لحملة ضارية تحت دعوى أنه لم
يرسل القوات المصرية عبر الحدود الا لتحقيق أمجاد شخصية وانه قد
نسب فى افكار مصر نتيجة لهذا الارسال ، وهو أمر غير صحيح .

فالمرّة الوحيدة التى كان على الرجل أن يرسل بتلك القوات عبر
الحدود حفظا لهيبته الشخصية ، مع حدث الانفصال السورى فى سبتمبر
عام ١٩٦١ ، نكص على عقبيه ولم يفعل !

المرات الأخرى كانت تنفيذا لسياسات ، وهى سياسات كانت فى
مجموعها تنفيذا لاستراتيجية عامة تتفهم مكانة مصر فى المنطقة وضرورة
أن تتصرف وفقا لهذه المكانة لمصلحتها ، ولمصلحة المنطقة .

وتأسيسا على هذا الفهم جاء الخروج المصرى الى الكنفو تحت راية
الأمم المتحدة حفاظا على وحدة واستقلالية الجمهورية الافريقية الوليدة .
الأهم من ذلك الخروج المصرى الى الساحة العربية ، وقد حدث أكثر
من مرة خلال الستينات . .

ربما تكون المرتان اللتان ذهبت فيهما القوات المصرية الى شبيه
الجزيرة العربية أهم تلك المرات . .

المرّة الأولى عام ١٩٦١ الى الكويت فى أعقاب الأزمة التى أثارها العراق فى عهد عبد الكريم قاسم والتى جدد خلالها دعاويه التاريخية بتبعية الكويت للعراق ، وهى الأزمة التى ترتب عليها تواجد عسكري بريطانى فى الامارة الحديثة الاستقلال ، وهو التواجد الذى انزاح بعد وصول القوات العربية التى تزعمتها مصر الى الكويت .

وقد حدث الخروج فى تلك المرة على نطاق محدود ، سواء من ناحية القوة التى تم ارسالها أو من ناحية الفترة التى بقيتها ، والتى لم تتجاوز العامين ، فضلا عن أنها قد ذهبت تحت مظلة الجامعة العربية (٨) .

المرّة الثانية بعد قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، وقد اختلف الخروج هذه المرة فقد تم على نطاق أوسع من أى خروج سابق ، بالإضافة الى أنه استمر لأكثر من خمس سنوات ، ولم ينته الا كنتيجة من نتائج حرب يمنية عام ١٩٦٧ .

وقد لقى هذا « الخروج الكبير » انتقادات حادة من خصوم عبد الناصر فى الداخل والخارج لما ترتب عليه مما اعتبره هؤلاء تضحيات مصرية جسيمة ، بيد أن المدافعين عن سياسات الرجل يرون أنه بالرغم من أى شيء فإن ذلك الخروج قد وضع اليمن على خارطة العالم الحديث . بعد أن كان غائبا عنها .

والحقيقة أن حسابات القيام « بالدور المصرى » لا تتم على هذا النحو وانما تتم على ضوء الحسابات بمدى تحقيق الاستراتيجية الوطنية ونظن أن الحساب من هذا المنطلق كان صحيحا ، فعبد الناصر لم يرسل المصريين الى شبه جزيرة القرم للدفاع عن عرش آل عثمان كما لم يبعث بهم الى المكسيك حبا فى سواد عيون امبراطور فرنسا وانما أرسلهم سواء لمعاونة اليمنيين على التخلص من أكثر الأنظمة تخلفا فى العالم أو من الوجود البريطانى فى الجنوب ، وهو ما تحقق ، وهو ما تقاضت مصر بعض ثمنه عام ١٩٧٢ باغلاق مضيق باب المندب فى وجه الملاحة الاسرائيلية خلال الحرب .

الخروج الرابع ١٩٩٠ :

ما جرى من عبور القوات المصرية للحدود فى أغسطس الماضى بانجاه شبه الجزيرة العربية يقدم المرة الثالثة من مرات خروج تلك القوات فى ذات الاتجاه ، ورغم ما يبدو من أن هذا الخروج فى مرحلة « الصناعة التاريخية » الا أنه يمكن تشخيص هذا الخروج على ضوء سوابق التاريخ !

أول ملاحظة فى اتجاه هذا التشخيص أنه يفصل بين هذا الخروج والسابق عليه نحو ربع قرن (١٩٦٧ - ١٩٩٠) ، ويعزى ذلك فى تقديرنا فى جانب منه الى انشغال مصر بقضية التحرير الوطنى فى أعقاب حرب ١٩٦٧. ثم انه يعزى فى جانب آخر الى ما حدث بعد كامب ديفيد من انعزال مصرى عن الشؤون السياسية العربية ، وهو انعزال بقدر ما أثر فى مكانة مصر العربية فقد أثر فى نفس الوقت فى درجة الاستقرار العربى .

الملاحظة الثانية مترتبة على سابقتها فقد أدى الغياب المصرى الى سعى حثيث من قوى عربية عديدة لاحتلال المكانة الخاصة التى خلت من جراء هذا الغياب ، كان أظهرها العراق تحت حكم الرئيس صدام حسين الذى لم يأل جهدا فى سبيل تحقيق هذا الهدف ، بدءا من دوره النشط فى مؤتمر بغداد الذى جمد عضوية مصر فى الجامعة العربية . وانتهاء بمحاولة تحييدها من خلال انشاء « مجلس التعاون العربى » الذى قام واستمر بمبادرة عراقية .

الملاحظة الثالثة متصلة بما شهدته السبعينات والثمانينات من تخلخل واضح فى المنظومة العربية تبعة انشاء مجموعة من « المجالس » خليجية ومغاربية وعربية ، وهى وان عبرت عن شعور بانحسار المظلة التى حافظت على الحد الأدنى من العمل العربى المشترك فقد تبعتها قدرة الطامعين فى الزعامة على الحركة لتحقيق المطامع .

ونرى أن المناخ الذى صنعتة تلك الملاحظات هو الذى أغرى القيادة العراقية على القيام بعملها العسكرى الساعى الى محو الكويت من على الخريطة ، وهذا العمل وان كان قد وضع العالم فى جو الأزمة فهو يقينا قد وضع القيادة المصرية فى موقع « الخيارات الصعبة » .

فهذه القيادة فى عهد الرئيس مبارك قد اتسمت فى جانب منها بموقف بالغ الحذر بكل ما يتصل بارسال قوات مصرية عبر الحدود ، وهو موقف بدا فى أكثر من مناسبة . . . بالرفض القاطع لمطلب أمريكى متكرر بالقيام بعمل عسكرى ضد ليبيا رغم توتر العلاقات بين البلدين ، وبالاكتفاء بتقديم السلاح والمستشارين للعراق فى حربه الطويلة مع إيران .

وهذه القيادة كانت تؤثر إعادة مصر الى مكانتها الطبيعية داخل المنظومة العربية بالوسائل الدبلوماسية دون غيرها من الوسائل ، خاصة الوسائل العسكرية ، وبالرغم من أن هذا النهج يتطلب وقتا وصبرا الا أنه يبدو ان الادارة المصرية فى عهد الرئيس مبارك كانت مستعدة أن تبذل الاثنين !

بيد أن ما أحدثته الاجتياح العراقى للكويت قد وضع هذه الادارة فى موقف يصعب معه استمرار الالتزام بالحدز .

والقول بأن مصر قد بادرت للتحرك من أجل « حفنة دولارات » متمثلة فى اسقاط جانب من الديون أمر يستحيل تصديقه ، ثم ان القول بأنها قد أرسلت أبناءها خارج الحدود لأول مرة من ربع قرن بسبب المبادئ وحدها أمر يصعب تصديقه !

والحقيقة ، فيما نراه ، أنه كان على القيادة المصرية أن تصنع « الخروج الرابع » أو أن تقبل بواقع يقوم على :

١ - انهيار سياستها العربية التى اتبعتها بصبر وأناة طويلين بامتداد الثمانينات .

٢ - القبول بتقزيم دورها العربى ، وهو تقزيم لن تنصرف آثاره على مصر وانما ستنسحب تلك الآثار على مستقبل الاستقرار العربى بحكم أن الدور المصرى كان دائما صانع هذا الاستقرار .

٣ - توسيع الرقعة التى يتحرك فيها « الآخرون » لصناعة مستقبل المنطقة سواء كان الآخرون من القوى الدولية الطامعة أو من قوى اقليمية غير عربية .

ونعتقد أنه تأسيسا على هذه الاعتبارات جاء القرار المصرى بالخروج الرابع ، ونرى أنه حتى هذه اللحظة تشير كل الايماءات أن هذا الخروج يسير فى الطريق الصحيح ، للحساب المصرى والعربى بالأساس ، مما يتأكد من جملة التصريحات المصرية فى هذا الشأن .

أهم هذه التصريحات متصل بالرفض المصرى المشاركة فى أى قتال على أرض العراق ، وبالتحذير المصرى من أى تدخل اسرائيلى فى الأزمة لأنه سيكون لمصر فى هذه الحالة « موقف مختلف » ، وأخيرا برفض القيام بدور شرطى المنطقة وهو الدور الذى تتوق أمريكا أن تجسد من يقوم به ، وهى كما أشرنا تصريحات تؤكد أن « الخروج الرابع » استمر فى طريقه الصحيح رغم كل الضغوط والاغراءات !

حواشى الفصل الثالث

- (١) د. جوزف حجار : (ترجمة بطرس الحلاق ، ماجد نعمة) : أوروبا ومصير المشرق العربى - حرب الاستعمار على محمد على والنهضة العربية ، الفصل الأول .
- (٢) ٥٠ لطيفة محمد سالم : الحكم المصرى فى الشام (١٨٣١ - ١٨٤١) .
- (٣) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان - تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ .
- (٤) Ghorbal, Shafik; The Beginings of the Egyptian Question and the Rise of Mohammed Ali.
- (٥) معاهدة لندن ١٨٤٠ ، فرمان فبراير ١٨٤١ - انظر ملحق رقم (١) .
- (٦) رايت ، لينور تشامبرز ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ (ترجمة د. فاطمة علم الدين عبد الواحد) ص ٩٦ - ٩٩ .
- (٧) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل - الجزء الأول ص ١٠٤ - ١٩٢ .
- (٨) انظر قرار الجامعة العربية بارسال قواتها الى الكويت - ملحق رقم (٢) .

أثر الأزمة على العلاقات مع السودان

« النظام السوداني »

بين الخطأ السياسى والخطيئة التاريخية !

فى غيبة المؤسسات الرقابية أن يرتكب أى من الأنظمة العربية أخطاء سياسية فهو أمر وارد ، بل كثير الحدوث ، أما أن ينزلق الى الوقوع فى مستنقع الخطيئة التاريخية فهو الأمر الذى يتوجب التنبيه اليه بحكم ما يترتب على ذلك الانزلاق من مخاطر مستقبلية لا تقتصر على عمر هذه الأنظمة مهما طال ، ونخشى أن يكون حكم « جبهة الانقاذ » القائم فى الخرطوم قد انزلق الى المستنقع !

و « الخطأ السياسى » فى العلاقات بين الأنظمة العربية شائع ، بل ومعتاد ، وهو ينتهى فى العادة بقاء الرؤساء أو الملوك ، بدون سبب مقنع للناس ، وربما يكون قد بدأ بدون سبب مفهوم لهؤلاء !

يختلف الأمر بالنسبة « للخطيئة التاريخية » التى تتجاوز فى العادة شخوص الحكام وتلحق بمناطق مفروض أنها محرمة فى العلاقات العربية ٠٠ مناطق مصالح الشعوب ومستقبلها !

وإذا كان يوم ٢ أغسطس الحزين قد أرخ لحقبة جديدة ٠٠ حقبة دخول العلاقات العربية - العربية فى المناطق المحرمة بكل مضاعفاتها التى تمخضت عن هذا الدخول ، فإن هناك مخاوف لها ما يبررها أن يكون

نظام « جبهة الانتقاذ » فى الخرطوم لديه ما يغريه على هذا الولوج بالنسبة للعلاقات المصرية - السودانية ، وهو ولوج محفوف بالمخاطر على وجه اليقين ! ، ثم انها خطوة ، وعلى امتداد تاريخ العلاقات المصرية - السودانية ، التى توصف « بالأزلية » ، لم تجرؤ أية سلطة ، مهما كان كنهها ، وسواء فى الخرطوم أو فى القاهرة من خطوها ! ، ويحفل تاريخ العلاقات بين البلدين بالأمثلة .

أهالى الجهات البحرية !

فقد لا يعلم الكثيرون أنه فى الفترة التى عرفت فى التاريخ السودانى بدولة « المهديّة » (١٨٨٥ - ١٨٩٨) ، وهى الفترة التى شهدت أشد أنواع التوتر بين السلطتين فى الخرطوم والقاهرة ، كان قادة الدولة الثورية فى السودان أذكى كثيرا من الدخول الى المنطقة المحرمة ، هاجموا حكام مصر وأنذر محمد أحمد المهدي الخديو توفيق بالويل والثبور حتى انه كتب اليه يتوعده بأن الله « كم أهلك من قبلك من الملوك أهل الحصون المنيعه من هو أشد منك قوة وأكثر جمعا (١) ، ولكن وصلت هذه القيادة عند المنطقة المحرمة وتوقفت !

فالمهدي والخليفة عبد الله يبعثان برسائل ودية لقطاعات عدة من الشعب المصرى . . الى « من بمصر من العلماء على اختلاف طبقاتهم وتفاوت درجاتهم وخصوصا مشايخ الاسلام ذوى العقول والأحلام » ! ، والى « الأعيان المصريين وزعماء القبائل فى الصعيد » (٢) ، والى والى . . فقد رأت الزعامة المهديّة فى أبناء الشعب المصرى أنهم « أهالى الجهات البحرية » ، ولم تعتبرهم فى أى وقت عنصرا معاديا ، مما ينم عن فهم ، ربما فطرى ، ولكنه عميق ، بحدود المنطقة التى لا ينبغى الاقتراب منها ! .

وقد لا يعلم الكثيرون أيضا أنه فى ظل وجود سلطة استعمارية فى كل من القاهرة والخرطوم ، وهى سلطة لم تأل جهدا فى تقطيع الروابط المصرية - السودانية ، فان هذه السلطة لم تجرؤ على الاقتراب من المنطقة المحرمة !

تشير الى هذه الحقيقة قصة اخراج شخصية من أهم شخصيات الاستعمار البريطانى من مصر . . الفيلد ماريشال ادموند اللبى ، أشهر القادة العسكريين خلال الحرب الأولى ، والرجل الذى أرسلته لندن الى مصر لمواجهة الأحداث الدامية لثورة ١٩١٩ ، والشخصية التى كانت وراء صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . . كل ذلك لم يشفع للرجل عندما اقترب من المنطقة المحرمة من العلاقات المصرية - السودانية ، ولم

تجد السلطات البريطانية مناصبا من سحبه من القاهرة نتيجة لارتكاب الخطيئة !

تبدأ هذه القصة فى أعقاب حادثة اغتيال سردار الجيش المصرى ، الانجليزى الجنسية ، السير لى ستاك ، فى أحد شوارع القاهرة فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ . وقد حملت دار المندوب السامى الحكومة المصرية برئاسة سعد باشا زغلول مسئولية الحادث ، على اعتبار أن سياساتها التهييجية هى التى أدت فى النهاية الى دفع أولئك الذين ارتكبوا الحادث على القيام بفعلتهم .

وقرر الفيلد ماريشال اللنبى توجيه اذار للحكومة الزغلولية تضمن عدة مطالب بالاعتذار والتعهد بالبحث عن الجناة ودفع تعويض ، ثم الأهم من كل ذلك ما جاء فى المطلب السادس من الاذار بتبليغ « المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠ ألف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة » .

وكان المندوب السامى فى القاهرة فى عجلة من أمره فلم ينتظر وصول موافقة لندن على الطلبات التى تضمنها اذاره .

وبالرغم من أن الخارجية البريطانية كانت مشوقة للتخلص من الوزارة الزغلولية ، وبالرغم من كل ما كان للفيلد ماريشال اللنبى من مكانة هائلة سواء فى دوائر الحكومة أو فى مصر ، فان رجال الخارجية فى لندن قد رأوا أنه قد تجاوز « المسموح » ، ودخل فى المنطقة المحرمة من العلاقات المصرية - السودانية .

وتقدم قراءة الوثائق البريطانية فى هذا الصدد الفهم الكامل من جانب هؤلاء لطبيعة تلك العلاقات ، وهو الفهم الذى لم يخطئه رجال الدولة المهدية قبلهم .

تقول المذكرة الطويلة التى وضعها رجال الادارة المصرية فى الخارجية البريطانية انه كان على اللنبى انتظار رد لندن قبل تقديم اذاره ، وانه لو كان قد انتظر لما تقدم بهذا الاذار وقد جاء فيه هذا التهديد المستتر بالانتقاص من « موارد مصر المائية » ، وهى مسألة شديدة الحساسية فى مصر ، ويمكن أن تؤلب جميع المصريين ضد صانعى أى سياسات تقترب منها ! (٣) .

وقد كلف هذا الخطأ اللنبى منصبه فى القاهرة ، فقد تقرر ارجاعه الى لندن بعد شهور قليلة من تقديمه لاذاره المشؤم ، ثم أن الحكومة

البريطانية قررت بعد شهرين فقط من تقديم الانذار سحب هذه المادة التي أثارت الخلاف مما تم فى رسالتين متبادلتين بين أحمد زبور باشا رئيس الوزراء المصرى الجديد وبين المندوب السامى فى القاهرة ، طلب الأول فى رسالته ألا يكون توسيع نطاق الرى فى السودان من شأنه بحال من الأحوال الاضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع انفاذه من المشاريع التى تدعو اليها الضرورة .

وجاء فى رد المندوب السامى أن الحكومة البريطانية سوف تصدر التعليمات لحكومة السودان « بأن لا تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له » ، وخرج البريطانيون بذلك من المنطقة المحرمة !

صناعة المنطقة المحرمة :

المناطق المحرمة فى العلاقات بين الشعوب لا تصنعها الحكومات ولكن تتم صناعتها على مدى طويل ومن خلال عملية شديدة التعقيد ، ومن هنا تكتسب عمقها التاريخى ، وتكتسب فى نفس الوقت صلابتها ، كما تكتسب حرمتها !

وتتداخل عناصر صناعة المنطقة المحرمة فى العلاقات المصرية - السودانية على نحو غير مألوف فى العلاقات بين الشعوب . الأمر الذى دعا الى اطلاق توصيفات خاصة عليها . أزلية وأبدية وما الى ذلك من توصيفات .

بعض هذه العناصر لا يمكن تحديد بدايتها التاريخية ، فمنذ وقت غير معروف كانت تأتى من السودان ، من سنار وكردفان على وجه التحديد ، القوافل الى أسبوط محملة بالمنتجات السودانية وقافلة فى طريق عودتها بالسلع المصرية ، ومنذ وقت غير معروف أيضا كان أبناء الصعيد ، وخاصة أبناء « نقادة » يرسلون ا ثواب التى اعتاد السودانيون على ارتدائها فى أعراسهم والمعروفة باسم « الفرقة » .

وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وبعد الانتقال من عصر الزراعة الاقطاعية الى عصر الزراعة الرأسمالية فى مصر ، وما استتبع ذلك من بذل عناية خاصة بمشاريع الرى ، أخذت العلاقة بعدا

آخر ، وهو البعد الذى صنعه محمد على من خلال ما يمكن تسميته «تنظيم العلاقات المصرية - السودانية» .

وبينما يجنح الخصوم التاريخيون لهذه العلاقة ، خاصة من أبناء المدرسة الانجليزية فى كتابة تاريخ السودان ، الى توصيف هذا التنظيم مرة بالفتح ومرة بالغزو ، فان الحقيقة التاريخية تشير الى غير ذلك .

فالفتح أو الغزو يتم لحساب من يقوم به ، وهذا لم يحدث عام ١٨٢٠ ، واذا كان هناك من مستفيد فهو الطرفان ، الجانب المصرى الذى أمن على موارده المائية ، والجانب السودانى الذى أنفق المصريون عليه أموالا طائلة لاقامة بنيته الحديثة ، والذى أمكن للممة أطرافه ليتشكل لأول مرة فى التاريخ ما أصبح يكون دولة السودان الحديث .

وبدون أى افتئات على الحقيقة التاريخية فان كثيرا مما فى السودان بدأ مصرية ٥٠ المدن والطرق والسكك الحديدية والرى والتعليم والثقافة والصحافة ، بل والجيش والتجمعات الشعبية ، ولنا منا وقفة .

فقد لا يعلم الكثيرون ان الجيش السودانى الحديث فى أصله كان فرعاً من الجيش المصرى ، فان هذا الجيش الذى اكتسب وجوده المنفصل بعد حادثة السير لى ستاك عام ١٩٢٤ تحت اسم « قوة دفاع السودان » قد تشكل وقتئذ من الفرق السودانية فى الجيش المصرى ، وذلك بعد اخراج هذا الأخير من السودان على أيدي الانجليز .

اما بالنسبة « للتجمعات الشعبية » فالمعلوم ان « العمل السياسى » فى السودان منذ نشأته أوائل القرن ، وربما حتى يومنا هذا ، يصنع قبل أى شئ « موقفه المصرى » ، فالنظام الطائفى عندما ارتدى ثوبا سياسيا ، فقد كان يحكم طبيعة هذا الثوب « موقفه المصرى » ، مع مصر أو ضدها ، والأحزاب الوطنية التى نشأت أولا فى كنف النظام الطائفى كان يحدد مدى قبولها فى الشارع السودانى نفس الموقف ، أكثر من ذلك أن التجمعات الايديولوجية ، مثل الشيوعيين والاشوان المسلمين ، عندما تشكلت فقد قامت امتدادا للتجمعات الايديولوجية المصرية ! (٤) .

يسهم فى صنع « المنطقة المحرمة » وجود سودانى قوى فى مصر ووجود مصرية قوى فى السودان ، ويجمع هذا الوجود بين طابعيه الشعبى والرسمى ، وبينما يقدر عدد السودانين الموجودين فى مصر بنحو ٢ مليون نسمة ، فان أعدادا كبيرة من المنحدرين من أصول مصرية ، خاصة

من أقباط الصعيد ، قد استوطنوا فى السودان وكونوا طبقة بورجوازية متميزة ، بالإضافة الى ألوف من العاملين فى حقل الرى وفى مؤسسات التعليم المصرية المنتشرة بطول السودان وعرضه ، ومعلوم أن حجم التعليم المصرى ، الذى يقبل عليه السودانيون ، لا يقل عن حجم التعليم الحكومى ، ومعلوم أيضا أن الفرع الوحيد لجامعة مصرية فى الخارج هو فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم (٥) .

ثم انه يسهم فى صنع قداسة نفس المنطقة الاعتبارات الاستراتيجية. فبينما تمثل السودان عمقا استراتيجيا لمصر بدا فى مناسبات تاريخية متعددة ، فان مصر كانت وستبقى النافذة السودانية الى عالم البحر المتوسط ، وان اغلاق هذه النافذة يؤدى الى لون من ألوان الاختناق السودانى !

العمق الاستراتيجى بدا فى مناسبات متعددة لعل اقربها التفكير فى انتقال الحكومة المصرية الى الخرطوم عندما أهدت بمصر قوات المحور خلال الحرب العالمية الثانية ، والانتقال الفعلى لبعض مؤسسات الجيش المصرى الى الأراضى السودانية فى أعقاب حرب ١٩٦٧ استعدادا لمواجهة الخطر الاسرائيلى المهدق بأراضى شمال الوادى !

الخطيئة :

تشير السوابق التاريخية الى حقيقتين ..

أولاهما : ان أية سلطة فى القاهرة قد تقبل بالهجوم عليها من جانب أى نظام فى الخرطوم ، وفى كثير من الأحيان قد تتسامح أو تتغافل عن مثل هذا الهجوم وذلك حتى لا يستفحل الخلاف ويتحول الهجوم من الخطأ الى الخطيئة بالاقتراب من « المنطقة المحرمة » !

ولعل الرئيس مبارك كان يعبر عن هذه الحقيقة فى تصريحاته المتكررة بأنه يتسامح فيما يخصه ولكنه لا يتسامح فيما يهدد الأمن المصرى .

والثانية : ان اقتراب أى نظام سودانى من « المنطقة المحرمة » كان يتم فى العادة على حساب المصالح المصرية - السودانية ويتم على الأرجح بفعل قوى خارجية أو بوسوسة من الآخرين !

وتأسيسا على هاتين الحقيقتين تتوالى الشواهد التاريخية ..

يشير شاهد من هذه الشواهد الى أن سببا من أهم الأسباب التى دفعت محمد على باشا الى ارسال القوات المصرية الى السودان عام

١٨٢٠ كان الخطر الذى بدأ يمثله المماليك الهاربون الى الجنوب والذين بدأوا يشكلون قوة عسكرية يستعدون بها للانقضاض على مصر .

يشير شاهد آخر الى أن الدافع الأساسى وراء القرار بتقدم الجيش المصرى الى السودان عام ١٨٩٨ فيما سُمى « بحملة الاستعادة » كان ما نبيه اليه المسيو برومت المهندس الفرنسى بوزارة الأشغال المصرية .

ففى محاضرة القاها الرجل فى القاهرة ذكر أن أية قوة تستطيع أن تسيطر على احدى المناطق الضيقة فى أعالي النيل تتمكن من الامساك « برقبة مصر » بكمية صغيرة من الأحجار تعترض مجرى النهر وكان معلوما أن فرنسا مرشحة للقيام بهذا العمل ، وهو ما حدث بالفعل من خلال تقدم حملة مارشان المشهورة فى اتجاه فاشودة ، الأمر الذى عجل بارسال « حملة الاستعادة » وانتهى بالمواجهة الشهيرة بين القوتين المصرية والفرنسية حول هذه البقعة مما صنع أزمة كبيرة لم تنته الا بجلاء الفرنسيين (٦)

ولعل ما يصنع « مناخ الأزمة » فى العلاقات بين حكومتى الخرطوم والقاهرة فى الوقت الحالى ليس بعيدا عن هاتين الحقيقتين .

ونظن ، ونرجو أن نكون مخطئين ، أن النظام القائم فى السودان، والذى أسمى نفسه « بجبهة الانقاذ الوطنى » ، الذى لقي دعما واضحا من القاهرة مع قيامه ، قد بدأ بالفعل يعبر فى نطاق العلاقات بين البلدين من مجال الخطأ السياسى الى مستقع الخطيئة التاريخية !

والتمييز بين الخطأ والخطيئة فى سياسات حكومة الخرطوم يبدو من خلال التمييز بين سياسات الحكومة الحزبية التى كان يرأسها السيد صادق المهدي وحكومة الانقلاب العسكرى التى يرأسها الفريق عمر البشير .

فالزعم بأن العلاقات المصرية - السودانية كانت جيدة على عهد الحكومة الأولى هو زعم غير صحيح ، الا أنه يمكن القول ان المسؤولين فى هذه الحكومة من « السياسيين » كانوا مدركين بطبيعة « المنطقة الحرام » التى لا ينبغى الوصول اليها .

فقد كان أقصى ما وصل اليه هؤلاء اتهام الحكومة المصرية بالتدخل فى الشؤون السودانية ، أو الاعراب عن عدم الرضاء من تقاعس سلطات القاهرة عن تقديم المعونات الكافية لضرب حركة جون قرنق ، أو بعض انهجمات الصحفية ، ومع ذلك فقد كانت قنصوات الحوار مفتوحة بين الجانبين المصرى والسودانى طول الوقت حتى ان الصادق عندما أراد

انقدوم الى العاصمة المصرية اختار نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة للحديث ، وهو فى هذا أراد أن يؤكد على أن علاقته الفاترة بالحكومة المصرية لا تنصرف الى الشعب المصرى !

اختلف الأمر بالنسبة لزعامات الحكومة الحالية من «العسكريين» التى يبدو أنها لا تملك نفس القدر من الادراك ، سواء لنقص الخبرة السياسية أو للوقوع تحت تأثير الجبهة الاسلامية المتصلبة ، أو اغراءات خارجية !

ومع انه كان يطيب لكثير من الحكومات السودانية تحميل مصر أسباب بعض المتاعب الداخلية التى تواجهها فان حكومة « البشير » تواجه قدرا من المتاعب ربما لم تواجهها حكومة سودانية سابقة بدءا بحركة « جون قرنق » فى الجنوب التى اتخذت طابعا سودانيا عاما ، وانتفاء الى أزمة اقتصادية طاحنة وصلت بالسودان الى حافة المجاعة ، ووصولا الى تجمع قوى المعارضة الوطنية فى جبهة تهدف الى الاطاحة بحكومة الانقاذ التى لم تفعل فى رأيهم أى شىء للانقاذ ! ، ومع تضخيم المتاعب تزداد الرغبة فى تحميل القاهرة « المسئولية » ، ولكن ليس الى حد الدخول للمنطقة المحرمة !

وقد اتخذ هذا الدخول أشكالا عدة ، بمضايقات شديدة للمصريين العاملين فى السودان ، وبتشجيع لبعض العناصر التى تقوم بأعمال تخريبية فى مصر ، وبعلاقات مشبوهة مع بعض القوى الخارجية المعادية لمصر ، ثم أخيرا بتهديدات خفية « باعتداء ما » على المنشآت الحيوية المصرية ، وعلى وجه التحديد السد العالى ، وهو أمر تحول من مجال الاشاعات الى نطاق التقارير الى هتافات المتظاهرين فى شوارع العاصمة السودانية المدعومين بتأييد الحكومة السودانية . وقد غاص النظام السودانى بهذا الفعل فى بئر الخطيئة الى الأعناق !

وليس من شك أن قرارات حكومة القاهرة باغلاق المؤسسات التعليمية فى السودان ، فرع جامعة القاهرة ومدارس البعثة التعليمية ، وبوقف رحلات مصر للطيران الى الخرطوم انما جاءت كرد لفعل لوقوع النظام السودانى فى البئر ، وهو ما عدلت عنه القاهرة بعد فترة قصيرة ، بحكم أن الجميع يسعون الى اخراج العلاقات المصرية - السودانية من بئر الخطيئة وليس انزلاق الجميع اليه !

حواشي الفصل الرابع

- (١) نص كتاب المهدي الى توفيق • ابراهيم فوزي ، السودان بين يدى غوردن وكتشنر ج ٢ ص ٤٦ - ٥١ •
- (٢) د • يونان لبيب رزق ، العلاقات الخارجية للدولة المهدية - رسالة ماجستير غير منشورة •
- (٣) د • يونان لبيب رزق ، السودان فى عهد الحكم الثنائى الاول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ ص ٤٧٤ - ٤٨١ •
- (٤) د • يونان لبيب رزق ، قضية وحدة وادى النيل ١٩٣٦ - ١٩٤٦ ص ١٦٩ - ١٧٦ •
- (٥) د • يونان لبيب رزق ، التعليم المصرى فى السودان الهلال - سبتمبر ١٩٦٥ •
- (٦) Langer, William ; The Diplomacy of Imperilism.

الموضوع الثالث

الحرب

الفصل الخامس : الحرب الملعونة

الفصل الخامس

الحرب الملعونة !

نظن أنه فى التاريخ العربى المعاصر سيحتل ما جرى بين أغسطس ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ على الساحة العربية مكانة متفردة لسبب بسيط وهو أنه خارج عن السياق العام لهذا التاريخ ، وهو خروج يستحق اللعنة !

واللعنة هنا ليست تعبيراً عاطفياً فحسب ، ومن الصعب إبراء النفس فى مواجهة ما جرى من قدر من التأثر العاطفى ، وإنما هى قبل ذلك توصيف لحادثة تاريخية تخلف آثاراً سلبية على مستقبل الشعب العربى فى كل مكان ومستقبل غير منظور !

وفى رأينا أن الرئيس العراقى عندما استولى على الكويت على هذا النحو ، وما ترتب على ذلك من مضاعفات ساهم فى صنعها من خلال رهانات مرجحة الخسران ٠٠ فى كل ذلك فهو لم يراهن على مستقبله السياسى أو حتى على مستقبل العراق ، بل راهن على المستقبل العربى كله ، وهو رهان تؤكد كل الدلائل أنه فى غير صالح هذا المستقبل وفى صالح خصوم العرب التاريخيين !

ماذا قبل ؟ !

يقتضى ذلك التذكير بمفردات الحركة التاريخية للشعب العربى خلال ما يقرب من نصف القرن الأخير ٠٠

وقد تعددت هذه المفردات ..

أولى هذه المفردات متصلة بالعلاقات العربية - العربية .

فقد استمرت هذه العلاقات وتحت أى ظروف تتمتع بحد أدنى مما يمكن أن نسميه « خط الرجعة » سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى العلاقات الجماعية ، بمعنى آخر فقد حرصت جميع الأطراف على الإبقاء على « شعرة معاوية » .

وإذا نحينا جانبا « حرب الميكروفونات » ، وهى حرب لا تكاد تتوقف الا لتبدأ مما يجعل من الصعوبة بمكان « التأريخ » لها فانه تبقى جملة من الحوادث السياسية التى تدهورت فيها العلاقات العربية - العربية نختار منها هنا أكثرها حدة فى التدهور ، ما صاحب حرب اليمن وما ترتب على الاتفاق فى كامب دافيد .

جاء التدهور فى حرب اليمن على المستوى الثنائى ، بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المملكة العربية السعودية ، بكل ما صاحبه من حرب اعلامية كثيفة وبمحاولة من الجانبين لضرب التدخل فى شئون اليمن . الرياض التى رأت أن وجودا عسكريا مصرية فى تلك البلاد يمثل تهديدا للمملكة ، والقاهرة التى رأت أن دعم السعودية للعناصر اليمنية المحافظة يمثل خطورة على الثورة اليمنية الوليدة .

وقد وصل هذا التدهور الى مداه عندما قامت طائرة مصرية بالقاء بعض قنابلها على العاصمة السعودية ، وكان مفهوما أن الهدف من وراء هذا العمل احداث فرقة سياسية قبل استخدام القوة العسكرية .

رغم هذه الحدة فى تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين فقد بقيت شعرة معاوية دون انقطاع الأمر الذى بدا بعدما ترتب على هزيمة يمنية عام ١٩٦٧ من آثار ، وما جرى فى مؤتمر قمة الخرطوم من اسقاط الخلافات بين الدولتين تماما وعودة التكاثر العربى لمواجهة التهديد الاسرائيلى .

أما فى كامب دافيد فقد اختلف الأمر ، فلم يكن الخلاف ثنائيا هذه المرة وانما جاء بين مصر وبين غالبية المجموعة التى تشكل الجامعة العربية والتى اجتمعت فى مؤتمر بغداد الشهير فى مارس عام ١٩٧٩ ، فان قرارات هذا المؤتمر ، رغم قسوتها ورغم حملة الكراهية العنيفة التى شنت على مصر وقتذاك ، قد ابقت على شعرة معاوية .

بدا هذا الإبقاء فى قراراتين من القرارات التى اتخذت فى هذا المؤتمر ..

القرار الأول الخاص (بتجميد) عضوية مصر فى جامعة الدول العربية - الأمر الذى يبدو معه أن المجتمعين فى بغداد ، ورغم كل مشاعر المرارة لدى بعضهم ، والاحباط لدى البعض الآخر ، والخوف من الابتزاز من البعض الثالث ٠٠ ان هؤلاء لم يستطيعوا الوصول بقرارهم الى (طرد) مصر من الجامعة .

والفارق بين الطرد والتجميد كبير هو الفارق بين اجراء نهائى واجراء مؤقت ، وهو الفارق بين قطع شعرة معاوية والابقاء عليها !

القرار الثانى الخاص باختيار تونس (كمقر مؤقت) للجامعة العربية ، وهو قرار يتحدث عن نفسه ويسير فى نفس الاتجاه . فقد كان يعنى ان المجتمعين لا يمارون فى حقيقة أن القاهرة ستبقى «المقر الدائم» بكل ما يعنيه ذلك من الحفاظ على الشعرة ! (١) .

واذا كانت قواعد التاريخ فى العلاقات العربية - العربية تسمح بالذهاب فى اتجاه التوثيق الى ما شاء الله ٠٠ الى حشد الوحدة أو الاتحاد ، فانها لا تسمح بالسير فى الاتجاه المضاد الا لحد محدود ، فلن يجد السائر فى هذا الاتجاه الا أبوابا موصدة ، أو مفتوحة الى جهنم ! مما يكسب شعرة معاوية متانة مستمدة من تلك القواعد !



المفردة الثانية خاصة بالموقف العربى من الوجود الاسرائيلى فى المنطقة ولا نظن أن قضية لقيت اجماعا عربيا فى التاريخ المعاصر بقدر ما لقيته قضية الاستشعار بالخطر الاسرائيلى ، وهو استشعار بدأ فى أعقاب حرب ١٩٤٨ وتزايد فى أعقاب حرب ١٩٥٦ واستفحل بعد حرب ١٩٦٧ .

ويلاحظ ان هامش الاختلاف العربى - العربى حول تلك القضية استمر محدودا ان لم يكن منعذما ، فعند التعامل مع هذا الخطر كان يهتفى الحديث عن المحافظين والتقدميين ، وتتوارى المصالح القطرية وراء المصلحة القومية ، فقد كان ، وما زال ، هذا الخطر فى عروميته أكبر كثيرا من حصر ضرره فى قطر واحد .

وتشير ألف باء الدراسات الاستراتيجية أن عدو الوطن هو الذى يمثل خطرا قائما على مقومات الوطن وأمنه ، وتأسيسا على هذه الحقيقة فقد استمرت اسرائيل ، ورغم أية تطورات ، تمثل بالنسبة للعرب العدو الاستراتيجى رقم (١) .

وقد استمر هذا الفهم يحكم تصرفات الحكومات العربية ، كما استمر فى نفس الوقت يحكم علاقات هذه الحكومات بعضها ببعض أو علاقاتها

بالعالم الخارجى ، مهما تباينت سياسات تلك الحكومات ومهما تغيرت
مواقعها سواء بالنسبة لأنظمتها الداخلية أو بالنسبة لسياساتها مع العالم
الخارجى .



المفردة الثالثة فى المنظومة العربية فى فترة ما قبل الاجتياح
العراقى للكويت متصلة بتأثير الوضع الدولى فى العلاقات بين الدول
العربية ، وهو ميدان شهد اختلافات عربية محمومة !

نبع هذا الاختلاف من حقيقتين ..

الحقيقة الاولى ذات بعد تاريخى ، فعصر الاستعمار قد خلف ما
يمكن توصيفه بالخاوف التاريخية من الدول الاستعمارية ، خاصة وأن
حركات التحرر فى البلدان العربية قد اختلطت فى غالب الأمر بالدماء
وكثير من مشاعر الكراهية .

ومن الصعب القول ان تلك المشاعر قد غاضت بعد رغم بعد الشقة
بين انتهاء العصر الاستعماري فى العقد التالى لانتهاى الحرب الثانية
وبين مطلع التسعينات .

ولا شك أن الوجود الاسرائيلى وما ترتب عليه من احباطات عسكرية
وسياسية ، فضلا عما توافر لهذا الوجود من أسباب الدعم من الغرب ،
المصدر الدائم لدعم اسرائيل ، قد أدى الى استمرار الشكوك وتزايد
شعور المرارة من الدول الغربية صاحبة السجل السابق فى العصر
الاستعماري .

الحقيقة الثانية : ما عرفته نفس الفترة من ظهور الكتلتين واحتداد
الحرب الباردة مما أدى الى توجه عديد من الدول العربية على رأسها
مصر الى توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا .

وقد استتبع ذلك أشكال من الانقسام العربى - العربى ، وبينما كان
الاتجاه فى صف الدول العربية المتجهة الى الكتلة الشرقية قبل عام
١٩٦٧ فانه قد أخذ يرجع الى الاتجاه الآخر بعد ذلك ، وان استمرت
الخلافات قائمة وحادة فى المرحلتين .

وماذا بعد ؟

يلجأ المؤرخون الى حيلة قديمة لتبيان حجم المتغيرات غير المتصورة
التي تحدث فى مرحلة قصيرة لا يسهل استيعابها !

يمكن أن نطلق على هذه الحيلة حيلة « أهل الكهف » ، وهى تقوم
على تصور أن هناك شخصا ما دخل الكهف ، وفى هذه المرة لفترة قصيرة

لا تزيد عن بضعة شهور ، ولدى خروجه من الكهف فإن ما شاهده من تغييرات لم تكن لتخطر لأكثر المتشائمين على بال !

فسوف يجد صاحبنا مجموعة من الأحداث غير المسبوقة كان يصعب على أى عاقل تصور حدوثها مهما اشتتت التصورات .

سوف يجد أولا ، ولأول مرة فى تاريخ العالم المعاصر ، مجموعة من قرارات مجلس الأمن الصادرة باجماع الدول الاعضاء بما فيها الاتحاد السوفيتى والصين ، وهى قرارات تدين دولة عربية عضو بالجامعة العربية باحتلال دولة عربية أخرى عضو بنفس الجامعة ! ثم انها قرارات وصدت الى حد السماح باستخدام القوة لانهاء هذا الاحتلال (٢) .

ولعل أخطر ما فى هذا الاجماع أن الاحتلال العراقى للكويت قد أتاح الفرصة للتأكيد أن ما حدث من متغيرات على صعيد العلاقات الدولية خلال النصف الثانى من الثمانينات قد صنع نظاما جديدا قائما على « وحدانية القطبية » بعد تلك القطبية الثنائية التى استمرت لما يزيد عن أربعين عاما بعد الحرب العالمية الثانية .

وسوف يجد أنه لأول مرة فى التاريخ تقف دولة صغيرة ، مهما بلغ شأن قوتها العسكرية أمام ارادة عالمية يصنعها القطب الوحيد مما يصلح تسمية لمسرحية مأسوية تحت عنوان « رجل ضد العالم » وهو موقف انتحارى أكثر منه موقف بطولى !

سوف يجد ثانيا ، وكأمر غير مسبوق فى التاريخ العربى المعاصر أرضا عربية وقد تحولت الى ميادين للاقتتال بين جيوش عربية ، وسماء العرب تحوم فيها صواريخ عربية لتضرب أهدافا عربية أو طائرات وصواريخ غير عربية ولكنها تضرب أيضا أهدافا عربية !

سوف يجد ثالثا العدو الاستراتيجى وقد تهمش مكانه فى صف العداء فبعد أن استمرت اسرائيل لأكثر من أربعين عاما تقوم بدور «المعتدى» فى التاريخ العربى تخلت عن هذا الدور لتتركه لآخرين يحققون نفس أهدافها ، بل ويزيد .

والتخلى (المؤقت) والمتكلف عن دور المعتدى تقاضت اسرائيل من العالم ثمنا باهظا له ، ونعتقد أنها لن تفوت الفرصة وستتقاضى ثمنا آخر . من العرب هذه المرة !

وسوف يجد رابعا شعبا عربيا يتعرض لهجمة عسكرية شديدة الشراسة تفوض ليس فقط قوته العسكرية ، وانما الأخطر من ذلك «البنية

الأساسية» التى يفترض أنها ثمرة جهود طويلة وأموال طائلة مطلوب إعادة بذلها وانفاقها .

وسوف يجد خامسا انقساما عربيا لا نظن أن تاريخ العرب المعاصر قد شهد مثله من قبل ، والكارثة التى يصنعها مثل هذا الانقسام أن ما تعود عليه العرب من قبل من « انقسامات الأنظمة » قد حل محله هذه المرة انقسامات الشعوب ، وبينما كانت تنتهى الانقسامات من النوع الأول من خلال الوساطات أو لقاءات الحكام وتبادل القبلات العربية المعروفة فإن هذا النوع من الانقسامات يتطلب وقتا طويلا للتخلص من آثاره ، خاصة عندما تكون تلك الآثار ملوثة بدماء العرب ، وهى أيضا قد بذرت شكوكا بين الشعوب العربية لا نعتقد ، ومهما بلغت درجة التسامح العربى أنها ستنزاح بسهولة ، باختصار فإن الانقسام العربى هذه المرة قد انقطعت معه شجرة معاوية الشهيبة .

ومما قد يثير زعر صاحبنا ملاحظة أن الانقسام هذه المرة قد دخل البيت العربى فاختلف الناس فيما بينهم بين ادانة الغزو العراقى للكويت وبين رفض التدخل الغربى لضرب العراق ، بل لعل هذا الانقسام تسلل داخل كل انسان عربى فأصبحت تتنازعه مشاعر الرفض المتناقضة .. رفض الاستيلاء العراقى على الكويت ورفض ضرب العراقيين حتى النخاع فيما حدث خلال الحرب الجوية والبرية .

ولابد أن هذا « الخارج من الكهف » ستجتاحه كل مشاعر الصزن وهو يرى ما صنعه التخلف العربى ..

فهذا التخلف قد صنع أغلب قسمات الحرب .. الحرب الملعونة .. « فالبطل » فى التاريخ صناعة بشرية قديمة على أن يكون هذا البطل استجابة حقيقية لمتطلبات عصره ، مما يجعله اضافة صحيحة لتاريخ الشعب الذى خرج منه ولتاريخ الوطن الذى قاده .

يقضى هذا أن يكون « البطل » صاحب قضية عادلة ، ولابد أن صاحبنا سوف ينزعج أشد الانزعاج عندما يشاهد هذا الخلط الهائل السائد على الساحة العربية الذى أصاب مفهوم البطولة فى التاريخ ، فالفارق كبير عندما يحارب « البطل » من أجل التحرير أو أن يزج آخر ببلاده والمنطقة فى حرب من أجل تحقيق أطماع اقليمية صغيرة أو كبيرة .. باختصار فإن البطل التاريخى يجب أن يكون صاحب « قضية وطنية عادلة » ليدخل من بوابة الأبطال .. أما الرئيس العراقى فنظن أنه سيدخل من بوابة أخرى .. « بوابة أبطال اللاقضية » !

وسيحزن صاحبنا عندما يقرأ هذا « الاتفاق غير المكتوب » ، والذى

استمر لفترة غير قصيرة فى تلك الحرب الملعونة بين الطرفين المتحاربين ، وهو الاتفاق الذى يقوم على اخفاء حقيقة الخسائر العراقية . .

القيادة الأمريكية وكان يدفعها الى ذلك مخاوف من اثارة الرأى العام سواء فى دول التحالف أو لدى بقية شعوب العالم ، فان كم النيران الهائل التى اسقطت على العراق والكويت خلال أسابيع الحرب لابد أن يكون لها ألوف الضحايا .

و « الزعامة التاريخية » للعراق كانت تخشى الافصح عن حجم الخسائر حتى لا يفت ذلك فى عضد أبناء الشعب ، من المحاربين أو من المدنيين ، وليس مهما بعد ذلك أن تقود هؤلاء وأولئك الى الجحيم .

وسياسة التجهيل التى استمرت تتبعها القيادة العراقية سمة أخرى من سمات التخلف التى يجب أن تحاسب الشعوب قياداتها عليها لأن تلك السياسة تعنى أن يبقى الشعب العراقى منوما حتى وهو فى حالة حرب الى أن يستيقظ على حجم الكارثة .

ويندرج تحت التوصيف بالتخلف هذه الفرحة التى تملكى بعض الدوائر العربية بالتدخل الأمريكى لضرب صدام ، ان ينفى الادراك أن هذا التدخل تحت أى مسمى ، تحالف أو قوة الجنسيات المتعددة هو شر ، حتى لو كان شرا لابد منه ، فالتاريخ يعلمنا أن مثل تلك التدخلات يكون لها فى العادة ثمن ، وهو ثمن لن يدفعه سوى العرب ، من حاضريهم ومن مستقبلهم !

ونعتقد أيضا أنه من قبيل التخلف ما عمد اليه البعض فى المنطقة من توصيف الحرب الملعونة « بالحرب العالمية » الأمر الذى قد أدخل لونا من السعادة الزائفة فى قلوب بعض العرب الذين قد يرضيهم أننا قد نجحنا أخيرا فى اشارة حرب . . وحرب عالمية !

ومن يقرأون التاريخ ويعرفون الف باء يعلمون أن « الحرب العالمية » لها مواصفات لا تتوفر بحال للحرب الملعونة ، الذى يمكن قوله فى هذا الصدد ان الحرب التى دارت جرب فيها بعض الأسلحة التى كان مقترضا استخدامها فى الحرب العالمية التى لم تقم أبدا ، وكانت القدرة التدميرية العالية لهذه الأسلحة من أهم أسباب منعها ، وهى الأسلحة التى وجدت فى المنطقة العربية حقلا مناسباً لتجاربها .

ولو أدرك السعداء بقولة الحرب العالمية التى اثارها الرئيس صدام

هذه الحقيقة لحلت الأحزان بدلا من مشاعر التفاخر الكاذبة ، ولكنها يقينا
سعة أخرى من سمات التخلف .

ونظن أن « الخارج من الكهف » لن يجد مناصا بعد كل تلك المشاهد
الأسوية المحيطة من التعجيل بالعودة اليه !

حواشي الفصل الخامس

- (١) انظر قرارات مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ (ملحق رقم ٣) .
- (٢) انظر قرارات مجلس الأمن بادانة الاجلال العراقي للكويت (ملحق رقم ٤) .

الموضوع الرابع

الحدود - اللغم المدفون في العلاقات العربية - العربية •

الفصل السادس : صناعة الحدود العربية - العربية •

الفصل السابع : الحدود الكويتية - العراقية - اللغم الذي تفجر !

الفصل الثامن : الحدود المصرية - السودانية - خصام الأخوة !

الفصل التاسع : الحدود المغربية - الجزائرية - لغم يهدد الوحدة
المغربية !

(١) صناعة الحدود العربية – العربية

تلك الخطوط المستقيمة أحيانا كالسيف القاطع والمتعرجة أحيانا أخرى كالثعبان المتلوى والتي تظهر على خريطة الوطن العربى لتصنع الحدود السياسية بين الدول العربية ، خطوط حديثة لم يكن يعرفها العرب قبل مطلع القرن العشرين ، وعلى وجه التحديد قبل بدايات تداعى الامبراطورية العثمانية التي كانت تحكم القسم الأكبر من هذا العالم .

والتشبيه بالسيف القاطع صحيح فى مجمله لأن هذه الخطوط ظلت فى كثير من الأوقات مصدر فصل للعلاقات العربية – العربية قبل أن تكون أداة وصل ، أما التشبيه بالثعبان المتلوى فهو أكثر واقعية بحكم ما تملكه من صفات الثعابين ، فالمشاكل حولها تظل كامنة لوقت طويل ثم لا تلبث أن تخرج ، وفى أوقات غير مناسبة على الأرجح ، لتلدغ الاستقرار العربى ، وكثيرا ما تكون هذه اللدغة فى مقتل ، الأمر الذى يتطلب عقد دراسات ، ليس حول الحدود العربية فهذه قصة يطول شرحها وإنما حول الحدود العربية – العربية ، والتي تشكل لغما مدفونا فى العلاقات بين الحكومات العربية .

وقبل التعرض لقصة صناعة الحدود العربية – العربية يجدر تسجيل عدد من الملاحظات :

١ – بينما كان مفروضا أن تلتهب خطوط الحدود بين العرب من

جانب وبين القوميات المحيطة من جانب آخر ، خاصة أن تلك الحدود قد رسمت بدورها فى عهد الاستعمار ، وتم خلالها اقتطاع مناطق عربية أو على الأقل ذات أغلبية عربية كبيرة ، فإن الحكومات المعنية قد اكتفت بالبكاء على المناطق السليبية ، مثل عريستان أو الاسكندرونة (١) ، أو لم تعد تذكرها أصلا ، كما حدث فى بعض مناطق شرق السودان التى حصلت عليها اثيوبيا ، بينما كانت مستعدة فى كل لحظة بأن تشمر عن سواعدها لتثير قضية الحدود مع نظام عربى آخر ، مع العلم أنه يترتب على الحالة الأولى تغير فى هوية مناطق الحدود المقتطعة ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لحالتى عريستان والاسكندرونة .

٢ - ان قضية الحدود العربية - العربية فى هذا الاطار تثيرها الأنظمة لتحقيق مكاسب سياسية صغيرة دون النظر الى ما يترتب على انارتها من احداث اضرار بالغة فى العلاقات بين الشعوب العربية - والمفروض فى التعامل مع هذه القضايا وضع المصلحة القومية فوق أى اعتبار آخر ، أما أن يحاول نظام من الأنظمة اخفاء اخفاقاته فى الداخل أو فى الخارج باثارة قضايا مع حكومة عربية مجاورة فهو ما يمثل ، فى تقديرنا ، قمة الخيانة القومية ، وهى خيانة استمرأتها بعض الأنظمة الأمر الذى حان التنبيه اليه .

ويقدم الموقف المصرى خلال الثمانينات نموذجا لفهم هذه الحقيقة . فمصر لديها مشاكل حدودية مع السودان فى المنطقة الشرقية من الحدود ، حلايب وما حواليتها ، ومصر أيضا لديها مشاكل حدودية مع ليبيا من خلال اثارة قضية واحة جغبوب التى اعتبر بعض المصريين ما جرى من تنازل حكومة زيور عنها فى اتفاقية ديسمبر عام ١٩٢٥ بمثابة « سرقة واحة مصرية » (٢) ، وهى اتفاقية لا زال كثيرون يشككون فى شرعيتها . رغم كل ذلك ، ورغم أن أيا من تلك المناطق المتنازع عليها تصل فى مساحتها الى بضع مئات من الكيلومترات المربعة ، فإن حكومة القاهرة لم تتوان عن أن تقاتل فى حرب قانونية وتاريخية وجغرافية حول ما لا يزيد مساحته عن كيلومتر واحد على الحدود المصرية - الاسرائيلية فى معركة طابا الشهيرة (٣) بينما تركت قضايا الحدود الأخرى لتحل من خلال « الاتصال بين الاخوة » ! ، وهو موقف لم يقتصر فحسب على عهد الرئيس مبارك ، وان كان قد برز فيه بحكم قضية طابا ، ولكنه كان موثقا مصريا دائما تؤكده سياسات الرئيس عبد الناصر من الازمة الشهيرة التى تفجرت حول الحدود المصرية - السودانية عام ١٩٥٨ ، والتي أثرت مصر وقتها الالتزام بسياسة التهدة ، رغم كل ما كانت تملكه من أسباب القوة السياسية والقانونية فى مواجهة الطرف الآخر .

٢ - يكتسب النزاع حول بعض مناطق الحدود العربية - العربية حساسية خاصة ، وهى المناطق ذات الأهمية الاقتصادية المتميزة ، وليس من شك فى أن النزاعات على الحدود فى المناطق النفطية ، خاصة فى الخليج تتعاظم خطورتها بحكم ما تمثله كل بضعة كيلومترات من تلك الحدود من عشرات الملايين من البراميل التى تترجم الى مئات الملايين من الدولارات (٤) .

ويتحول النزاع فى العادة حول مثل تلك المناطق من نزاع بين طرفين الى نزاع متعدد الأطراف ، وفى كثير من الأوقات يكون بعض هذه الأطراف من غير العرب !

٤ - يلاحظ أنه فى العالم الذى نشأت نتيجة لتطورات التاريخ فكرة الحدود السياسية Political Boundaries ، وهو العالم الذى دخل أرضية « القوميات » فى غرب أوروبا ، والذى أصبحت الحدود فيه لها وظيفة معروفة وهى أن تكون إطارا للدولة التى تضم قومية بعينها . . . فى هذا العالم ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية وقيام السوق الأوروبية المشتركة وما ترتب عليها من أشكال من الارتباطات السياسية أخذت هذه الحدود تكتسى بقدر كبير من المسامية ، وصار اجتيازها لا يشكل عقبة تذكر أمام شعوب هذا العالم .

سار الأمر فى اتجاه معاكس بالنسبة للحدود العربية - العربية اذ كلما مر الوقت اكتسبت قدرا من الصلابة ، حتى ان عبورها فى بعض الحالات أصبح مغامرة محفوفة بالمخاطر ، بالرغم من أن القائمين على الجانبين عرب ، وقد يرفعون فى كثير من الأحوال شعارات العروبة الملتهبة . . . ولعل الشريط السينمائى الذى قام ببطلته الفنان السورى الساخر « دريد لحام » باسم « الحدود » كان يجسد هذه الحقيقة أصدق تمثيل وأكثرها مدعاة للحنن !

عالم اللاحدود :

« الحدود السياسية » حقيقة من حقائق التاريخ الحديث ، فما كان يفصل بين الدول قبل ذلك هو « التخوم » ، وهى شئ مختلف جد الاختلاف عن الحدود .

فبينما تمثل التخوم « منطقة فاصلة » فان الحدود تمثل « خطا » معينا ومعلم ، أى تحدد مساره مجموعة من العلامات .

والحدود هى إطار للدولة بمعناها الحديث ، بكل ما يصنع الدولة

من مفاهيم الوطن والأمة ، وهى أمور قد صنعتها عملية تطور طويلة فى التاريخ الحديث بدأت فى أوروبا .

بعض هذه التطورات (سياسية) ، وهى التطورات التى بدت فى جانب منها فى قيام « الحكومة المركزية » التى كان مطلوبا أن تفرض سلطانها على كل شبر من الأراضى التى تحكمها ، وكان مطلوبا بالتالى أن تحدد تلك الأراضى . . بالمشبر أيضا !

وتمثلت فى جانب آخر فى بروز « الطابع القومى » لهذه الدولة بكل ما صاحب هذا الطابع من تعميق فكرة الوطن والتمسك بترابه ، وكان معنى ذلك وجوب تحديد اطار هذا القرب وعدم التفريط فيه ، الأمر الذى قد يصل الى خوض القتال « دفاعا عن كل حبة رمل » ، كما يقال ، ولو على سبيل المبالغة !

وبعض هذه التطورات (استراتيجية) ، ، فكلما توفر لهذا الخط امكانات دفاعية طيبة ، فهو ادعى للتمسك به والدفاع عنه ، وهى امكانات متفاوت بين مرتفعات مانعة ووديان عميقة وأنهار عريضة !

تطورات أخرى (اقتصادية) ، وهى تطورات ارتبطت بنشوء الرأسمالية ، وما تبع ذلك من قيام « السوق الوطنى » الذى يشمل كل الوطن بديلا عن السوق الاقطاعى القديم المحدود . كما أنها ارتبطت فى جانب آخر بما يحويه باطن الأرض من ثروات تكون محل نزاع بين الرأسماليات الوطنية التى نجحت فى الوصول الى السلطة فى دول أوروبا . . الدول التى نشأت فيها فكرة « الحدود » .

بيد أن كل هذا تأخر فى الوطن العربى فى ظل « عالم العثملى » ، فقد بقيت دولة الخلافة فى استنبول تنتمى بشكل أو بآخر الى عالم العصور الوسطى الاقطاعى أكثر مما تنتمى الى عالم العصور الحديثة الرأسمالى بكل قيمه ونظمه . . عالم (التخوم) لا عالم (الحدود) !

فلم تكن هناك ثمة حاجة للحدود السياسية بين مجموعة الولايات التى تشكل الامبراطورية ، ليس فقط لأسباب قانونية ، بحكم أنه لا يصح أن تفصل بين ولايات دولة واحدة هذا النوع من الحدود وانما لأنه كانت هناك أسباب تمنع قيام مثل هذه الحدود . .

كان هناك وحدة الانتماء التى جمعت بين أولئك المنضوين تحت راية الدولة ، وهو الانتماء الدينى . . فقد استمرت الدولة العثمانية منذ أن حكم العثمانيون العالم العربى ابتداء من القرن السادس عشر يحرصون على التأكيد على أنها دولة الاسلام الكبرى .

وفى هذه الظروف كانت فكرة « الوطن » غائبة ، ولم يزد مسمى
أى بلد من البلاد العربية عن كونه مسمى جغرافيا ، أو عن كونه «موطنا»
لبعض فئات الدولة الإسلامية الكبرى .

والاختلاف كبير بين الوطن والموطن مما يتأكد من أن كثيرا ممن لم
يكونوا ينتمون لأوطان عربية اكتسبوا مسمى هذا الوطن لمجرد أنهم
عاشوا فيه لفترة قصيرة أو طويلة .

نستخرج هذه الحقيقة من كتابات الشيخ عبد الرحمن الجبرتي
المؤرخ المصرى الذى قدم شهادة دقيقة للعصر العثمانى ، وفى جانب من
هذه الكتابات يتحدث عن « الأمراء المصرلية » ، ويقصد بذلك المماليك
الذين جاءوا الى مصر واستوطنوها وحكموها رغم أنه لا تربطهم بمصر
آية صلة ، وفى جانب آخر يتحدث عن المغاربة البلديين » ، ويقصد بهم
أبناء المغرب الذين جاءوا الى مصر واستقروا فيها ، رغم أن أولئك كانوا
يعيشون فى حارات منفصلة (٥) .

من الوجهة الاقتصادية فمن جانب كان الوطن العربى يوسف فى ظل
النظام الاقطاعى بمواصفاته المعروفة ، اكتفاء ذاتى لكل وحدة مهما بلغت
ضائلة حجمها ، واحتياجات محدودة لا تسوغ البحث عن أسواق الا فى
أضيق الحدود !

ومن جانب آخر كانت القوافل المعسوفة التى تتحرك بين البلاد
العربية تكفى وتزيد . قوافل من المغرب الى مصر والحجاز ، وقوافل
من السودان والشام الى مصر ، ومن أنحاء أخرى من الدولة العثمانية
الى سائر المناطق العربية ، وكانت هذه الصيغة تمنع من التفكير فى
وضع الحواجز بين أجزاء الدولة . سواء على شكل حدود أو
غيرها . فضلا عن ذلك فقد كان نظام الحكم فى كل ولاية يعتبر نفسه
مستولا عن تأمين الحركة التجارية بين أنحاء الدولة ، رغم كل أسباب
الاضطراب التى كانت تحوط بالولايات العربية ، خاصة فى القرن الثامن
عشر (٧) .

وتتعدد الاشارات فى هذا الصدد ، ربما كان أهمها ما جرى فى
مصر حين تقرر اعدام أحد الأمراء المماليك الذى كان مستولا عن حماية
التجار المغاربة فى طريقهم الى الأراضى المقدسة الإسلامية فاهمل فى تلك

المهمة مما عرض هؤلاء لمخاطر شديدة من العربان مما أدى الى احتجاج شديد من قبل سلطان المغرب على هذا الإهمال ، وهو الاحتجاج الذى أودى بحياة « خليل بك قطامش » عام ١٧٤٥ ! (٨) .

تبقى الوحدة الدينية التى كانت تقف بدورها حائلا تجاه صناعة الحدود ، فقد كانت مواكب الحجيج تذهب وتغدو من أقاصى العالم العربى الى الأراضى المقدسة دون ما أى عائق . وكان أداء هذه الفريضة بالإضافة الى طابعها الدينى تخلق مناسبة سنوية لتلاقى المسلمين بكل ما يترتب على هذا التلاقى من حالة انتعاش ثقافى واقتصادى ظاهرة .

غير أن كل هذا العالم قد أخذ فى الانهيار وأخذت تنهار معه موانع صناعة الحدود !

صناعة الحدود العربية - العربية :

ادعاء المعرفة التاريخية الذين يتحدثون عن أن الحدود العربية - العربية صناعة استعمارية انما يقدمون رؤية قاصرة للعوامل التى صنعت تلك الحدود .

فظاهرة على هذا القدر من الأهمية لا يمكن أن تكون نتاجا لعنصر واحد من عناصر صناعة التاريخ مهما كانت أهميتها ، حتى لو كان الاستعمار الأوروبى للعالم العربى ، وانما تكون نتيجة لمجموعة من الخيوط المتشابكة التى يمكن أن نستخرج منها ثلاثة خيوط أساسية . ظهور الوطنيات ، وانهيار الامبراطورية العثمانية ، الاستعمار الأوروبى الذى جاء ليقرر واقعا أكثر مما يصنعه !

ظهور الوطنيات فى العالم العربى بدأ على استحياء خلال القرن التاسع عشر ، وهو ظهور قد صنعتته عوامل عديدة ، لعل أهمها كان ما نتج عن الانفتاح تجاه أوروبا ، وما استتبع ذلك من سياسات تحديثية عرفت لها أوطان عديدة فى شتى الأرجاء العربية ، فى مصر والعراق ولبنان وتونس والمغرب حيث تعددت أسماء الحكام الذين لعبوا الأدوار البارزة فى صنع تلك السياسات ، محمد على وإسماعيل فى مصر ، داود باشا فى العراق ، بشير الشهابى فى لبنان ، محمد الصادق فى تونس والحسن الأول فى المغرب .

وكان من أولى ثمار هذه السياسات التحديثية خلق حكومات مركزية فى تلك الأنحاء عمر بعضها طويلا وانقضت الأخرى بعد فترات قصيرة لكنها مع ذلك تركت أثرا .

وإذا كان الملوك فى أوربا هم الذين بنوا وطنياتها فى مطلع العصور الحديثة من خلال تحد ظاهر للبابوية والامبراطورية الرومانية المقدسة ، فإن هؤلاء الحكام فى العالم العربى قد قاموا بنفس الدور وبشكل من التحدى أيضا للامبراطورية العثمانية التى كانت تجمع بين السلطتين المدنية والدينية !

أدى التحديث أيضا الى تسلل عديد من الأفكار التى لم تكن ضمن شواغل الذهن العربى فى ظل دولة الخلافة الاسلامية ، حتى لو كانت عثمانية ! ، وقد جاءت الفكرة الوطنية كواحدة من أهم تلك الأفكار :

يقدم رفاة رافع الطهطاوى المفكر المصرى باعتباره رائدا فى هذا الميدان . يقدم تلك الحقيقة فى كتاباته العديدة التى جاء فى احداها : « لا يشك أحد أن (مصر) وطن شريف ، ان لم نقل انها أشرف الأمكنة ، فهى أرض الشرف والمجد فى القديم والحديث ، وكم ورد فى فضلها من آيات بينات وآثار وحديث » (٩) .

ولقد كان لرفاعة قرناء عرب عديدون تغنوا « بحب الوطن » وان كانوا قد تأخروا عنه قليلا ، بحكم سبق مصر فى الاتجاه الى سياسة التحديث ليس أكثر !

وبينما كان الشعور بالوطنية يزيد على هذا النحو كانت مشاعر الانتماء العثمانى على الجانب الآخر تفيض ، ولأسباب عديدة ربما يكون اهمها تلك الصدمات التى تفجرت بين دولة الخلافة من جانب وبين حكام الأوطان الجديدة ، والتى وصلت فى أكثر من مناسبة الى الاحتكام للسلاح ، خاصة فى أوطان المشرق العربى التى كانت تقع تحت الحكم المباشر للباب العالى ، وهو صدام عرفته مصر ولبنان والعراق ، بل بعض المشيخات المطلة على الخليج !

ولا شك أن ما أصاب دولة الخلافة من تضعضع نتيجة للهزائم العسكرية التى أخذت تلاقيها خلال ذلك القرن فى حروبها مع أوربا قد دفع العرب الى الاعتقاد بأن حكومة استنبول لم تعد قادرة على تقديم الصيغة المناسبة لحمايتهم ، وأخذوا فى البحث عن صيغة جديدة ، وقد فهم عديدون منذ وقت مبكر أن هذه الصيغة كانت « الوطن » بديلا عن دولة الخلافة ، وهو ما عبر عنه الأستاذ أحمد لطفى السيد بمجموعة المقالات التى وضعها تحت عنوان « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » !

بيد أن الحقيقة التاريخية تقرر فى نفس الوقت أنه لفترة غير قصيرة تداخلت مشاعر الانتماء الوطنى مع مشاعر الولاء الدينى ، الأمر الذى

تجسد فى كثيرين من زعماء تلك الحقبة من أمثال مصطفى كامل فى مصر وعبد الرحمن الكواكبي من سوريا وغيرهما كثيرون .

على أى الأحوال فقد ارتبط هذان الخيطان على نحو ظاهر ، فان تآكل الدولة العثمانية وحلول الأوطان محلها كان يتطلب بالضرورة تأطير هذه الأوطان ، أو بمعنى آخر صناعة حدودها !

وجاء الاستعمار الأوربي ليستكمل المهمة ، سواء بهدف الاجهاز الكامل على ما بقى للدولة العثمانية من وجود أو سعيها وراء تحديد مناطق النفوذ أو استجابة لمتطلبات ادارية .

الشكل الأول بدا فى حالتين على الأقل ٠٠ اتفاقية عام ١٩٠٦ التى عينت خط حدود مصر الشرقية مع الأملاك العثمانية الواقعة على الجانب الآخر ، ولاية جدة ومترقية القدس ، وهى الاتفاقية التى أبرمت بعد أزمة سياسية كادت تؤدى الى حرب بين بريطانيا والدولة العثمانية واضطرت حكومة استنبول فى النهاية الى الخضوع لانذار انجليزى شهير فى هذا الشأن ، واتفاقية عام ١٩١٣ الخاصة بالحدود الكويتية ، وهى الاتفاقية العثمانية - البريطانية التى وقعتها الدولة لتعيين حدود انشيخة مع سائر أراضي الدولة العثمانية المحيطة بها (١٠) .

الشكل الثانى جاء لتحديد مناطق النفوذ ، ولعل خطوط الحدود التى رسمت فى أعقاب الحرب بين مناطق الانتداب البريطانى فى العراق وفلسطين والأردن ومناطق الانتداب الفرنسى فى سوريا ولبنان تقدم نموذجا على ذلك .

الشكل الأخير نتج عن أسباب ادارية ، ففى داخل كل منطقة انتداب رسمت خطوط وخطوط ، على الجانب البريطانى الخطوط بين العراق وشرق الأردن وبين هذا الأخير وفلسطين ، وعلى الجانب الفرنسى خطوط عديدة استقرت أخيرا على الخط بين سوريا ولبنان .

وحول تلك الخطوط دارت معارك ومعارك !

حواشى الفصل السادس

- (١) انظر - مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسى لامارة عربستان العربية (القاهرة ١٩٧١) .
- مجيد خدورى ، قضية الاسكندرونة (دمشق ١٩٥٣) .
- (٢) انظر كتاب محسن محمد تحت هذا العنوان .
- (٣) انظر كتاب د. يونان لبيب رزق ، طابا - قضية العصر (القاهرة ١٩٨٩) .
- (٤) مثال على ذلك النزاع حول حقل الرميطة على الحدود العراقية - الكويتية ، والنزاع على المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت .
- (٥) انظر - عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار الجزء الثانى .
- (٦) انظر - جب وباون ، المجتمع الاسلامى والغرب - ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى جزء أول .
- (٧) د. يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، العلاقات المصرية - المغربية حتى عام ١٩١٢ .
- (٨) رفاعه رافع الطهطاوى ، المرشد الأمين للبنات والبنين ، الباب الرابع .
- (٩) نص اتفاقية ١٩٠٦ - انظر الملحق رقم (٥) .
- (١٠) انظر ملحق رقم (٦) نص اتفاقية ١٩١٣ .

(٢) الحدود العراقية - الكويتية اللغم الذي تفجر !

هذا الحدث المأسوي الذي بدأ فجر يوم الخميس ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ بالغزو العراقي للكويت ، والذي خلف مضاعفات على الواقع العربي ربما لم يخلفها حدث مماثل منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . هذا الحدث يقدم نموذجاً مثالياً للمخاطر التي يمكن أن يواجهها الحاضر والمستقبل العربيين من جراء تفجر أحد الألغام المدفونة في العلاقات العربية - العربية .

والتوصيف « بالحدث » مقصود الأمر الذي يختلف عن « الحادثة » فبينما تجرى الأخيرة بشكل مفاجئ وقدرى في أغلب الأحوال ، فإن الحدث يشكل واحداً من مجموعة من « الأحداث » التي تصنع وضعا تاريخياً .

وتأسيساً على هذا الفهم فإن هذا الحدث كان الفصل الأخير من قصة طويلة بدأت عام ١٩١٣ وقت تعيين Delimitation الاتفاقية البريطانية العثمانية لخط حدود بين الكويت والأملاك العثمانية المحيطة بها ، وهي قصة لا نستطيع أن نزعم أنها قد انتهت بالهزيمة العسكرية لجيش العراقي أو حتى باختفاء نظام صدام حسين ، على فرض حدوثه ، وإنما سوف تنتهي فقط عندما يضع ممثلو حكومة بغداد توقيعهم على خريطة تعليم Demarcation الحدود الكويتية - العراقية ، والشروع في

بناء علامات الحدود الدولية بين الجانبين ، وهو الأمر الذى لم يحدث حتى هذه اللحظة !

ومرور ما يقرب من ثمانين عاما (١٩١٣ - ١٩٩١) على تعيين خط الحدود بين دولتين دونما تعليم هذا الخط ، ومعنى آخر عدم وضعه على الأرض ، انما يمثل سابقة فريدة فى تاريخ خطوط الحدود بين الدول ، وهى سابقة قد يكون لها ما يبررها !

المعركة حول خط ١٩١٣ :

فى يوم ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ وقع مندوبون عن الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية اتفاقا حول « منطقة الخليج الفارسى » خص الكويت منه عشر مواد وحددت مادتان من تلك المواد العشر حدود الكويت ، احدهما وهى المادة الخامسة عينت الحدود البحرية والأخرى ، وهى المادة السابعة عينت الحدود البرية (١) .

واذا كان المجال لا يسمح هنا بإيراد « النصوص » فإنه يتطلب على الأقل التعرف على فحوى هاتين المادتين .

المادة الخامسة أقرت بتبعية عدد من الجزر للكويت أهمها جزر وربة وبوبيان وفيلكة ، وهو الأمر الذى كان محلا لرفض طويل من الجانب العراقى .

المادة السابعة التى حددت الخط البرى والذى يبدأ من « خور الزبير » ، وهو الخور الذى رآه العراقيون حيويا لخروجهم الى الخليج ويمر جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام ، وهى الأماكن التى تقرر تتبعها لملاية البصرة ، ويستمر الخط حتى الباطن ويتجه منها الى الجنوب الغربى ليصل الى حفر الباطن لتضم الكويت عددا من الآبار حتى يصل الى البحر بالقرب من جبل منيفة . وقد أرفق بالاتفاق خريطة مبينا عليها هذا الخط باللون الأخضر (٢) .

وحول ما تقرر فى اتفاقية عام ١٩١٣ دارت المعارك .

الجانب العراقى رفض الاتفاقية برمتها ، وقد تذرع فى هذا الرفض بحجتين :

الحجة الأولى : أن هذا الاتفاق الذى وقع عليه الجانبان بالأحرف الأولى لم يتم التصديق عليه أبدا ، ولهذا قصة .

فقد نصت الاتفاقية فى مادتها الثانية عشرة على أنه سيجرى تبادل

التصديق عليها في لندن حالما يتسنى ذلك ، على أن يتم التصديق في غضون ثلاثة شهور من توقيعها على أقصى تقدير .

على الرغم من هذا النص فقد أدلى حقي باشا ، ممثل تركيا في المفاوضات ، بتصريح له في نفس يوم الاتفاقية جاء فيه أنها لن تصبح سارية ما دامت الحكومة البريطانية متمسكة بالتحفظات التي كانت قد تقدمت بها والتي علقت موافقتها على الاتفاقية بقيام الدولة العثمانية ببعض الإصلاحات الضريبية وتوقيعها على اتفاقية السكك الحديدية . وبعد محاولات من الجانبين للتغلب على الصعاب التي تعوق التصديق على الاتفاقية تم تحديد يوم ٣١ أكتوبر عام ١٩١٤ تاريخا لتبادل وثائق التصديق وهو ما لم يتم أبدا نتيجة لانجراف الطرفين للحرب العالمية الأولى ٠٠ كل في جانب !

الحجة الثانية : ان الخط على هذا النحو قد صنعه البريطانيون ، ولأسباب تتعلق بالسياسات الاستعمارية ، وهو بذلك لا يحقق أية مصلحة عربية !

وتكتسب هذه الحجة « وقعا خاصا » على ضوء أن كل ما فعله الاستعمار شر ، وهو وضع استثماره الجانب العراقي على نحو ملحوظ . بالمقابل فقد فند الكويتيون هذه الحجج ، وقد اعتمدوا في هذا التفنيد على ما اعتبروه مجموعة من حقائق التاريخ ٠٠

اعتمدوا أولا على أن توقيع البريطانيين على الاتفاقية لا يقلل بحال من فاعليتها ، فهذه كانت روح العصر ، وانه لو طبق هذا المنطق لتهافت الغالبية العظمى من خطوط الحدود ، ليس في العالم العربي فحسب ، بل بين أغلب دول العالم الثالث ، بكل ما يستتبع ذلك من حالة من الفوضى الدولية .

واعتمدوا ثانيا على أن عدم التصديق على اتفاقية عام ١٩١٣ لا يجردها من فاعليتها ، وذلك لأكثر من سبب ٠٠

فمن ناحية ، وبعد سقوط الامبراطورية العثمانية تم الاعتراف بهذا الخط من السلطة التي كانت على الجانب الآخر ، في بغداد ، ولأكثر من مرة ٠٠

مرة عام ١٩٢٣ ، بعد فرض الانتداب البريطاني على العراق وتنصيب فيصل الأول ملكا عليه ، فقد طلب الشيخ أحمد الجابر شيخ الكويت من النظام الجديد في العراق الاعتراف بخط حدود عام ١٩١٣ ، وحصل عليه على شكل خطاب موجه من السير برسي كوكس المندوب

السامى البريطانى فى بغداد الى الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت، وهو الخطاب المؤرخ فى ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ والذى جاء فيه « ان الحدود الكويتية العراقية معترف بها من قبل حكومة صاحب الجلالة » بصفتها الحكومة التى أوكل لها الانتداب على العراق .

ومرة أخرى عام ١٩٣٢ بعد اعلان استقلال العراق ، وقد جاءت الموافقة العراقية هذه المرة على شكل مذكرة وجهها نورى السعيد رئيس وزراء العراق الى المندوب السامى البريطانى فى بغداد فى ٢١ يوليو من ذلك العام (٣) .

ومن ناحية أخرى فقد رأى الكويتيون أن الطرفين قد احترما الخط الذى أقرته اتفاقية عام ١٩١٣ ، وأنه رغم الانتهاكات العراقية لهذا الخط فى مناسبات عديدة إلا أن القوات التى كانت تنتهكه كانت لا تلبث أن تنسحب وراءه مما أعطى له اعترافا ضمينا من الجانب العراقى ، خاصة خلال فترة السبعينات .

هذا عن الحجج وعن تنفيذ الحجج ، فماذا عن الحقيقة التاريخية .

الحدود والوجود !

بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢ وحتى أزمة صيف عام ١٩٩٠ بكل ما ترتب عليها من مضاعفات سارت قضية تعليم الحدود الكويتية - العراقية فى دائرة شبه مفرغة .

الجانب الكويتى يسعى الى اتمام هذا التعليم والحكومة العراقية تنتحل أعذارا لا أول لها ولا آخر لابقاء الوضع على ما هو عليه . مجرد حنط على خريطة ! ، وكان لكل من الجانبين اسبابه .

أما الأسباب العراقية للتمنع الذى كان كثيرا ما يتحول الى امتناع فيمكن ترتيبها على النحو التالى :

١ - ان الحدود على النحو الذى رسمت به عام ١٩١٣ كانت تحول الى حد كبير من أن تصبح العراق دولة خليجية نتيجة لضيق الشرفة التى كانت تطل منها على الخليج ، ويرى الكويتيون أن هذا الضيق قد حدث لأسباب لا ذنب لهم فيها ، فهو قد حدث نتيجة لاتفاقيات وقعها العراق مع الجانب الفارسى ، مرة عام ١٩٣٧ حين وقعت فى طهران فى ٤ يوليو من ذلك العام اتفاق حدد كثيرا من الاطلالة العراقية على الخليج ، ومرة أخرى فى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، ومرة ثالثة بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية فى الثمانينات بلا منتصر ولا منهزم !

وكان يستتبع التضييق على الجانب الشرقى من الخليج اتجاه
حكومة بغداد الى الجانب الآخر ٠٠ الجانب الكويتى ، وكان معنى (تعليم
الحدود) أن يفقد العراقيون ورقة هامة للضغط او للمساومة بهدف
توسيع الشرفة !

٢ - ما اتضح فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد أن بدأ تدفق
النفط الكويتى ، من أن الامارة الصغيرة أصبحت أغنى بقعة على
الخليج ، الأمر الذى رأت معه حكومة بغداد على اختلاف عهودها أن
« تعليم » الحدود مع هذا الجار الصغير الغنى سوف يحرمها من أكثر من
مزية ٠٠ فهو سيحرمها من فرصة اقتطاع بعض الأراضى الواقعة على
الحدود التى قد يتواجد فيها النفط ، ويقدم بثر الرميطة نموذجا لذلك ،
كما أنه قد يحرمها من فرصة الضغط على الحكومة الكويتية للحصول
على المال كلما احتاجت اليه .

٣ - فضلا عن كل ذلك فقد كان (تعليم الحدود) يعنى بالنسبة
للحكومة العراقية أن تتخلى تماما عما اعتقده بعض العراقيين من أن
ثمة حقوقا تاريخية لبلادهم فى هذه الامارة الصغيرة ، وقد تحولت
القضية لدى هؤلاء من قضية حدود الى قضية وجود ! (٤) .

وفى تقديرنا أن أولئك الذين وضعوا هذا الاعتبار فى حساباتهم
وغلبوه فى بعض الأحيان انما كانوا يشكلون الجناح المتطرف فى دوائر
صنع القرار فى العراق ، وانهم كانوا يلجأون اليه فى اوقات بعينها
من قبيل التهديد وتحقيق الهدف الثانى من أهداف الامتناع العراقى
عن « تعليم » الحدود ٠٠ هدف الحصول على مزيد من الأموال الكويتية،
ونم يجرؤ أى نظام على تحويل التهديد الى « فعل » لا فى المحاولة
الصدامية الأخيرة بكل ما ترتب على هذا « الفعل » من مضاعفات .

وكما كان للعراقيين أسبابهم فى عدم اتخاذ الخطوة المنتظرة ٠٠
الخطوة التى تنقل خط الحدود من على الورق الى خط حدود معلّم على
الأرض كان للكويتيين أيضا أسبابهم لسير هذه الخطوة ، بل الدفع اليها
وهى أسباب بديهية . فبالإضافة الى ما كان سيجرتب على بناء الخط
من تأمين دولتهم الصغيرة من دعاوى الجار الكبير فان هذا البناء كان
سيوقف فى نفس الوقت الانتهاكات للخط التى دأب العراقيون على
ارتكابها ، وهى انتهاكات كانت تنتهى فى العادة بالانسحاب العراقى
ولكن بعد دفع ثمن هذا الانسحاب !

ومن الموقنين المتناقضين للجانبين تتالت الفصول المتعاقبة فى
تاريخ الحدود العراقية - الكويتية .

نهاية غير سعيدة !

صاحب حصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ أزمة عنيفة مع بغداد هي الأزمة التي فجرها النظام العراقي على عهد عبد الكريم قاسم والتي ارتبطت باسمه .

ولتلك الأزمة كثير من ملامح أزمة التسعينات ، فقد جاوزت الدعاوى العراقية خلالها مسألة الحدود الى قضية الوجود . .

فبعد أسبوع واحد من عقد الاتفاق الكويتي الانجليزي بالغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ عقد قاسم مؤتمرا صحفيا أشار فيه الى « عدم وجود حدود بين البلدين » وان الجمهورية العراقية قررت « حماية الشعب العراقي في الكويت » ، واستتبع ذلك تصاعد الأزمة الى حد الاحتكام للمنظمات الدولية ، مجلس الأمن ، وتدخل الجامعة العربية التي قبلت عضوية الكويت فيها .

وبالرغم من أن عبد الكريم قاسم لم يقرن القول « بالفعل » فان جو الأزمة بين البلدين الذي صنعتته البيانات التي استمر النظام العراقي في إصدارها ، ولو حتى من قبيل حفظ ماء الوجه . . هذا الجو لم ينحسر الا بعد سقوط الرجل .

ويمكن القول ان الكويت قد خرج من هذه الأزمة مع العراق ووضعه الدولي أكثر قوة ، فبالإضافة الى استقلاله الذي سلمت به الحكومة البريطانية أصبح عضوا في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة مما وفر له وضعا يمكنه من الدخول في اتصالات مع حكومة بغداد لاتخاذ الخطوة المنتظرة . . خطوة تعليم الحدود .

ضاعف من أهمية هذه المتغيرات تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في نفس السنة ، وبدا وكأنه لم يعد ثمة ما يعوق من اتخاذ الخطوة الأخيرة ، الأمر الذي لم يحدث أبدا !

جرت خلال السنوات الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٧ مباحثات بين الحكومتين « التعليم » خط الحدود على الطبيعة غير أنه تبين من سير تلك المباحثات أن العراق لم يكن متحمسا لانجاز هذا العمل متذعرا بأنه لم تتوفر بعد الدراسات الفنية اللازمة فضلا عن الافتقار الى خرائط مسحية يمكن الاعتماد عليها .

حسما لتلك المشكلة قام شيخ الكويت بزيارة بغداد عام ١٩٦٦ وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين .

وبدلاً من تشكيل اللجنة المزمعة طلبت بغداد من الجانب الكويتي في مارس ١٩٦٧ الاذن بدخول فرق المسح العراقية الى المناطق الواقعة على الحدود لتنفيذ مهامها ، رافضة القيام باجراءات المسح المشترك لما يكتنف خط الحدود من غموض ، على حسب تعبير المذكرة العراقية !

نتج عن ذلك توقف عملية « الشروع في التعليم » ، وهو الأمر الذي لم يكتف به الجانب العراقي الذي بدأ بعد ذلك في القيام بمجموعة من الانتهاكات للخط غير المعلم !

من تلك الانتهاكات اجتياح فرقة عراقية لجزيرة بوبيان التابعة للكويت عام ١٩٦٦ احتجاجاً على المباحثات التي دارت بين الكويت وإيران والمملكة العربية السعودية حول تقسيم مناطق الجرف القاري دون اشرار العراق .

منها أيضاً اجتياح قوة عراقية في أبريل عام ١٩٦٧ لجماعة من البدو التابعين للكويت في المنطقة الواقعة بين العبدلي وصفوان على الحدود المشتركة ، وكانت المنطقة التي اجتاحتها القوات العراقية تقع في حقل « الرتبة » المجاور لحقل « الرميعة » ، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة والنفط .

ويربط المراقبون بين اثاره العراق لمشكلات الحدود مع الكويت وبين مطالبه المستمرة بقروض اضافية منها ، الأمر الذي يبدو في انه في أعقاب هذا الاجتياح الأخير ، وبعد أن قدمت الكويت للعراق قرضاً كبيراً لتمويل مشروع كهربية سد سامراء ، صدر بيان مشترك للمباحثات التي أجرتها اللجنة الفنية المكلفة بتسوية الحدود أعلن عن اتفاق الطرفين على مباشرة اجراء عملية مسح شاملة للحدود الكويتية - العراقية .

ولكن فيما يبدو أن الحكومة العراقية لم تكن مستعدة للتفريط في هذه الرهينة ، مسألة الحدود ، التي يمكن أن تثيرها كلما تطلب الأمر مزيداً من القروض .

ويؤكد ذلك أن اعتذار الكويت عن تقديم قرض للعراق أواخر ١٩٧٢ أعقبه اجتياح عراقي آخر في مارس عام ١٩٧٣ لمركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت ، أحدهما في « الصامته » وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة أميال في الأراضي الكويتية .

وقد اقترنت تلك الأزمة بخطط عراقية لإنشاء قاعدة بحرية بمساعدة الاتحاد السوفيتي ، وبروز الحاجة الى ميناء يطل على الخليج مما تسبب في ذلك الحادث .

ذلك أن وجهة النظر التي قدمها الجانب العراقي أن الوصول الى ميناء « أم القصر » العراقي لا يتطلب المرور بالأراضي الكويتية عند « الصامته » وأن ما فعله العراق لا يتعدى مجرد اعداد دفاع عن ميناء أم القصر الذي سيصبح ميناء للكويت كما هو للعراق مما لا يبرر كل هذه الضجة التي اثارها الكويتيون .

وقد رفضت الحكومة الكويتية اقتراحا تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من الحكومتين لقواتها الى مسافة عشرة كيلو مترات وراء الحدود المتنازع عليها ، وطلبت من الجامعة العربية انسحاب العراق فورا الى ما وراء خط الحدود الذي كانت ترابط فيه قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١ .

ونتيجة للوساطة العربية أعربت الحكومة العراقية عن استعدادها لارسال وفد الى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود ، وتعهدت الحكومة العراقية بالانسحاب من المواقع التي احتلتها في الصامته ، ووفت بتعهداتها بالفعل بعد الحصول على قرض كويتي كبير !

مع ذلك لم يسفر استئناف المباحثات عن تقدم ملموس اذ رفضت الكويت عرضا بمنح العراق حق بناء وانشاء والاحتفاظ بأنبوب أو أكثر تخترق حدود الكويت لتصل الى المياه العميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت ، وكان الكويتيون يعلمون أنهم اذا ما قبلوا العرض ونفذ المشروع فلن يمضي وقت طويل حتى تصبح جزيرة بوبيان وجزيرة وربما المجاورة لها جزيرتين عراقيتين .

وقد أفصحت الحكومة العراقية عن حقيقة نواياها عام ١٩٧٣ عندما أبدت استعدادها لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن هاتين الجزيرتين ، وهو ما رفضته الحكومة الكويتية .

جددت العراق مطالبتها في نفس الاتجاه بعد توقيعها على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع ايران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في شط العرب ، وكانت المطالب هذه المرة تقضى بأن تدفع الكويت فاتورة اتفاق الجزائر بأن تؤجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما وأن تتنازل لها عن جزيرة وربما ، ولكن الكويت رفض المطالب العراقي متمسكا بسيادته على الجزيرتين .

واذا كانت الأمور قد اشتعلت في الخليج كله في أعقاب قيام الحرب العراقية - الايرانية بامتداد سنواتها الثماني (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، فإن قضية الحدود بين الكويت والعراق قد هدأت تماما خلال تلك الفترة ، الا انه كان يقينا الهدوء الذي يسبق العاصفة التي لم تتأخر أكثر من عامين !

حواشي الفصل السابع

- (١) نص اتفاقية ١٩١٣ - ملحق رقم (٦)
- (٢) خارطة حدود الكويت - ملحق رقم (٧)
- (٣) نصوص الخطابات المتبادلة عام ١٩٣٢ - ملحق رقم (٨)
- (٤) انظر كتاب د. مصطفى النجار وآخرين ، الهوية العراقية للكويت (بغداد ١٩٩٠)

(٣) الحدود المصرية - السودانية (١) خصام الأخوة !

الحدود المصرية - السودانية لها وضع خاص فى التاريخ الحدودى للبلدين ، فهى ليست ككل الحدود التى أطرت التراب الوطنى لمصر ، أو للسودان .

وبالنسبة لمصر فإن حدودها البرية فى الشرق صنعتها اتفاقية مشهورة ، وقعها ممثلون عن مصر وعن الدولة العثمانية فى أول أكتوبر عام ١٩٠٦ ، وحدودها البرية فى الغرب صنعتها اتفاقية أخرى وقعها ممثلون عن مصر وإيطاليا فى ٦ ديسمبر عام ١٩٢٥ ، وهو الأمر الذى لم يحدث فيما يخص حدودها مع السودان .

وبالنسبة للسودان تقرر حدوده الشرقية من خلال اتفاقات مع حكام اريتريا الايطاليين عام ١٩٠١ ومع امبراطور اثيوبيا عام ١٩٠٢ ، وفى الجنوب باتفاقات مع البلجيك من حكام الكنفو فى مايو ١٩٠٦ ، ومع حاكم أوغندة البريطانى فى نوفمبر عام ١٩٠٠ ، وفى الغرب باتفاقية مع الفرنسيين عينت خط الحدود مع افريقيا الاستوائية الفرنسية فى سبتمبر عام ١٩١٩ ، وهو ما لم يحدث فيما يخص حدوده مع مصر !

وضعية مفردة !

العلاقات الشديدة الخصوصية بين مصر والسودان خلفت بصماتها على أمور كثيرة منها طبيعة الحدود بين البلدين .

أحدى هذه البصمات بدت فيما يمكن توصيفه بأنه لم يكن هناك خط للحدود بين البلدين حتى أول يناير عام ١٩٥٦ .

يعزى ذلك لسببين : ان مصر حتى هذا التاريخ كانت من الناحية القانونية على الأقل تشارك فى حكم السودان ، وهو حكم بدأ منذ عام ١٨٢٠ ولم ينقطع الا لفترة قصيرة ، وهى فترة الدولة المهدية التى لم تعمر سوى ثلاثة عشر عاما (١٨٨٥ - ١٨٩٨) وانه على الجانبين - مصر والسودان - استمرت المطالبة بوحدة وادى النيل أحد المطالب الأساسية للحركة الوطنية ، وبالطبع لم تكن قضية الحدود لتدخل أبدا فى حسابان دعاة الوحدة ، وان دخلت فى حسابات آخرين ! (٢) .

بصمة أخرى ان دخول طرف ثالث فى العلاقات المصرية - السودانية فيما حدث نتيجة لاتفاق ١٩ يناير عام ١٨٩٩ لم يؤد بالضرورة الى صنع حدود سياسية بين البلدين .

كل ما حدث أن المادة الأولى من هذه الاتفاقية قد ميزت بين الأراضى الخاضعة للإدارة المصرية وتلك الخاضعة لإدارة النظام الجديد الذى قرره الاتفاقية والتى جاء فيها : « ان لفظة السودان تطلق على جميع الأراضى الكائنة الى جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض » (٣) .

ويقول اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر - الذى وقع الاتفاقية وكان وراء صياغتها - ان هذا التمييز قصد منه أمران ، أولهما : استبعاد نظام الامتيازات الأجنبية عن السودان بعد أن ثبتت لسلطات الاحتلال ان هذا النظام يعرقل هيمنتها على البلاد ، وثانيهما : ابعاد التدخل العثمانى فى الشؤون السودانية بعد أن سبب هذا التدخل فى الشؤون المصرية صداما مستمرا لحكومة لندن ، ولم يكن أبدا فى ذهن الرجل أو فى بال المسؤولين المصريين الذين قبلوا بالاتفاقية ان هذه المادة ستضع حدودا بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية . وحدودا سياسية !

البصمة الثالثة بدت فى تلك الخطوة التى اتخذت بعد ما يزيد قليلا على شهرين من عقد الاتفاقية والتى تثير جدلا قانونيا شديدا الآن بين المعنيين بقضية الحدود على الجانبين .

هذه الخطوة جاءت من مصطفى باشا فهمى « رئيس مجلس النظار » فقد أصدر الرجل ، وبصفته « ناظرا للداخلية » أمرا فى يوم ٢٦ مارس من نفس العام ، وكان أمرا عجيبا بالنسبة للمتحدثين عن قضية الحدود

السياسية غير أنه كان مقبولا في اطار السياق التاريخي للعلاقات المصرية
- السودانية .

جاء في هذا الأمر : « أنه بناء على طلب جناب قومندان حلفا ٠٠ فقد
تقرر بين حضرة القومندان المومى اليه وضابط بوليس التوفيقية من جهة
وبين مأمور فرقة أملاك الميرى ومعاون بوليس مركز حلفا من جهة أخرى
على جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من الجهة الغربية على مسافة
٢٠٠ متر شمالا من البرية بناحية فرص ومن الجهة الشرقية على البرية
الكائنة بناحية ادندان وانه وضع هناك علامتان مكتوب على وجه كل منهما
الشمالية (مصر) ، والجنوبية (السودان) (٤) .

حدد الأمر المذكور بعد ذلك أن هذا التعديل قد أدخل في حدود
السودان عشرة بلاد زمامها ٤٠٩٤ فداناً ، و ٨٢٢٠٦ نخلات ، و ٨٣١٢٨
نفساً ! وقد استهدف هذا التحديد اعطاء مدينة حلفا السودانية امتداداً
زراعياً الى شماليتها .

في نفس السياق ٠٠ سياق التعديلات الادارية لتحقيق أهداف محلية
وبعد أقل من أربع سنوات ، فى يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٠٢ على وجه
التحديد ، أصدر ناظر الداخلية المصرى قراراً آخر بتشكيل لجنة أو
قومسيون بلغة العصر ، بنساء على اتفاق بين نظارتى الداخلية
والحرية ٠٠

تشكلت هذه اللجنة من ثلاثة مفتشين ، واحد من الداخلية والثاني
من خفر السواحل والثالث من حكومة السودان .

وبناء على قرار القومسيون المذكور صدر أمر من ناظر الداخلية
بتحديد آبار البشاريين وآبار وعيون المليكاب وآبار العبوديين والشناتير
الى آخره .

وكان الهدف من الأمر الجديد توحيد القبائل ذات الأصول الواحدة
واخضاعها لنظام ادارى خاص ، فقد أقر هذا الأمر اخضاع قبائل العبادية
التي تعيش الى الجنوب من خط ٢٢ للنظام الادارى المصرى الذى تخضع
له ككلتهم الرئيسية التي تعيش على الجانب المصرى من الخط ، وان تخضع
قبائل البشارية المصرية للادارة السودانية .

وقد شغلت المنطقة التى استئنيت من تطبيق الادارة المصرية عليها
بناء على هذا الأمر رقعة واسعة تشكل ما يشبه المثلث متساوى الساقين
وتتميز تلك المنطقة المعروفة بمنطقة علبة بثرواتها الطبيعية ، فضلاً

عن أنها أضافت للساحل السوداني على البحر الأحمر امتدادا خصما من
حساب الساحل المصرى على هذا البحر .

وكان مفهوما ان هذه البصمات التى تصنع وضعا خاصا للعلاقات
بين البلدين لا تخلق حدودا بينهما . . . ولكن ما حدث بعد ذلك اثبت خطأ
هذا الفهم !

خصام الاخوة !

جيل أواسط القرن العشرين من المصريين صدم مرتين فى أهم ما
تربى عليه من اقتناعات سياسية ، وفى المرتين كانت تأتى الصدمة من
الجنوب .

كان أهم ما تربى عليه هذا الجيل أن مصر والسودان بلد واحد وان
الاستعمار هو الذى يعمل على تدمير « وحدة وادى النيل » غير أن جماهير
المصريين من أصحاب هذا الاقتناع صحوا خلال النصف الثانى من
الخمسينات على أنباء غير سعيدة !

المرّة الأولى فى يناير عام ١٩٥٦ حين قامت فى السودان جمهورية
مستقلة عن مصر ، والمرّة الثانية فى فبراير عام ١٩٥٨ حين نشبت أزمة
الحدود المشهورة بين البلدين والمعروفة « بأزمة حلايب » ، وكأنه لم يكف
أنباء هذا الجيل تهاوى الحلم الذى تربوا عليه . . حلم وحدة وادى
النيل ، وإنما تبع ذلك نشوء خصام مع اخوة الجنوب حول الحدود !

وان كانت قصة تهاوى الحلم أصبحت معلومة فان قصة نشوء
الخصام تحتاج الى اراحة ستار !

ويمكن القول ان الأمرين الصادرين من مصطفى فهمى باشا بصفته
ناظرا للداخلية المصرية عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٢ كانا وراء خلق هذا الخصام
فقد صنع هذان الأمران خطين للحدود المصرية - السودانية . . خطأ
مستقيما بامتداد خط عرض ٢٢ أقره اتفاق عام ١٨٩٩ تمسك به المصريون
وخطا متعرجا صنعه الأمران الإداريان لناظر الداخلية المصرى يتمسك
به السودانيون ، ويسوق كل من الجانبين أسبابه لهذا التمسك !

الجانب السودانى شدد على ما جاء فى الأمر الأول المؤرخ فى ٢٧
مارس عام ١٨٩٩ من كونه « تنفيذا للوافق بين حكومة جلالة ملكة انجلترا
والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ » ، ومن ثم فان ما ينطبق على
خط عرض ٢٢ الذى تضمنه هذا الوفاق ينطبق بنفس القدر على أمر ناظر
الداخلية المصرى

تشير سلاطات الخرطوم أيضا الى أن ما ترتب على التعديلات الادارية من حيازتها لأراضى شمال خط ٢٢ وان السودان استمر يدير تلك المناطق لأكثر من نصف قرن دون منازعة من الجانب المصرى يعطيه حقا على تلك المناطق ، وان مصر بالتالى قد تنازلت عن حقوقها « السيادة » عليها .

كما يتمسك السودانيون بالمبدأ الذى أقرته منظمة الوحدة الإفريقية بالمحافظة على الحدود الموروثة من عهد الاستعمار ، فالسودان قد ورث حدوده الحالية ومنها حدوده مع مصر عن دولتى الحكم الثنائى .

المصريون لا يوافقون على هذا الفهم ويميزون بشكل صارم بين خط عرض ٢٢ الذى سلموا أنه قد أصبح فعلا بمثابة حدود سياسية بين أراضى البلدين بعد اعلان قيام الجمهورية السودانية أول يناير عام ١٩٥٦ . أما ما دون ذلك من تعديلات جرت على هذا الخط فانها لا تعدو أن تكون تعديلات ادارية تنتهى فعاليتها باختيار السودانين طريق الانفصال عن شمال الوادى .

ويؤسس الجانب المصرى موقفه على مجموعة من الأسس :

أول هذه الأسس أن الأمرين المذكورين قد صدرا عن طرف واحد وليس من خلال علاقة « تعاقدية » كما كان الأمر بالنسبة لاتفاقية عام ١٨٩٩ التى ميزت بين الأراضى المصرية والسودانية بخط عرض ٢٢ ، وبالتالى افتقدت هذه الحدود أهم عناصر قانونيتها العلاقة التعاقدية !

الأساس الثانى أنه بينما وقع اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ بطرس باشا غالى بصفته ناظرا للخارجية المصرية ، مما يعطى لها طابعها الدولى ، فقد وقع الأمرين مصطفى فهمى باشا بصفته ناظرا للداخلية مما ينم عن الطبيعة المحلية لهذين الأمرين .

الأساس الثالث متصل بسابقه وهو أن الأمر الأول قد صدر من ناظر الداخلية المصرى بناء على طلب قومندان بوليس حلفا وضابط برابيس التوفيقية ومأمور فرقة أملاك الميرى بنفس المحافظة ، وهى فى مجموعها أطراف مصرية .

واصطبغ الأمر الثانى بنفس الطابع ، ويرفض المصريون فى هذا الصدد القول بأن القومسيون الذى شكله ناظر الداخلية المصرى كان يمثل الجانبين ، الحكومة المصرية والحكومة السودانية ، على أساس أن

المفتش الذى كان يمثل الحكومة الأخيرة كان موظفا فى وزارة الحربية المصرية .

الأساس الرابع أن الأمرين قد صدرا من ناظر الداخلية المصرى الى جهات ادارية مصرية ، الأول الى محافظة النوبة ، والثانى الى « حضرة مدير أسوان » ، وهى بذلك تكتسب طابعها الادارى .

ويرفض المصريون الحجة السودانية القائلة باكتساب حق على المناطق الواقعة شمال خط ٢٢ بحكم التقادم ، لأن هذا الحكم يمكن أن يسرى على كيائين سياسيين منفصلين ، وهو الأمر الذى لم يكن قائما طوال الفترة بين عامى ١٨٩٩ و ١٩٥٦ ، الأمر الذى بدا فى الطابع الادارى لتنظيم الحدود بينهما أو بالأحرى بين أول الأقسام الادارية شمالى السودان وآخر الأقسام الادارية جنوبى مصر .

يؤسس المصريون أيضا رأيهم القانونى فى التمسك بخط عرض ٢٢ على أنه لم يبدر من مصر فى أى وقت ما يفيد النظر الى الخط المتعرج الذى يتمسك به السودانيون باعتباره خطأ سياسيا ، العكس هو الصحيح ، وهو ما حدث فى مناسبات عديدة نختار أهمها :

المناسبة كانت مناسبة دولية ، وهى مناسبة توقيع اتفاقية الحدود الغربية لمصر فى ديسمبر عام ١٩٢٥ .

فقد أصدرت الخارجية المصرية بهذه المناسبة كتابا أخضر متضمنا الاتفاق وخريطة للحدود المصرية جاءت فيها الحدود الجنوبية متطابقة مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، وقد كتب عليها « الحدود السياسية Political Boudary » تمييزا لها عن الخط الادارى (٦) .

ويلاحظ هنا أن الحكومة البريطانية باعتبارها الطرف الثانى فى حكم السودان ، أو حكومة الخرطوم ، لم تعترض فى أى وقت على هذا المفهوم المصرى فى التمييز بين الحدود الادارية والحدود السياسية .

وبين الحجج والحجج المضادة نشبت أول أزمة على الحدود المصرية السودانية .

أزمة حلايب وأثارها :

حقيقة يتوجب الاعتراف بها وهى أنه اذا كان الخلاف على الحدود المصرية السودانية بمثابة لغم آخر مدفون فى العلاقات العربية - العربية ، فإن محاولات اشعال هذا اللغم كانت تأتى فى العادة من مصدرين ، أما بعض القوى الحزبية فى السودان التى تزايد على العلاقات بين البلدين .

واما أيد خارجية تسعى الى تدمير تلك العلاقات وراءها قوى داخلية ،
فى السودان أيضا لتحقيق مصالح ضيقة وأنية !

يتأكد ذلك من طبيعة الأزمة الحدودية الشهيرة بين البلدين التى
نشبت فى شتاء عام ١٩٥٨ ، فقد تفجرت من جراء مبادرة قامت بها
حكومة السيد عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة التى وضعت قانونا
انتخابيا أدخلت بمقتضاه المنطقة الواقعة شمال مدينة حلفا ، كذا المنطقة
التي تحيط بحلايب وشلاتين الواقعتين على ساحل البحر الأحمر ضمن
الدوائر الانتخابية السودانية .

دفع ذلك الحكومة المصرية الى تقديم مذكرة الى حكومة الخرطوم
فى ٢٩ يناير عام ١٩٥٨ أشارت فيها الى مخالفة هذا القانون لاتفاق
١٨٩٩ الذى عين خط الحدود بخط عرض ٢٢ درجة شمالا ، وقد أبدت
الحكومة المصرية استعدادها لتسليم السودان المناطق التى تديرها جنوب
الخط المذكور فى مقابل عودة الادارة المصرية للاراضى الواقعة شمال
الخط .

وكأنما كانت تنتظر حكومة السيد عبد الله خليل الفرصة ، فبدلا من
الرد على المذكرة المصرية أخذت الصحف الناطقة باسم حزب الأمة تشن
حملة على ما أسمته أطماع مصر فى السودان ، وان قوات مصرية فى
طريقها الى المنطقة المتنازع عليها مما دفع وزير الخارجية السيد محمد
أحمد محجوب ، الى استدعاء السفير المصرى فى الخرطوم ، اللواء
محمود سيف اليزل خليفة ، وأبلغه « أن حكومة السودان تأمل أن تكون
المعلومات التى وردت بشأن القوة العسكرية غير صحيحة » دون رد على
المطلب الأساسى الذى جاء فى المذكرة المصرية .

دفع ذلك حكومة القاهرة الى توجيه مذكرة أخرى فى ١٢ فبراير جاء
فيها أنها اعمالا لحقوقها المعترف بها فى المناطق التى تديرها السودان
ستقوم بدعوة سكان تلك المناطق للمشاركة فى الاستفتاء المقرر اجراؤه
على قيام الجمهورية العربية المتحدة .

وبدلا من الرد على المذكرتين المصريتين أخذت الحكومة السودانية
فى تصعيد الأزمة على نحو غير مألوف .

فقد بادرت الى عرض الخلاف على المنظمات الدولية ذات الصلة
ليصبح بذلك أول نزاع بين دولتين عربيتين يصل الى هذا الحد .

ويلاحظ أنه بينما قامت حكومة الخرطوم باحاطة جامعة الدول
العربية علما بالموضوع قامت فى الوقت نفسه بطلب عقد اجتماع طارئ

نجلس الأمن لمناقشة ما وصفته « بالوضع الخطر » القائم على الحدود نتيجة لتحريك مصر « اعدادا كبيرة » من قواتها ، صوب المناطق المتنازع عليها .

وأمام ما استشعرته الحكومة المصرية من اصرار من جانب حكومة حزب الأمة على تصعيد الأزمة وتأليب الشارع السودانى يساعدها فى ذلك المندوب البريطانى فى مجلس الأمن أعلن مندوب مصر فى المجلس أنه حفاظا على الروابط التى تربط بين الشعبين المصرى والسودانى ، فقد قررت الحكومة المصرية تأجيل تسوية مسألة الحدود حتى الانتهاء من الانتخابات السودانية ٠٠ الأمر الذى دعا المجلس الى تأجيل نظر القضية لاعطاء الفرصة للطرفين المعنيين لحلها عن طريق المفاوضات الثنائية .

ومنذئذ تم دفن اللغم وان لم يتم نزع فتيله رغم مضى نحو ثلث قرن ، الأمر الذى يلفت النظر . .

وفى تقديرنا ان ذلك التجميد يعزى لاعتبارات عديدة بعضها مصرى وأغلبها سودانى . .

على الجانب السودانى فان حالة عدم الاستقرار التى عرفها جنوب الوادى خلال تلك الفترة (ثورتان شعبيتان وثلاثة انقلابات عسكرية) لم تمنح أية حكومة فى الخرطوم الفرصة أو حتى الجراءة لتسوية المسألة على النحو الذى أوصى به مجلس الأمن .

فضلا عن ذلك فان هناك قوى حزبية فى السودان يهملها ابقاء هذا اللغم الذى يمنحها فرصة دائمة للتهديد باشعال الفتيل بهدف تحقيق مكاسب سياسية .

اضافة الى كل ذلك فان الوضع الحالى على خط الحدود أكثر مناسبة للسودان منه لمصر ، حتى وان كان وضعها متفجرا !

أما بالنسبة للجانب المصرى فان حالة عدم الاستقرار فى السودان تضعه أمام موقف مربك ، فهو لا يريد أن يضع حكومة الخرطوم اذا كانت صديقة موضع الهجوم من خصومها فى حالة المطالبة بتسوية المسألة ، وهو لا يرغب فى أن يتيح لهذه الحكومة اذا لم تكن كذلك الفرصة للمزايدة على العلاقات بين البلدين .

وفى انتظار الوقت الملائم تبقى قضية الحدود بين البلدين مصدر خطر فى العلاقات بينهما وميدانا لعمل أطراف متعددة لتحويل الاخوة المتخاصمين الى الاخوة الأعداء !

حواشى الفصل الثامن

(١) لما كانت هذه الدراسة نشرت فى بعض الصحف المصرية والعربية فقد يندرج أحد الأساتذة السودانين وهو د. فيصل عبد الرحمن على طه بالرد عليها فى جريدة الخليج التى تصدر بامارة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة فى ١٩٩١/٤/٥ ، وقد رأينا توخيا للموضوعية افراد الملحق رقم (٩) لنص هذا الرد .

(٢) د. يونان لبيب رزق ، قضية وحدة وادى النيل ١٩٣٦ - ١٩٤٦ .

(٣) نص الاتفاقية - ملحق رقم (١٠) .

(٤) نص أمر ١٨٩٩ - ملحق رقم (١١) .

(٥) نص أمر ١٩٠٢ - ملحق رقم (١٢) .

(٦) صورة للخريطة المرفقة باتفاقية عام ١٩٢٥ (ملحق رقم ١٣) .

(٤) الحدود المغربية – الجزائرية لغم يهدد الوحدة المغربية !

لا وحدة مغربية دون المغرب والجزائر ، فبينما تلعب كل من تونس وموريتانيا دور الكومبارس فى مثل هذه الوحدة بالانضمام الى هذا الطرف أو ذاك فان ليبيا العضو الخامس فيها ظلت فى موقع التنازع بين الاتجاه الى المشرق أو الانضمام الى المغرب !

وقد استمرت قضية الحدود تلعب دورا مؤثرا فى العلاقات المغربية – الجزائرية ومن ثم فى قضية الوحدة المغربية ، فبينما كان يرى الطرفان أن تلك الوحدة تقدم البديل عن نزاع حدودى مرير بينهما ، فان هذا النزاع كان يترك بصماته السلبية على هذه الوحدة .

وقصة هذه الحدود قد بدأت قبل أكثر من قرن ولا نستطيع أن نزعم أنها قد انتهت حتى هذه اللحظة مما يشكل لغما مدفونا فى أعماق العلاقة بين البلدين الشقيقين ، ومما يهدد أية مشاريع وحدوية للمنطقة ، الأمر الذى يتطلب الغوص فى الأعماق للتعرف على طبيعة هذا اللغم مهما ترتب على ذلك من مخاطر !

البداية فى لالا مارنيا !

المغرب الأقصى أو المملكة الشريفة استمرت الكيان السياسى العربى الوحيد الذى احتفظ باستقلاله عن الامبراطورية العثمانية ، وقد نجح حكام هذه البلاد بعد أن بدأ العالم العربى يواجه الهجمة الامبريالية

أن يحتفظوا باستقلالهم لفترة غير قصيرة ، ولكن كان عليهم أن يواجهوا
فى نفس الوقت أشكالا من الانتهاكات من جانب القوى الاستعمارية ،
خاصة من فرنسا بعد استيلائها على الجزائر عام ١٨٣٠ .

فقد نشأ بعد هذا الاستيلاء موقف أدى الى الاحتكاك بين الفرنسيين
وبين المغاربة ، ذلك أن المقاومة الجزائرية التى قادها الأمير عبد القادر
فى مواجهة التغلغل الفرنسى فى البلاد كان لا بد أن تخلف
مردوداتها ، وهى مردودات طالت من بين ما طالته الحدود بين
البلدين .

فمن ناحية كان الأمير يحصل على مدد واضح من المغاربة من وراء
الحدود ، ومن ناحية أخرى كان يعبر تلك الحدود متوجها الى المغرب
كلما ثقلت يد المطاردة الفرنسية .

وبعد سنوات طويلة من الكر والفر كان الفرنسيون قد نجحوا خلالها
فى تقوية قبضتهم على الجزائر بدأوا فى تعقب الثوار الجزائريين عبر
الحدود ودخول الأراضى المغربية .

ولا نستطيع أن نزعّم أنه كان هناك خط حدود مرسوم بين البلدين فى
ذلك الوقت ، انما كان التمييز بين أراضى كل منهما قائما على أساس تبعية
القبائل المقيمة فى مناطق الحدود ، مما أدى الى أن يكون مفهوم
الانتهاكات مرهون بمدى تعدى أى طرف على مناطق قبلية تدين
بالولاء لطرف آخر ، وهذا ما حدث من جانب الجنرال بيجو مهندس
الاستعمار الفرنسى فى الجزائر .

بدأت سياسات هذا الاستعمار الشهير باقامة الحصون على الحدود
دون احترام لأراضى المملكة الشريفة كان أظهرها حصن فى لالا مغنية
التى تقع داخل المغرب مما أدى الى أن بدأت قبائل المنطقة فى مقاومة
توغل « الفرنسيين » فى أراضيههم وتدافعت الأحداث التى وصلت الى
احتلال مدينة وجدة المغربية ، ولم يعد أمام السلطان عبد الرحمن سوى
أن يخوض الحرب دفاعا عن حدود مملكته ، وكانت الفرصة التى انتظرها
بيجو بل وعمل على خلقها .

والقصة طويلة ونقتصر منها على رواية الجانب الخاص بصناعة
خط الحدود الجزائرية - المغربية .

فقد تطورت الأمور الى حدوث المعركة المشهورة فى وادى أسلى فى
أغسطس عام ١٨٤٤ التى انتهت بهزيمة مغربية قاسية أعقبها ترقيع

اتفاقية فى أكتوبر كان أهم ما جاء فيها خاصا بالحدود بالاتفاق على تخطيطها بدقة !

والقول ان أهم ما جاء فى الاتفاقية خاصا بالحدود له أسبابه . .

فمن جانب لم يكن بيجو يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك بحكم أن تطوير الهجوم الفرنسى على المغرب كان سيقلى معارضة شديدة من بريطانيا ، وهو الأمر الذى لم تكن حكومة باريس على استعداد لتحمله .

من جانب آخر فان السيطرة على مناطق على الجانب الغربى من الحدود كانت ستمكن الجانب الفرنسى من وقف استمرار عمليات المقاومة التى تشنها القبائل المغربية .

ومن جانب أخير فان اقتطاع مناطق من الحدود المغربية الصحراوية سيؤدى الى حصار المغرب وقطعها عن امتداداتها الافريقية التى كانت دائما مصدرا أساسيا من مصادر قوتها مما يمهّد للسيطرة عليها عندما يأتى الوقت المناسب ، ثم انه يقرب بين الوجود الفرنسى فى الجزائر والوجود الفرنسى الذى أخذ يتعاظم فى أفريقيا الغربية .

ومن ثم فانه يمكن القول ان الاتفاقية التى وقعت بين الطرفين فى لالا مارنيا فى يونيو عام ١٨٤٥ كانت بالأساس اتفاقية حدود . .

قسمت هذه الاتفاقية الحدود الجزائرية - المغربية الى ثلاثة أقسام ، القسم الأول يمتد من البحر بطول ١٥٠ كيلو مترا حتى ثنية الساسى ، وقد رسمت الحدود فى هذه المنطقة على شكل مستقيم يتفق الى حد كبير مع ذلك الخط الذى كان يفصل بين المملكة الشريفة وبين نيابة الجزائر العثمانية .

القسم الثانى يمتد جنوب ثنية الساسى حتى الصحراء الكبرى ، وقد روعى تخطيط الحدود فى هذا القسم على أساس التوزيع القبلى ، وكالعادة فى التقسيمات التى تتم على مثل هذا الأساس ، فقد أصبحت بطون القبائل موزعة بين المنطقتين الفرنسية والمغربية ، الأمر الذى كان مثار خلافات مستمرة بين الجانبين (١) .

القسم الأهم هو القسم الثالث وهو الذى ضم مناطق الصحراء الكبرى التى تركت مشاعا دون تحديد ، وكان الغموض فى هذا القسم مقصودا من الجانب الفرنسى ، فالغموض ينتهى دائما لصالح الجانب الأقوى ، وهذا ما اثنتته الأيام فعلا !

المسيرة الصفراء !

عدم تعيين خط فى المنطقة الصحراوية من الحدود الجزائرية - المغربية أدى الى تحجيم نفوذ السلطان فى منطقة لم يكن يملك فيها سوى سلطة اسمية بحكم طبيعة الدولة المغربية ، الأمر الذى مكن الجانب الآخر من التوغل الى مسافات بعيدة فى تلك المنطقة مما يمكن توصيفه بالمسيرة الصفراء !

وقد تعددت خطوات هذه المسيرة ، فتارة بمنح الحماية لزعماء تلك المناطق والتدخل فى صراعاتهم المحلية الأمر الذى كثيرا ما كانت تعجز عنه الحكومة السلطانية فى فاس أو مكناس ، ويقدم منح الحماية ليعيد السلام الوزانى الذى كان من أكبر الزعماء الدينيين فى المنطقة نموذجا لذلك ، وتارة أخرى بارسال حاميات صغيرة للمرابطة فى الواحات الواقعة جنوبى الصحراء مثل فجيج وعين صلاح وتوات مما حدث عند نهاية القرن التاسع عشر .

وليس من شك ان احتلال فرنسا لمجموعة واحات توات عام ١٩٠٠ قد طرح قضية الحدود بقوة ، فبينما كان المغاربة موقنين من وقوع هذه الواحات فى أراضيهم كان الفرنسيون يتذرعون بأن حكومة فاس لا تمارس أية سلطة عليها ، هذا من ناحية ، كما أنهم كانوا من ناحية أخرى مطمئنين أنهم لن يواجهوا ثمة مقاومة من الجانب البريطانى ، وهو ما كانوا يعملون حسابه ، وذلك بعد عقد اتفاقية مع حكومة لندن عام ١٨٩٩ تركت بمقتضاها الصحراء الكبرى بأكملها كمنطقة نفوذ فرنسية .

ورغم محاولات السلطان عبد العزيز الاستنجاد بالجانب البريطانى الا أن حكومة لندن التى كانت منشغلة آنذاك فى حرب البوير لم تعط له اذنا صاغية الأمر الذى مكن الحكومة الفرنسية من أن تضغط على الجانب المغربى لارغامه على توقيع بروتوكول فى باريس فى ٢٠ يوليو عام ١٩٠١ أعقبه اتفاق محلى فى ٢٠ ابريل من العام التالى .

حددت هذه الاتفاقيات القبائل ذات الأصول المغربية وتلك ذات الأصول الجزائرية وقسمت مناطق الصحراء بينها ، وقد تحولت بمقتضى تلك الاتفاقيات مناطق واسعة الى الجانب الجزائرى .

ولما كانت الاتفاقيات المذكورة قد اعترفت باستمرار العمل باتفاق لالا مارنيا فقد قطعت بذلك السبيل على المغاربة فى تعيين خط الحدود جنوب ثنية الساسى .

وتأسيسا على ما تضمنته الاتفاقيات الجديدة مما عرف «بسياسة التعاون» لاشاعة السلام فى منطقة الحدود فقد أخذ الفرنسيون فى اقامة المراكز العسكرية على طول الحدود ، كولب بيشار ، وعلى الطرق المؤدية الى واحة فجيج ، وعمدوا الى الاكثار من المستشفيات والأسواق حول تلك المراكز لتكون أداة اجتذاب واغراء مما قوى بالفعل من القبضة الفرنسية مما سمح للفرنسيين بالتوغل حتى وصلوا الى حدود الساقية الحمراء (٢) ، الصحراء الاسبانية ، واستتب ذلك الامساك برقبة المغرب نفسه مما مهد ، مع اسباب أخرى ، لاعلان الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢ خاصة بعد أن تم التخلص من المعارضة البريطانية بعد عقد الوفاق الودى عام ١٩٠٤ .

وكان المعتقد أنه بعد أن أصبحت الأراضى على جانبي الحدود واقعة فى نطاق الهيمنة الفرنسية فانه لم تعد ثمة حاجة لحكومة باريس أن تعيد تشكيل الحدود لصالح طرف دون طرف آخر ، غير أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا !

ذلك أن طبيعة العلاقة مع الجزائر ، حتى عام ١٩٥٤ على الأقل ، كانت مختلفة عن طبيعة العلاقات مع المغرب ، فبينما كانت الجزائر قسما من «الأراضى الفرنسية» فيما وراء البحار كانت المغرب على علاقة تعاقدية مع فرنسا ، وهى علاقة من المعلوم أنها مؤقتة على أى الأحوال .

واستمر الموقف يضطرب على هذا النحو حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تلا ذلك من تنامى حركات التحرير الوطنية فى بلاد المغرب العربى ، وهو التنامى الذى بلغ مرحلة متقدمة خلال منتصف الخمسينات سواء باستقلال المملكة المغربية أو بقيام الثورة الجزائرية ، وبدأ أن خريطة المنطقة فى طريقها الى اعادة التشكيل ، الأمر الذى بدأ معه كل طرف فى اعادة حساباته ، وكانت حسابات شديدة التعقيد .

جانب من هذه الحسابات كان استراتيجيا ، فقد كانت حكومة الرباط تضع حساباتها على ضم موريتانيا فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، وكان معنى أن تبقى الحدود المغربية - الجزائرية على ما خططت عليه فى العهد الاستعماري فصل المغرب عن موريتانيا .

جانب آخر كان اقتصاديا اذ كان قد تم عام ١٩٥٢ اكتشاف مناجم غنية بالحديد فى منطقة كارا جبيلات التى تقع على بعد ٨٠٠ كيلو مترا غربى كولب بيشار و ١٥٠ كيلو مترا جنوبى تندوف ، وقد قدر المخزون من خام الحديد الجيد فى تلك المناجم بما يزيد عن ٣ مليار طن مما يعد ثروة قومية كبيرة لا تحتاج الا الى منفذ للمحيط الاطلانطى .

فضلا عن ذلك كانت هناك الحقوق التاريخية للمملكة المغربية والتي كان للسلطات فى الرباط ما يثبتها ، وان الجانب الفرنسى قد انتهك هذه الحقوق على نحو لا شك فيه !

على الجانب الآخر كان الجزائريون منهمكين فى مقاومة الوجود الفرنسى فى بلادهم فى أعنف وأطول الثورات الشعبية ضد الاستعمار فى التاريخ العربى المعاصر .

وابان تلك الفترة التى ناهزت الثمانى سنوات جرت اتصالات فرنسية مغربية استهدفت من ورائها حكومة باريس أن يكف المغاربة أيديهم عن تأييد الثورة الجزائرية ، وهو الأمر الذى لم تقبله حكومة الرباط التى فضلت التفاهم فى هذا الشأن مع الجانب الجزائرى ، وهو التفاهم الذى تمخض عن توقيع « بروتوكول سرى » فى ٦ يوليو عام ١٩٦١ بين كل من الحكومة المغربية و « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » نص على أن تتم تسوية مشكلة الحدود بين البلدين من خلال « مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة » ، وانتظر الجميع استقلال الجزائر الذى أعلن يوم ٥ يوليو عام ١٩٦٣ ، ولكن ما حدث بعد ذلك لم يكن فى الحسبان !

حرب تندوف !

صباح يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر عام ١٩٦٣ صبحا العالم على أخبار الاشتباكات المسلحة على الحدود بين المغاربة والجزائريين ، وكانت أول اشتباكات عربية - عربية بسبب مشكلة حدودية . وقد اتهم كل طرف الآخر بأنه المتسبب لهذه الحرب القصيرة التى دارت حول تندوف .

الملك الحسن الثانى فى مذكراته التى وضعها تحت عنوان «التحدى» يقول : « مرة أخرى رفضنا العرض الفرنسى لاستعادة الأراضى المغربية على الحدود الشرقية . غير أنه لم يتبع هذا التسوية الأخوية مع الجزائر ، على العكس من ذلك فان المغاربة الذين لم يرغبوا فى الاشتراك فى الاستفتاء الذى اقترحته الحكومة الجزائرية المؤقتة هاجمهم جيش التحرير الجزائرى وتحرش بهم . ووصل الى تندوف ٦٠٠ من قوات الجندرمة الجزائرية حيث كان رئيس القبيلة ورجاله يتمسكون بمغربييتهم ٠٠ وهاجم الجزائريون تندوف وقتلوا ١٢٠ من مواطنينا » ، ويرتب الملك على ذلك أسباب تدخل الجيش المغربى فى معركة تندوف (٣) .

بالمقابل يشرح الأستاذ محمد حسنين هيكل وجهة النظر الجزائرية فى مقال له تحت عنوان « ما هى الحكاية بين ملك المغرب والجزائر » أنه كان وراء ما اعتبر عدوانا مغربيا على الجزائر المؤسسات المالية

الفرنسية التي كانت تتطلع الى استغلال حديد تندوف ، فضلا عن ذلك كانت هناك أزمة داخلية تواجهها الرباط تقتضى صرف النظر الى حدث خارجى ، وأخيرا الهواجس التي بدأت تنتاب الطبقة الحاكمة فى المغرب من انتصار الاشتراكية فى الجزائر واحتمالات العدوى ! (٤) .

على أى الأحوال كانت الحرب قصيرة وانتهت بعد وساطة افريقية من الامبراطور هيلسلاسى وتم بعد ثلاثة أسابيع فحسب ، يوم ٣٠ أكتوبر على وجه التحديد ، التوقيع فى باماكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمة الوحدة الافريقية » لتحديد مسئولية الأطراف فى النزاع ، وعلى انسحاب القوات على الجانبين ، مع تولى عسكريين اثيوبيين وماليين المحافظة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصلة .

ورغم قصر حرب تندوف الا أنها تركت ندوبا ظاهرة فى العلاقات المغربية - الجزائرية نخشى أن تكون آثارها لا زالت موجودة حتى يومنا هذا !

فقد تشابكت فى المرحلة التي أعقبت حرب تندوف مجموعة من الاعتبارات صنعت لمشكلة الحدود المغربية - الجزائرية مذاقا خاصا ، ولم تبقيها فى اطار الخلاف على بضع مئات من الكيلومترات فى الصحراء الغربية !

أول هذه الاعتبارات ما ترتب على قيام منظمة الوحدة الافريقية فى نفس عام تندوف من محاولة اقرار خلافات الحدود فى القارة السوداء على ضوء المبدأ الذى أرسته المنظمة الجديدة والقائل بالابقاء على الحدود الموروثة من المرحلة الاستعمارية .

ورغم أن المغرب قد وقع ميثاق المنظمة الا أنه أبدى تحفظا حول مشكلة حدوده مع الجزائر وان « توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف - علنى أو ضمنى - بالأمر الواقع الذى يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة السعى لنيل حقوقه بالوسائل الشرعية التي يمتلكها » .

الاعتبار الثانى ان ايقاف حرب تندوف لم يؤد الى حل المشكلة وانما أدى فحسب الى تجميدها ، رغم اعتراف الطرفين أن هناك مشكلة، وهو الأمر الذى دفع المغرب الى قبول وقف اطلاق النار ، فالحرب فى حد ذاتها بغض النظر عن نتائجها كانت من وجهة النظر المغربية تؤكد على « وجود المشكلة » التي ينبغى تسويتها .

اعتبار ثالث تمثل فيما ترتب على نشوء مشكلة جديدة منذ منتصف السبعينيات ، وهى مشكلة الصحراء الاسبانية التى ضمتها المغرب ، والتى لم تكن بعيدة عن مشكلة الحدود المغربية - الجزائرية .

فـ « المسيرة الخضراء » التى دبرها المغرب فى اكتوبر عام ١٩٧٥ والتى اتجهت الى العيون بكل ما ترتب عليها من ضم الصحراء الى المغرب قد صنعت وضعا جديدا لقضية الحدود الجزائرية - المغربية اختلف عن وضعها الذى كان قائما عام ١٩٦٣ .

فالوضع القديم كان قائما على أساس أن موريتانيا جزء من المغرب وأن الحدود بوضعها القائم تمنع اتصال المغرب بموريتانيا ، أما الوضع الذى أصبح قائما بعد ضم الصحراء الى المغرب فقد كان يعنى بالنسبة للجزائر اغلاق الطريق بين حديد تندوف وبين موانئ التصدير على المحيط الاطلنطى ، مما شكل سببا من أهم أسباب تشجيع الجزائر لجبهة البوليساريو التى قادت المقاومة الصحراوية ضد الوجود المغربى ، والتى اتخذت من منطقة الحدود المتنازع عليها مرتكزا لشن العمليات التى تقوم بها ضد القوات المغربية .

بيد أن هذا الوضع قد صنع من جانب آخر منفذا لتسوية أزمة الحدود وهو العمل على حل المشاكل القائمة فى اطار مغربى ، سواء ما اتصل منها بالحدود أو بالصحراء ، ومن هنا صاحب مشاريع الوحدة المغربية قدر من هدوء المشكلتين .

غير أن ذلك لا يعنى أن نار أيهما قد انطفأت وان كان يمكن القول انها قد خبت ..

يشير الى ذلك ، فيما يتصل بالحدود ، أنه بعد توقيع اتفاقية فى الرباط فى ١٥ يوزية عام ١٩٧٢ بين الجزائر والمغرب تخلت فيها الأخيرة عن المطالبة بالصحراء الجزائرية ، خاصة تندوف ، واعترفت بأن « وادى دراع » يشكل الحدود الفاصلة بين الدولتين ، فى مقابل تعهد الجزائر باشتراك المغرب فى عملية استخدام الحديد المستخرج من « كارة جبيلات » .. هذه الاتفاقية لم يصدق عليها المغرب أبدا ! (٥) .

حواشي الفصل التاسع

(١) د. صلاح العقاد ، المغرب العربي .

(٢) انظر الخريطة المرفقة (ملحق رقم ١٤) .

(٣) Hassan II ; The challenge

(٤) الأهرام في ١٠/٢٥/١٩٦٣ - مقال تحت عنوان - ما هي الحكاية بين ملك المغرب والجزائر ؟

(٥) حرب الصحراء في المغرب العربي - ملف وثائقي - الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء - السياسة الدولية - العدد ٤٤ - أبريل ١٩٧٦ ص ٢١٥ - ٢٢٥ .

الموضوع الخامس

حصاد العاصفة

- الفصل العاشر : حول التفسير التامرى للتاريخ !
- الفصل الحادى عشر : من « النظام الدولى الجديد » الى « الباكس امريكانا » !
- الفصل الثانى عشر : ديبلوماسية القاذفات والتدخل لأسباب انسانية !

حصاد العاصفة

(١)

التفسير التأمري للتاريخ !

حتى الكوارث لها قيمة فى حصيلة الخبرة التاريخية للشعوب ولكن بشرط واحد هو أن تتعلم منها تلك الشعوب !

وتقود هذه الحقيقة البسيطة الى النظر فيما يمكن أن نسميه « حصاد العاصفة » ٠٠ عاصفة الصحراء التى أطاحت بالكثير من مفردات الحياة السياسية التى درج عليها التاريخ العربى المعاصر لتحل محلها وقائع جديدة لم نستوعبها بعد ٠٠ وربما لا نستوعبها أبدا طالما استمرنا على ادمان ما كنا نتعاطاه من أفكار قديمة لم يعد لها مكان فى عالم ما بعد العاصفة ٠٠ ويبدو ، لمزيد من الأسى ، أن ادمان القديم يشكل جانبا لا فكاك منه من جوانب النفسية العربية ٠

تبدو تلك الحقيقة مما أخذت تروج له بعض الأوساط السياسية العربية من أن ما حدث فى مجمله ليس أكثر من « مؤامرة دولية » حيكت ضد الحاضر والمستقبل العربيين ، وهو الأمر الذى قد يلقي هوى فى نفوس البعض ولكنه فى نفس الوقت الأمر الذى يتطلب دراسة من جموع الباحثين حتى لا نحصد من العاصفة سوى الحنظل !

أصل تفسير المؤامرة :

المؤامرة كان بإمكانها أن تصنع تاريخا ، ولكن ليس فى هذا العصر الذى اختفت أبانته مفرداتها ..

ومفردات صناعة المؤامرة ، فيما عرفتة الحياة السياسية فى العصور .. عصور الدور المؤثر للمؤامرة فى تلك الحياة تمثلت فى حياة القصور ، وشرذمة قوى السلطة ، وتقطع العلاقة بين هذه القوى وبين ما أصبحنا نسميه « الرأى العام » الذى لم يكن موجودا أصلا نتيجة لنمط الحياة الذى كان سائدا ، وأخيرا تسطح العلاقات الدولية فى تلك الحقبة التاريخية .

المفردة (الأولى) الخاصة « بحياة القصور » يؤكدها ، سواء على مستوى العصر الإقطاعى فى الغرب أو فى الشرق ، ان تلك الحياة قد حفلت بالمؤامرات والدسائس بين أفراد الأسر الحاكمة لنقل السلطة من يد تستحقها شرعيا الى يد لا تستحقها بنفس المفهوم !

وكان من الطبيعى أن تشيع فى تلك العصور وسائل التخلص من أفراد الأسر الحاكمة بدس السموم أحيانا وبالخنق ليلا أحيانا أخرى وبغرس الخناجر فى الظهر أحيانا ثالثة ، وكان أى عمل من تلك الأعمال كفيلا بنقل السلطة من شخص الى آخر ، أو بالأحرى كفىل بتغيير موقع النفوذ من مركز من المراكز المتصارعة فى القصر الى مركز آخر بكل ما يصحب هذا التغيير من انتقال الامتيازات !

وقوة احتمال حدوث مثل هذه الأفعال فيما كان يسمى « بانقلابات القصر » هو الذى أدى الى ظواهر تاريخية نندش لها الآن ، كأن يقوم أحد الملوك أو الأمراء الإقطاعيين بقتل كل المستحقين الشرعيين لولاية العرش من بعده ، أو كأن يقوم آخر بوضع كل هؤلاء فى سجون حتى يتوقى احتمالات المؤامرة ..

ومع كل ما كانت تكفله مثل تلك الاجراءات من استقرار نسبى للحاكم ، فان محصلتها النهائية كانت تفضى الى اضعاف ملحوظ للأسر الملكية ، وهو اضعاف أدى الى بروز ظاهرة الوزراء الأقوياء ، أو فيما أسمى أحيانا « بالوزراء العظام » ، وهى ظاهرة لم تنج منها الأنظمة الحاكمة سواء فى الغرب أو فى الشرق .

المفردة (الثانية) تتمثل فى شرذمة قوى السلطة ، والمعلوم أن العصر الإقطاعى كان عصر « اللا مركزية السياسية » ، فقد كان هناك الى جانب شخص الحاكم جماعات الأشراف من رؤوس الأسر الكبيرة ، وجماعات

الفرسان التي كانت تكون القوة العسكرية الضامنة لاستمرار السلطة والتي كانت تتشكل فى نفس الوقت من عصبية بعينها أو من مجموعة من العصبيات ، وكان لكل من هذه الأطراف الثلاثة مصالحها !

وقد استمرت العلاقة بين تلك الأطراف تقوم على حالة من التوازن يسعى كل طرف منها الى تغييرها لصالحه ، بمعنى آخر حالة من التوازن غير المستقر !

وبينما كانت عملية ترجيح كفة شردمة من تلك الشراذم تتم فى بعض الأحيان من خلال صراعات علنية فيما بينها فانها كانت تحدث فى أغلب الأوقات سرا ومن خلال مؤامرات لا تلبث أن تتكشف نتائجها مع انتقال السلطة من شردمة الى أخرى .

ويحفل تاريخ تلك العصور بمثل تلك المؤامرات خاصة فى تلك الفترة التى ظهر فيها حكام آقوياء يسعون الى الاستئثار بالسلطة ، بينما يقدم الملك هنرى الثامن فى إنجلترا نموذجا لهذا فى الغرب من خلال مؤامراته لضرب قوة الأشراف والكنيسة ، فان محمد على باشا فى مصر يقدم نموذجا لنفس الظاهرة من خلال ضربة لقوة المماليك فى المؤامرة المشهورة المعروفة باسم « مذبح القلعة » ومن خلال تخلصه من الزعامة الدينية ممثلة فى السيد عمر مكرم فى مؤامرة أخرى أوقع بواسطتها بين العلماء وارسل فى نهايتها الرجل منفيا الى دمياط وبمباركة هؤلاء ! (١) .

نأتى بعد ذلك للمفردة (الثالثة) المتمثلة فى غياب رأى عام قادر على صنع الأحداث السياسية ، فان جو المؤامرات لا ينتعش الا فى مثل هذا الغياب !

وبينما يتراوح هذا الرأى العام بين القوة فى البلاد المتقدمة فى عصرنا هذا والضعف فى البلاد المتخلفة فانه لا يمكن الزعم أنه غائب أو غير موجود فى هذه البلاد الأخيرة على عكس ما كان عليه الحال فى عصور الاقطاع !

وغياب الرأى العام فى تلك العصور كان نابعا من الطبيعة التى غلبت على تنظيماتها الاجتماعية . . . الطبيعة الطائفية !

فالمجتمع الاقطاعى قام على أساس صدقى ، أى أن كل طائفة منغلقة على نفسها مثل الصدقة ، سواء فى الحارة بالمدينة ، أو فى النجوع والكفور بالريف ، لا يعينها من أحداث البيئة المحيطة الا ما يوخزها بشكل مباشر ، ولم يكن هذا الوخز يجيء من أى تغيير فى السلطة ، فقد كان الجميع يسترون طالما تمتعوا بالشرعية الدينية ، مباركة من البابرات

الكرادلة فى الغرب وفتاوى شيوخ الاسلام فى الشرق ، وانما كان
يجىء من تصرفات بعض شرادم السلطة التى كانت تنزل بهم أحيانا مظالم
قاسية ، ومثل هذا الفراغ الذى كان يحدث فيه التغيير كان يشجع على
استفحال دور المؤامرة ! (٢) .

تبقى المفردة (الأخيرة) المتصلة بالعلاقات الدولية ، فتعبير العالم
« المتراعى الأطراف » تعبیر ينتمى الى العصور الوسطى بحكم تقطع أوصال
هذا العالم الناتج عن كيانات اقتصادية واجتماعية منفصلة عن بعضها
البعض وطرق مواصلات شديدة الوعورة ، مما كان يصعب معه التعرف
على ما يجرى فى بقعة بعينها الا بعد حدوثه بشهور طويلة تكون المؤامرة
خلاله قد أفرخت والوضع الذى تمخض عنها قد استقر !

أضف الى ذلك أن المصالح الاقتصادية لم تكن قد تشابكت الى الحد
الذى يدعو أى طرف الى التدخل فى شئون الطرف الآخر دفاعا عن مصالحه
فيما أصبح يحدث فى العصر الرأسمالى مما كان يترك بدوره لآى طرف
هامشا واسعا لتغيير السلطة من خلال المؤامرة دون ما خوف من تدخل
أية جهة أخرى .

غير أن مجموع هذه المفردات التى كانت تصنع التغيير من خلال
المؤامرة ، وتغرى البعض على تفسيره على ضوءها قد طحنتها تماما
المتغيرات التاريخية ، ولم يعد هذا التفسير صالحا الا فى أضيق الحدود
التي لا تصنع وحدها التغيير .

تآكل دور المؤامرة فى صنع التغيير :

معلوم أن كل المفردات التى كانت تتيح الفرصة لصناعة التغيير من
خلال المؤامرة قد اختفت واحدة وراء أخرى فى العالم الحديث ، ومعلوم
أيضا أن هذا العالم لم ينشأ بشكل فجائى وانما استغرق ذلك وقتا طويلا
ناهز قرونا خمسة .

الأهم من ذلك أن دخول هذا العالم الحديث لم يحدث بشكل متزامن
بين شعوب العالم فبينما دخلته بعض من تلك الشعوب ، التى اصطلح
على تسميتها بالشعوب المتقدمة ، منذ وقت مبكر ، فلا زالت شعوب أخرى
تتعثر فى الولوج من أبوابه العريضة !

وهذا التفاوت فى الدخول هو الذى خلف هامشا لاستخدام المؤامرة
فى عمليات التغيير السياسى ، بيد أنه ينبغى الاعتراف بأن هذا الهامش
شديد المحدودية ، ويحاول كل من يشارك فيه أن يتنصل منه ، بحكم أن

هذا النوع من النشاط السياسى أصبح مرفوضا بمنطق العصر حتى لو مارسه بعض أطرافه ، وبشكل شديد السرية !

الممارسة تأتى من جانب « مؤسسات » بعينها فى العالم المتقدم ضد « أفراد » بذاتهم فى العالم المتخلف ! وتلك المؤسسات هى على وجه التحديد ادرات الاستخبارات فى العالم الأول ٠٠ عالم المؤسسات ، أما الأفراد فهم فى الغالب من « الزعامات » السياسية فى العالم الثالث التى قد تقف عائقا أمام تنفيذ سياسات بعينها لسدول العالم الأول فى بلدانهم !

ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات على دور المؤامرة فى صنع المتغيرات السياسية فى العالم المعاصر ٠٠

١ - محدودية هذا الدور ولا مشروعيته ، على عكس الحال حينما كان فى عصور الاقطاع جزءا أصيلا من الحركة السياسية ، الأمر الذى يبدو فى ظاهرة بعينها ٠٠

فبينما كان يترتب على التغيير « بالمؤامرة » فى تلك العصور وصول المتآمر للسلطة وتباهيه بنجاحه فى تنفيذ مؤامرة مما يكسبها قدرا من المشروعية ، فإن « المتآمر » فى العصور الحديثة يحرص على اخفاء وجهه ، ويدفع بأخرين الى جنى ثمار مؤامره فى الظاهر وأن بقى هو المستفيد الأساسى من نجاح المؤامرة !

٢ - ثبات عناصر المؤامرة ، بمعنى أنه قد أصبح هناك الطرف « الفاعل » طوال الوقت ، والطرف « المفعول به » طوال الوقت أيضا ، على عكس الحال فى السابق حين كانت كل أطراف اللعبة تنهج سبيل المؤامرة كأحد السبل التى تحقق بها أهدافها .

والطرف الفاعل يتمثل فى دول العالم المتقدم التى لا تقبل بوجود المؤامرة بأى شكل ، مهما بلغت هامشيته ، فى سياساتها الداخلية ، وتقدم « ووترجيت » نموذجا على ذلك ، فقد تحولت الى فضيحة وأطاحت بأحد الرؤساء الأقوياء لأكبر دولة فى العالم .

أما الطرف « المفعول به » فيكون فى العادة بعض زعامات دول العالم الثالث الذين يؤدى التخلص منهم الى تغييرات جذرية فى سياسات بلادهم بل فى مستقبلها ، وهذه هى المشكلة فى عالم دول « اللامؤسسات » حيث يكون دور الفرد فى صياغة سياسات بلاده دورا أساسيا !

وتبدو المفارقة طريفة هنا أن بعض مؤسسات دول المؤسسات التى لا تقبل بحال فكرة المؤامرة فى التغيير السياسى تستخدم المؤامرة تجاه

دول اللامؤسسات التى قد نقبل شعوبها بالفكرة ، بل وتستسيغها فى حل الخلافات السياسية ، بمعنى آخر أن العالم المتقدم يبيع بضاعة بائرة عنده الى شعوب العالم المتخلف التى تقبل على استخدامها ، وهى ليست على أى الأحوال البضاعة البائرة الوحيدة التى يبيعها هؤلاء لأولئك !

٣ - تختلف طبيعة المؤامرة السياسية التى تدبرها الأجهزة عن تلك التى كان يدبرها فرد أو مجموعة من الأفراد ٠٠ صحيح أنه يجمع بين الاثنين بضع سمات مشتركة ، مثل السرية والمباغطة ، الا أن مؤامرات أجهزة الاستخبارات تقوم على درجة عالية من التخطيط واستخدام أفضل الوسائل العلمية المتاحة لتوفير فرص نجاحها ، فالفشل فى التنفيذ يكلف غالبا ، وان اختلفت الكلفة بين عصر وعصر ٠٠

فالفشل فى عصر المؤامرة ، العصر الاقطاعى ، قد يفضى الى هروب المتآمرين ، أو القبض عليهم واعدامهم ، أما الفشل فى العصور الحديثة فهو يئدى الى هزة شديدة فى جهاز الاستخبار الذى قام على التدبير ، وهى هزة تؤدى فى الغالب الى تغيير شخصه وسياساته ، وتقدم « فضيحة لافون » وما ارتبط بها من اغتيال « اللورد موين » وما خلفته من آثار على « الموساد » نموذجا لذلك !

الأمم من ذلك الكلفة فى « السمعة الدولية » ، وهى سمعة تصرص اية دولة محترمة ترغب أن يكون لها صوت فى المجتمع الدولى فى الحفاظ عليها .

ولعل تلك المخاوف على « السمعة » تزيد من محدودية دور المؤامرة فى صنع المتغيرات السياسية فى عالمنا المعاصر ، بمعنى آخر أن المؤامرة كأداة سياسية لا زالت موجودة ، ولكن ليس الى الحد الذى يفضى الى محاولة تفسير الأحداث التاريخية على ضوءها ، ويبدو أن العرب أو بعضهم لم يصدقوا هذا بعد !

التفسير التامرى وتكريس التخلف !

تأسيسا على فهم المتغيرات السابقة فمن الصعب قبول مقولة البعض بأنه كانت هناك « مؤامرة » دولية أو أمريكية لشن حرب الخليج أو ضرب العراق مما تروج له بعض الدوائر العربية معتمدة فى ذلك على حادثة منا أو واقعة هناك ، لعل أشهرها ما ذكر عن المقابلة بين السفيرة الأمريكية فى بغداد وبين الرئيس العراقى والتى قيل أنها قد ألححت للرئيس العراقى أن بلاده لن تتدخل اذا ما احتل الكويت ، وإنما بذلك قد غررت به ، وهو ما ثبت عدم صحته !

يمكن القول انه كان هناك « ترتيب » أو « تخطيط » أمريكي أو دولي ، ولكن ما لا يمكن قبوله أنه كانت هنالك مؤامرة ، و الفرق بين التخطيط والمؤامرة ، سواء فى طبيعة العناصر التى تصنع كل منهما أو فى طبيعة العصر الذى يفرز أيهما .

ونعتقد أن محاولة ترويج بعض الدوائر العربية لتفسير المؤامرة فى حرب الخليج ، والأهم من ذلك قبول قطاع كبير من العاملين فى حقل السياسية العربية به ، تم فى جانب منه لسبب سياسى ، الا أن قبوله يشى بوجود جذور للفكرة فى العقل العربى . .

السبب السياسى واضح ولا يحتاج لجهد كبير لاكتشافه ، بل نزع أنه يتسم بقدر كبير من السذاجة ، فلا شك أن المروجين للتفسير يرون أنه يعفى القيادة العراقية والقيادات العربية التى دعمتها من مسئوليتها التاريخية عما حاق بالوطن ، وهى مسئولية ثقيلة على وجه اليقين !

أما ما اتصل منها بجذور الفكرة فى العقلية العربية فهى التى تتطلب بعضا من اعمال الفكر . .

أول هذه الجذور ، فيما نراه ، أن العقل العربى لم يتخلص تماما بعد من رؤى العصور الوسطى ، حكاوى ألف ليلة وليلة المليئة بالدسائس والمؤامرات ويتقبلها ، بل ويتقبل عليها اذا ما تجسدت فى أعمال فنية ، مثل تلك التى تبثها محطات التلفزيون العربية بشكل منتظم فى شهر رمضان من كل عام !

ومثل هذا الاقبال يجعل من السهل بمكان الترويج للتفسير التامرى للتاريخ لدى أناس لم يتخلصوا بعد من جو صناعة المؤامرة !

جذر آخر صادر مما نعتقد من أن العقلية العربية لا زالت فى مساحتها الأكبر عقلية غيبية أكثر عقلية سببية .

ويترتب على هذا النوع من التفكير عدم اجهاد العقل فى السعى وراء التفسير الحقيقى لأية ظاهرة والاكتفاء بعزو الحدث الى قوة لا يدرك العقل كنهها ، والتفسير بالمؤامرة يقدم لونا من ألوان هذا التفكير فهو يعفى من يقول به من محاولة اثباته لأن المؤامرة بطبيعتها أمر غير قابل للتفسير على أساس أن ظواهرها وعناصرها لا تكون معلومة على وجه اليقين ، وهى ترقى بذلك الى مرتبة اسناد الظواهر الى القوى الغيبية !

جذر ثالث ضارب فى أعماق العصر الاستعمارى ، والذي ألف

العرب خلاله أن يكونوا العنصر « المفعول به » فى المعادلة على اعتبار أنهم كانوا دائماً يواجهون قوة لا تقهر !

وقد استنم العرب لهذه المعادلة ورأى زعماءهم أنه يعفيهم من أية مسئولية ، فكلما بدا نقص أو تقصير فى جانب من جوانب الحياة فليس أسهل من أن يعزى ذلك الى العصر الاستعماري ، وان استمراريته ناتجة عن « المؤامرات الاستعمارية » !

ويؤدى هذا الى عدم البحث فى الأسباب الحقيقية للمشكلات العربية والى بقاء الحال على ما هو عليه ، بمعنى آخر تكريس التخلف ، وهو ما يجد فيه أصحاب التفسير التأمري للتاريخ باباً واسعاً يذلقون منه الى العالم الذين يريدون ، بوعى أو بدون وعى ، ابقاء العرب فيه !

حواشي الفصل العاشر

- (١) عبد الرحمن الرفعى ، محمد على •
- (٢) جب وباون ، المجتمع الاسلامى والغرب (ترجمة د• احمد عبد الرحيم مصطفى) •

الفصل الحادى عشر

حصاد العاصفة

(٢)

من « النظام الدولى الجديد »

الى « الباكس امريكانا » !

« السلام العادل » مقولة يرددنها دائما الحالمون أو السذج ، لسبب بسيط ، لأنه ليس له وجود فى التاريخ ، أو ما نعلمه من تاريخ العصور الحديثة على الأقل !

فالحروب فى هذه العصور اما انها قد دارت بين قوى كبرى ، وهى لا تنتهى فى العادة الا بعد أن يكسر أحد الطرفين المتحاربين ارادة الطرف الآخر بعد أن يكون قد كسر عظامه ، وهو عندئذ يفرض سلامه ، ولا يكون سلاما عادلا بالطبع ، على الأقل بالنسبة للمنهزم !

واما انها تدور بين قوى محلية ، وهى لا تكون رغم هذا بعيدة عن تدخل القوى العظمى ، بشكل أو بآخر ، مما يؤدى الى أن يأتى السلام الذى يعقب مثل هذه الحروب محصلة لحسابات معقدة تتداخل فيها موازين القوى والمصالح على نحو يصعب معه الحديث عن سلام عادل !

والسلام فى الحالة الأولى يكون سلام المنتصر والسلام فى الحالة الثانية يكون سلام المصالح والتوازنات التى لا ترعى بالضرورة ما يعتبره أطراف الصراع عدلا !

بيد أن هناك حالة ثالثة من السلام أفرزتها « العاصفة » ، وهو سلام غير متكرر فى التاريخ ، حدث مرتين قبل ذلك فحسب ٠٠ فى العصور القديمة فيما عرف « بالسلام الرومانى Pax Romana » ، وفى العصور الحديثة فيما عرف « بالسلام البريطانى Pax Britannica » ، وإن كان فى هذه المرة قد حدث لفترة أقصر وبدرجة أقل حدة وشهرة !

والـ « باكس » وهى كلمة لاتينية تعنى السلام تشير فى المرتين الى نجاح قوة عظمى فى فرض هيمنتها على العلاقات العالمية على نحو يسمح لها بصياغة تلك العلاقات بطريقة تفرض معها ارادتها مما يؤدى بالضرورة الى خلق حالة من « وقف الصراعات » سواء على المستوى المحلى أو على مستوى القوى العظمى نفسها ، ونعتقد أن العالم مقبل للمرة الثالثة فى تاريخه المعروف على سلام ثالث من نفس الطراز ، فيما يمكن تسميته بالـ Pax Americana أو السلام الأمريكى ، والذي بدأ بما اتفق على تسميته « النظام الدولى الجديد » ، ونجحت عاصفة الصحراء فى صياغته على هذا النحو الذى لا يحدث فى التاريخ الا نادرا ، الأمر الذى يستحق الدراسة .

ومثل أية ظاهرة تاريخية ، خاصة ظاهرة على هذا القدر من الأهمية ، فإن حدوثها لا يأتى فجأة أو من فراغ ، وانما تسبقه فى العادة مقدمات قد يكون بعضها قريبا وقد يكون البعض الآخر بعيدا ، وليس من شك أن المقدمات القرينة كانت « النظام الدولى الجديد » الذى لا زال البعض يتصور أنه موجود ، والموجود حقيقة بعض بقاياها ، فقد أسقطته العاصفة بين ما أسقطت من كثير من مفردات عالم ما قبل العاصفة !

النظام الدولى الجديد - الرؤية التاريخية :

الفارق بين الرؤية السياسية والرؤية التاريخية أنه بينما يعنى أصحاب الرؤية الأولى بالتفصيلات فإن أصحاب الرؤية الثانية يتوخون النظرة الكلية .

وتقول الرؤية السياسية ان « النظام الدولى الجديد » توصيف شارع للتعبير عن متغير أساسى جرى فى ميدان العلاقات السياسية فى فترة ما بعد الحرب الثانية بحلول التعاون محل الصراع بين القوتين الأعظم Super Powers ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وتعميق فكرة الاعتماد المتبادل بينهما .

وبينما تؤرخ هذه الرؤية لبداية النظام الدولى الجديد بمنتصف الثمانينات غير أنها ترد أصوله لبداية السبعينات عندما شاع قدر من الوفاق بين الدولتين الأعظم .

وتقول التجربة التاريخية بغير ذلك ، فهذا التوصيف السياسى يفترض أن التغير الذى حدث فى العلاقات بين القوتين الأعظم انما قد جرى نتيجة لمجموعة من الدوافع المتكافئة لدى الجانبين دعتهما الى اعادة صياغة العلاقات بينهما على النحو الذى أفرز النظام الجديد ، وهو اقتراض غير صحيح !

فقد كان هناك من الاشارات ما يومىء منذ أوائل السبعينات الى تراجع سوفيتية فى حلبة الصراعات الدولية ، بالمقابل الى احراز الأمريكيين لأشكال من التقدم ، وان ظل هذا التقدم « بالنقط » أكثر منه بالضرية القاضية حتى مطلع التسعينات !

ويأتى تدشين هذا التقدم فى منتصف الثمانينات التى وضع معها الانهيار السريع فى خط التوازن الدولى الذى استمر يحكم العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فمنذئذ وحتى قيام أزمة الخليج فى اغسطس عام ١٩٩٠ جرت تحت جسور هذه العلاقات مياه كثيرة ، وكانت تجرى فى مجموعها فى الاتجاه المعاكس لجريانها خلال الأربعين عاما الماضية مما يمكن رصده فى مجموعة من الحقائق ، التى وان بدت معروفة ، الا انها تتطلب اعادة ترتيب ..

١ - انه بينما استمر تماسك العالم الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بمؤسساته السياسية والعسكرية من خلال حلف الاطلنطى فان الكتلة الشرقية لم تعد كتلة ..

وتتدافع الملاحظات فى هذا الشأن ..

فبالرغم من أن حلف وارسو لا زال قائما الا انه من الناحية الواقعية قد توقف نبضه ولم يتبق منه سوى شهادة ميلاد دون تحرير شهادة وفاة بعد رغم حدوثها بالفعل !

ذلك أن « المونة » التى كانت تربط بين اوصال هذه الكتلة قد تفككت مما يؤذن بانهيار البنيان ، و « المونة » التى نعنيها هنا هى الوحدة الأيديولوجية .. وحدة العالم الاشتراكى مما بدا فى فقدان الأحزاب الشيوعية لكراسى الحكم فى دولهم ، سواء من خلال ثورات عارمة فيما جرى فى بلد مثل رومانيا ، أو بانتخابات حرة فيما حدث فى عديد من دول الكتلة الشرقية الأخرى .

والملاحظ أن « المونة » الأيديولوجية لم يكن لها نفس التأثير فى العالم الغربى مما يتبدى من أن النظام التعددى فى هذه الدول كثيرا

ما سمح بوصول أحزاب « غير رأسمالية » الى الحكم دون أن يؤثر ذلك على انتمائها السياسى وتحالفها العسكرى مع بقية العالم الذى اصطلحوا على تسميته « بالعالم الحر » !

الملاحظ أيضا أنه كانت هناك علاقة جدلية بين قدرة الاتحاد السوفيتى على قيادة الكتلة ، سواء من خلال الدعم الاقتصادى أو الوجود بل والتدخل العسكرى ، وبين قوة الأحزاب الشيوعية فى دول الكتلة ، وهى القوة التى كانت تتيح مزيدا من أسباب التواجد لحكومة موسكو ، وهم جرا !

٢ - ما أصاب تماسك الاتحاد السوفيتى نفسه من أسباب الوهن ، وهو وهن تتزايد أعراضه يوما بعد آخر ٠٠ الأعراض التى بدأت من الأطراف وتزحف فى الوقت الحالى تجاه القلب !

وكان من الطبيعى أن يبدأ فى الأطراف الأوربية ، جمهوريات البلطيق ، وهى جمهوريات تم ضمها للاتحاد نتيجة لأحداث الحرب العالمية الثانية أى أنها لم تكن قسما أصيلا من الاتحاد السوفيتى فى فترة ما قبل الحرب ، أضف الى ذلك أن درجة التطور السياسى والاقتصادى فى تلك الجمهوريات أعلى كثيرا من درجة التطور فى الجمهوريات السوفيتية على الأطراف الآسيوية مما يجعلها مؤهلة بشكل أكبر للسبق فى المطالبة بالخروج عن الاتحاد !

أما « القلب » فيبدو من التلمل الواضح الذى أخذ يصيب أبناء الجمهورية الأم ، جمهورية روسيا ، والتى يعبر عنها بشكل واضح « يلتسين » وأنصاره ، والذى انفجر فى خلافات علنية بين السلطات فى هذه الجمهورية وبين السلطة المركزية للاتحاد .

وإذا كان الجانب الأكبر من الاعجاب الذى ناله الاتحاد السوفيتى فى خلال الحرب العالمية الثانية أو فى أعقابها ، قد صدر مما ارتآه العالم من نجاح التجربة الاشتراكية فى نقل هذه الدولة الكبيرة من قوة اقتصادية متخلفة فيما كان قائما على العهد القيصرى الى قوة اقتصادية متقدمة أثبتت قدرتها على المواجهة مع دولة هائلة بحجم المانيا النازية ، فإن ترمومتر هذا الاعجاب قد أخذ يفيض مع تأكد العجز الظاهر للتجربة السوفيتية عن أن تصنع عالم الرخاء الذى استمر يحلم به المواطنون السوفيت وظل يترقبه فقراء العالم .

ولعل الصورة التى أخذت تشيع عن الاتحاد السوفيتى منذ منتصف الثمانينات من أنه عملاق عسكرى يقف على قدمين من الجبس من جراء

مشاكله الاقتصادية قد أخذت تترسخ ، وهى صورة كان الأمريكيون أول من أدركوها !

٣ - ما حاق بالعالم الثالث من متغيرات والذى كان بمثابة الظهير الذى يشد أزر الكتلة الاشتراكية .

ويمكن تقسيم العقود الأربعة التى امتدت منذ نهاية الحرب الثانية (١٩٤٥) وبداية ما أسمى بالنظام الدولى الجديد (١٩٨٥) ، بالنسبة لهذا العالم الى قسمين ٠٠ عقدان منها يشكلان ما يمكن تسميته «بصناعة الحلم» ، وعقدان آخران تبدد فيهما هذا الحلم !

وفى خلال العقدين الأولين اللذين شهدا حركات التحرير الوطنية على نطاق واسع وكان للاتحاد السوفيتى دور مؤثر فى مظاهرتها كان من الطبيعى أن يحتل مكانة خاصة فى هذا العالم ٠٠ حتى ان محاولات تجميع دول العالم الثالث كان ينظر اليها فى كشف حساب الصراعات بين الدولتين الأعظم باعتباره رصيذا مضافا لحساب السوفيت ومخصوما من حساب الأمريكيين ، وتقدم سياسة الحياد أو عدم الانحياز نموذجا لذلك حتى ان أشهر وزراء الخارجية الأمريكية فى تلك الحقبة، جون فوستر دالاس لم يملك الا أن يهاجمها الى حد التشهير بوصفه اياها بأنها « سياسة غير أخلاقية » !

وجاء عصر الاستقلال وأخذ الحلم فى التبدد ، فأغلب الحكومات الوطنية كانت طموحاتها أكبر كثيرا من امكانياتها ، وبدأت حكومة الاتحاد السوفيتى تضع حسابات مصالحها خاصة بعد أن أخذت المشاعر تشيع لدى المواطن السوفيتى أن دول العالم الثالث أصبحت تمثل بالنسبة لبلاده « بثرا بلا قاع » !

وبدا شهر العسل فى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وأغلب دول العالم الثالث فى الانقضاء لتحل محله مغاضبات كثيرة الجأت عديدا من هذه الدول الى أن تولى وجهها شطر الجانب الآخر ٠٠ جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء لقدراتها الاقتصادية المتفوقة ، أو لسياساتها البرجماتية المحسوبة ، أو لقناعة البعض أنها لم تشارك فى الحملة الاستعمارية التى تعرضت لها بلاده ، وهى حملة كانت محسوبة بالاساس على حلفاء واشنطن الأوربيين !

واذا كان « تبدد الحلم » قد انعكس بالضعف على التجمعات التى كان ينخرط فى سلكها دول العالم الثالث ، خاصة مجموعة عدم الانحياز، فانه قد انعكس بصورة أشد بؤسا على مكانة الاتحاد السوفيتى فى هذا

العالم ، وبدأ لموسكو أنها لم تحصد من كل ما زرعت خلال العقدين السابقين سوى الندامة !

ويكل تلك المتغيرات دخل الاتحاد السوفيتي في عملية صناعة النظام الدولي الجديد ، وليس هناك بد من القول انه كان في هذه الصناعة بمثابة « الشريك الأصغر » ، ولكن حتى هذا الموقع لم تلبث العاصفة أن أطاحت به !

٠٠ نحو الباكس امريكانا !

لا يملك أى مراقب لتطورات أزمة الخليج منذ أن نشبت في مطلع أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى هذه اللحظة الا أن يلاحظ أنه كلما مر الوقت زاد تقزيم الدور السوفيتي ليس فحسب بالنسبة للأزمة بل ربما بالنسبة للسياسة الدولية على وجه الاجمال !

والقصة طويلة ومتشابكة الخيوط ٠٠

أحد هذه الخيوط متصل بالموقف السوفيتي في هيئة الأمم المتحدة ، وهو موقف فريد وغير مسبوق ، ورغم أن الموقف العراقي كان يستحيل الدفاع عنه الا أن ذلك لم يكن هو السبب في أن المندوب السوفيتي كان دائم التصويت الى جانب المشاريع الأمريكية في مجلس الأمن !

ويعلم المتابعون لتاريخ العلاقات العراقية - الكويتية أنه في أزمة سابقة بين البلدين لها بعض ملامح الأزمة الأخيرة وأن لم تكن في حدتها اتخذت السياسة السوفيتية في المنظمة الدولية موقفا مختلفا بمقدار ١٨٠ درجة !

الأزمة هي تلك التي فجرها عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ والتي أعلن فيها أيضا ضم الكويت وانها تشكل محافظة من المحافظات العراقية ، وأن لم يضع ذلك موضع التنفيذ كما فعل صدام حسين .

خلال هذه الأزمة لم يكتف الاتحاد السوفيتي بمنع أية ادانة دولية ضد العراق بل ذهب بعيدا الى حد منع الكويت من دخول هيئة الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٣ الى أن تمت الاطاحة بحكومة قاسم وجاء الحكم الجديد بسياسة توفيقية مع دولة الكويت ، ولكن العصر كان غير العصر فيما اكده مجموع المواقف السوفيتية تجاه كافة القرارات التي صدرت متعلقة بالأزمة الثانية ! (١) .

فلم يحدث أن اعترض أو تحفظ السوفيت على قرار واحد من القرارات المتعددة التي أصدرها مجلس الأمن ، ومع التسليم بأن الولايات

المتحدة الأمريكية قد استثمرت الأخطاء العراقية الفادحة فى إدارة الأزمة، ومع التسليم بأنه كانت لحكومة موسكو حساباتها الخاصة ، يبقى لهذا الموقف السوفيتى دلالة على حجم التغيير الذى أصاب العلاقتين بين الدولتين الأعظم ، وان احدهما لم تعد أعظم !

أقصى ما استطاعت أن تصل اليه السياسات السوفيتية فى هذا الصدد انها وضعت شرطا لموافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٩٠ والذى خول « للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت » استخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة ، وكان شرطا يؤكد على تآكل الدور السوفيتى كقوة عظمى !

الشرط هو اعطاء العراق فرصة أخيرة لينفذ هذه القرارات تبلى نحو الشهر والنصف ، وعلى وجه التحديد حتى يوم ١٥ يناير عام ١٩٩١ ، ومن المعتقد أن مثل هذا الشرط كان يتفق مع المصالح الأمريكية التى كانت بدورها فى حاجة لاستكمال استعداداتها العسكرية !

ومتابعة لمجموع القرارات التى أصدرها مجلس الأمن بناء على مقترحات أمريكية ولقيت التأييد الكامل من الجانب السوفيتى انما تؤكد على أن حكومة موسكو قد قبلت بالعمل تحت « المظلة الأمريكية » مما يشى بقبول ما تسعى حكومة واشنطن الى تحقيقه ، ولن يكون سوى سلام أمريكى !

يأتى بعد ذلك الخيط الثالث ممثلا فى المحاولة المحدودة من الجانب السوفيتى للعب دور بعد أن اتخذت الأزمة بعدها كصراع عسكرى، وكان هناك دواع عديدة للقيام بهذا الدور ..

فالمنطقة التى بدأ الصراع يشتعل فيها متاخمة للحدود السوفيتية ، وتفجر أى قتال فيها يمس بدرجة أو بأخرى الأمن القومى السوفيتى ، وهى حقيقة من حقائق الجيوبولوتيك الثابتة التى كان يدركها بالنسبة لهذه المنطقة حتى ساسة روسيا القيصرية الذين كانت لهم استراتيجيتهم فى الخليج منذ القرن الثامن عشر .

وكان متصورا مع احتمالات نشوب القتال أو حتى بعد نشوبه أن يكون لموسكو سياسة أكثر نشاطا ، ومع ما قيل من تملل فى صفوف الجيش الأحمر واعتراضات فى صفوف الحزب ، ولكل منهما ما يبرره فان الجهد السياسى الذى قامت به دوائر الكرملين قد اقتصر على عدد من الرحلات التى قام بها « بريماكوف » المبعوث الشخصى للرئيس السوفيتى، الى بغداد وبعض العواصم العربية والأوربية وهى رحلات لم تمنع

استمرار عجلة الأحداث على النحو الذى انتهى بالحرب لتفرض انتصارا حاسما لقوى الائتلاف مما مهد لفرض الباكس امريكانا !

ويثير الدهشة أنه خلال تلك الفترة السابقة على الحرب فان فرنسا، وهى عضو فى الائتلاف الدولى ، قد بذلت من محاولات وضع العصى فى عجلة الهيمنة الأمريكية على ادارة الأزمة أكثر مما استطاع السوفيت أن يفعلوا ، وهى محاولات بدت فى جانب منها فى المساعى الفرنسية للوصول الى حلول سلمية للمشكلة ، فقد كان الفرنسيون يدركون تماما ما سوف يترتب على ذلك من هيمنة على مجريات صنع السلام بالشروط الأمريكية، وبدت فى جانب آخر فى الرفض الفرنسى بوضع قواتها تحت قيادة شوارسكوف وان كانت قد اضطرت فى نهاية الأمر أن تنسق معه !

تأتى بعد ذلك الجهود السوفيتية خلال فترة الحرب الجوية ، وهى الجهود التى اثمرت فى النهاية ، وبعد رحلات طارق عزيز الى موسكو بقبول صدام حسين الانسحاب من الكويت ، ولكن كان الوقت متأخرا للغاية ، وحتى لو لم يكن متأخرا فلم يكن الأمريكيون مستعدين لقبول دور سوفيتى فى المشكلة بعد أن وصلت الى هذا الحد ، وهو الدور الذى يمكن أن يسمح لحكومة موسكو بلعب دور فى صياغة عالم ما بعد العاصفة وهو الدور الذى عزم الأمريكيون على القيام به وحدهم ، ومن ثم فقد مضوا فى طريقهم لا يلوون على شيء ، وتتجاهل حكومة موسكو ما جرى، ويصرح ساستها بأنه لن يؤثر شيء على علاقات بلادهم مع الولايات المتحدة !

واذا كانت هناك محصلة لتأثير موقف صدام حسين اللامنطقى على مستوى المواقع الدولية فقد كانت بالايجاب قطعاً بالنسبة لواشنطن ، وكانت بالسلب يقينا بالنسبة لموسكو الأمر الذى لا نعتقد معه أن الحكومة السوفيتية سوف تغفره للرجل طالما بقى فى سدة الحكم !

يبقى بعد ذلك رصد تأثير العاصفة على دول العالم الثالث ، وبخاصة المنطقة العربية ، فنحن أن ما يجرى الآن من شخوص هذه الدول على اختلاف نظمها الى تحركات الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة ما بعد الأزمة سعيا لحل ما اصطلح على تسميته بمشكلة الشرق الأوسط وحفوت الاهتمام بالدور السوفيتى أو حتى بدور أوربا الغربية الأمر الذى كان العرب يعولون عليه كثيرا قبل العاصفة ، انما يعبر عن بداية شيوع القناعة بأن « السلام » اذا جاء فلن يجيء الا عبر واشنطن وهو أمر كان محل انتقاد شديد وعادل فى مرحلة تاريخية سابقة !

باختصار فقد أكدت الممارسات السياسية والعسكرية لكافة الأطراف
تجاه العاصفة أن العالم المعاصر مقبل على حقبة تاريخية لا يملك الا
توصيفها بحقبة « السلام الأمريكى » بكل ما يترتب على هذه الحقيقة من
نتائج يستحيل تجاهلها !

حواشي الفصل الحادى عشر

- (١) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى - دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ .
- (٢) نص قرار مجلس الأمن باستخدام القوة بعد ١٥ يناير ١٩٩١ (ملحق ١٥) .

الفصل الثانى عشر

حصاد العاصفة

(٣)

ديپلوماسية القاذفات والتدخل لأسباب انسانية !

كان المعتقد أن تدخل الدول الكبرى فى شئون الدول المتوسطة أو الصغيرة تحت دعاوى انسانية Humanitarian Intervention لا يمثل أكثر من ذكريات تاريخية فى العلاقات بين الطرفين تنتمى الى العصر الامبريالى حتى جاءت العاصفة فاذا بالذكريات تنبعث من أكفانها ولو بشكل مختلف لتمثل تهديدا متجددا من القوى الكبرى للتدخل فى شئون الدول الصغيرة ، ولهذا قصة ..

والقصة من فصلين ، بدأ أولهما منذ العقد الثانى من القرن التاسع عشر واستمر بشكل أو بآخر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، أى لنحو قرن من الزمان لم ينته الا وكانت أوروبا قد أقامت امبراطورياتها الاستعمارية الشهيرة ، وقد استمرت الدعاوى الانسانية تمثل حجر زاوية فى هذا البناء !

الفصل الثانى يرفع الستار عنه الآن فى أعقاب العاصفة ، وتأتى الدعاوى الانسانية هذه المرة مستترة بأغطية جديدة ولكن لتحقيق أهدافا قديمة ، الأمر الذى ينبغى أن يتوفر مفكرو الدول الصغيرة على دراسته والتحذير من الانسياق وراء هذه الدعاوى لأنها تسعى فى نهاية الأمر الى تحقيق أهداف سياسية شأنها فى ذلك شأن شقيقاتها التى تم الترويج

لها خلال القرن التاسع عشر ، وتؤكد دلائل كثيرة على هذه الحقيقة .

ورغم ما نقول به من اختلاف الظروف التاريخية فى كل من المرتين فإن هذا الاختلاف لا ينفى وجود أكثر من وجه للتشابه ، ربما يكون أهمها أنه فى المرتين تم تنفيذ هذه السياسات باستخدام التفوق العسكرى ، فى المرة الأولى باستخدام التفوق البحرى مما أشاع تعبير « دبلوماسية البوارج » كأحد التعبيرات السياسية لذلك العصر ، وفى هذه المرة باستخدام التفوق الجوى مما يحق لنا معه القول بأن الدول الكبرى تعتمد الآن الى استخدام ما يمكن تسميته « دبلوماسية القاذفات » !

ولفهم ما يجرى فى الفصل الذى يرفع الستار عنه الآن يتطلب الأمر نظرة الى ما جرى خلال الفصل الأول .

الدعوى الإنسانية وصناعة الامبراطوريات الاستعمارية :

أول ظهور للتدخل الأوروبى فى شئون بلاد العالم تذرعا بدعوى إنسانية حدث خلال القرن التاسع عشر ولأسباب لا صلة لها بهذه الدعوى !

هذا الظهور حدث فيما يسمى بحركة مناهضة الرق Anti Slavery Movement ، وهى حركة لم تكن تعبر عن اهتمامات إنسانية بالبشر بقدر ما كانت تعبر عن متغيرات اقتصادية هزفتها أوروبا وبدأت فى بريطانيا التى كانت أول من عرف هذه المتغيرات .

فتجارة الرقيق التى شارك فيها الأوربيون الذين أسهموا فى الحركة الاستعمارية ، والتى استمرت من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ، سواء كانوا من البرتغاليين أو الأسبان أو الهولنديين أو الانجليز أو الفرنسيين ، وهى التجارة التى غيرت من الطابع الديموجرافى لعدد من القارات . هذه التجارة لم يعد لها ثمة حاجة نتيجة لانتقال الاقتصاد الأوروبى من عصر الانقلاب التجارى الى عصر الانقلاب الصناعى فيما بدأ فى القرن الثامن عشر واستقر فى القرن الذى يليه .

وبعد أن كان البشر ، خاصة من الأفريقيين ، فى العصر الأول مجرد سلعة من سلع عديدة يتم الاتجار فيها ، فانهم فى عصر الصناعة أصبحت لهم مهمة أخرى . كان مطلوبا أن يتحولوا الى منتجين لمواد خام تطلبها المصانع الجديدة ومستهلكين يصنعون أسواقا لانتاجها . بمعنى آخر كان مطلوبا أن يبقى البشر خارج أوروبا حيث هم !

رمى أحضان هذا التغير الاقتصادى بدأت تتزايد الدعوة لمكافحة تجارة الرقيق ، والتي كانت تتعاطم تبعا لدرجة التغير ، وهى دعوة لقيت كل تأييد سواء من الاحتكارات الصناعية الجديدة أو من الحكومات التى كانت تمثلها •

ومع هذا الشق من النشاط ذى المظهر الانسانى كان هناك الشق الآخر ممثلا فى الارساليات التبشيرية التى أخذت فى التغلغل فى افريقيا وآسيا ، والتي ادعت أنها تقوم « بمهمة تحضيرية » بين شعوب هذا العالم ونقل شعوبها من الطابع البدائى الذى تعيشه الى عالم العصور الحديثة، ويعترف الأوروبيون أن هدف هذه الارساليات لم يكن تنصير تلك الشعوب بقدر ما كان اعدادها لتقبل الحكم الأوروبى ، سواء ينشر اللغة أو بتدريهم على الحد الأدنى من القدرة على التعامل مع الحكام الجدد ، وتعويدهم على أنماط استهلاكية يكونون معها فى موقع القدرة على استهلاك الانتاج المتزايد للمصانع المتنامية !

ومن هذا الباب «الانسانى» دلف رجال المال والسياسيون والعسكريون ليصنعوا أكبر الامبراطوريات فى التاريخ الحديث ، ويلاحظ أنه كلما كان الصوت الانسانى أعلى كانت الامبراطورية أكبر ، حتى ان بريطانيا التى بكرت فيها حركة أصحاب النزعة الانسانية The Humanitarians كانت صاحبة « الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس » !

تدعوا بالدعوى الانسانية سارت عملية بناء الامبراطوريات فى اتجاهين ، أولهما ، بالتدخل المباشر فى البلاد التى يؤتى منها بالرقيق فى افريقيا على وجه التحديد حيث تغلغت الحملات تمولها الشركات ويقودها المكتشفون والمبشرون وترعاها جمعيات مكافحة الرق ، وثانيهما : بشكل غير مباشر فى الدول المتوسطة والصغيرة التى كانت تستورد الرقيق أو تتاجر فيه ، وقد حدث هذا التدخل على نطاق واسع خلال نفس القرن وتدخل المتدخلون أساسا بالحجة الانسانية ، بمنع هذه التجارة غير الانسانية ، وان كان التدخل ذو الرداء الانسانى قد تم بالحديد والنار وذلك من خلال تهديدات السياسة وتحركات سفن الأسطول فيما اتفق على تسميته بديبلوماسية البوارج !

أما بالنسبة للتدخل المباشر فقد ضاعت ضحية له أغلب افريقيا ما جنرب الصحراء ، حتى أنه لم تأت الحرب العالمية الأولى الا وكانت كل أراضيها ، باستثناء الحبشة ، تشكل أجزاء من الامبراطوريات الأوربية ، البريطانية والفرنسية والايطالية والبرتغالية والاسبانية •

ولعل أهم ما يستلفت النظر هنا أنه رغم كل الدعاوى الانسانية التى تشرت بها عمليات التغلغل الأوربى فى افريقيا فانه وبمجرد استقرار الأنظمة الامبريالية فى سائر أنحاء القارة حتى بدأت الممارسات الخالية من أية نوازع انسانية !

بدا ذلك على الأقل فى وجهين من وجوه هذه الممارسات ٠٠ السخرة والتفرقة العنصرية ٠ وكأنا من الناحية الانسانية بمثابة استمرار للاسترقاق ولكن بمسميات أخرى !

فاذا كان الاسترقاق يسعى الى الحصول على الجهد البشرى دون مقابل فان السخرة كانت تؤدى الى نفس النتيجة ، ولا نجد ثمة فارق يذكر بين حال الأرقاء الذين كانوا يعملون فى مزارع الولايات الجنوبية فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى تم إلغاء الرق فى مطلع ستينيات القرن الماضى من خلال مبادرة ابراهام لنكولن الجريئة ، وبين « الأحرار » العاملين فى حقول المطاط والكافور والقطن وغيرها من المحاصيل النقدية فى القارة السوداء ، وهم بذلك كانوا مجرد أحرار بالاسم (١) ٠

واذا كان الاسترقاق يفرق بين السادة والعبيد بحيث يحصل الأولون على كل الثمار ولا يحصل الأخيرون الا على ما يقيم الأود أو يحفظ الحياة ، فهو نفس ما يحدث من جراء تطبيق نظم التمييز العنصرى من خلال كل ما يصحب هذه النظم من معازل ومن حرمان للاغلبية المقهورة من أبسط الحقوق الانسانية فى الخدمات أو فى الوظائف أو أى شكل من أشكال تكافؤ الفرص ، بمعنى آخر ان مجتمعات التمييز العنصرى تبقى من الناحية الواقعية مجتمعات سادة وعبيد ، حتى وان اتخذت مسميات أخرى ٠

ويستلفت النظر ثانيا أن الجماعات ذات النوازع الانسانية والتى أقامت الدنيا وأقعدتها من أجل إلغاء الرق قد صمتت ولوحت غير قصير عن مثل تلك الممارسات التى كانت تصل أحيانا فى قسوتها الى حد يتجاوز كثيرا ممارسات السادة تجاه عبيدهم التى كان يحكمها على الأقل قدر من الحرص على حياة هؤلاء العبيد !

ويستلفت النظر ثالثا ان رجال الارساليات التبشيرية الذين ذهبوا الى القارة السوداء باعتبارهم رسل الانسانية والتحضير لم يلعبوا دورا يذكر فى مواجهة عمليات الاستغلال الانسانية من جانب الرجل الأبيض لأبناء الشعوب الافريقية ، رغم كل الادعاءات بما تحدثوا عنه كثيرا عن « رسالة الرجل الأبيض » نحو تحضير هؤلاء !

باختصار فاذا كان لعصر الانقلاب التجارى ارقاؤه فقد كان لعصر

الانقلاب الصناعى عبيده ، وان دور حركات جماعات الدعاوى الانسانية لم يزد عن العمل لاتمام النقلة فى التعامل بين السادة والعبيد ، بمفهومه الاقتصادى ، وفقا للمتغيرات التى شهدتها أوروبا !

هذا عن التدخل المباشر بذرائع انسانية فى مناطق صيد الرقيق والتى تركزت بالأساس فى القارة الافريقية ، أما عن التدخل غير المباشر فقد انطلق الى أماكن أخرى واستخدم أدوات مختلفة ، الا أن هدفه فى النهاية كان نفس الهدف !

الأماكن الأخرى تركزت هذه المرة فى العالم العربى الاسلامى ، أى فى تلك المنطقة الوسط بين القارة الافريقية ذات الطابع البدائى وبين أوروبا بكل ما أنجزته من تقدم حضارى ، ولم يكن بالإمكان أن يتعامل الأوروبيون مع شعوب ودول هذا العالم بنفس الأساليب والأدوات التى استخدموها مع القبائل الافريقية ، وكانت الأساليب والأدوات الجديدة ذات طابع سياسى وعسكرى .

الطابع السياسى ظهر فى الضغط على حكومات بلاد ذلك العالم لعقد معاهدات تتعهد فيها تلك الحكومات بالغاء تجارة الرق فى أراضيها ، متذرة فى ذلك بالضغوط التى تمارسها الجماعات الانسانية عليها ، خاصة جماعات مناهضة الرق .

ويمكن القول أنه لم يكد ينجو بلد واحد من بلاد هذا العالم من عقد مثل هذه المعاهدات وان كانت قد تركت بصماتها على وجه الخصوص فى كل من الخليج الذى عقدت بريطانيا مع أغلب اماراته العربية مجموعة من المعاهدات بدأت عام ١٨٤٧ ، ومصر بالمعاهدة المشهورة عام ١٨٧٧ ، وكانت فى مجموعها تتسويجا للتدخل البريطانى فى شئون تلك الدول (٢) .

وقد تبع ذلك اجراء ان كانا فى حقيقتهما يشكلان لونا من التدخل فى شئون تلك الشعوب والدول .

الاجراء الأول بانتحال صلاحيات المراقبة فى المياه الاقليمية لتلك الدول بكل ما يستتبع ذلك من توقيف السفن المشتبه فيها والقبض على ملأحياها ومحاكمتهم اذا ما ثبت أن جانباً من حمولة سفنهم من العبيد ، وتقديم الاحتجاجات للحكومات المعنية .

الاجراء الثانى باجبار حكومات بعض هذه البلاد على انشاء ادارة ضمن اداراتها لمكافحة الرق ، وكان يرأس هذه الادارة فى العادة أحد البريطانيين الذى كان يدس أنفه فى شتى شئون الحكومة تحت دعوى اتصالها بمهمته الانسانية !

أما الطابع العسكرى فقد كان يبدو فى الدور الذى كانت تقوم به الأساطيل الحربية من تدخلات فى شئون الدول التى وقعت المعاهدات تحت دعوى العمل على وضعها موضع التطبيق ، وهو دور كان يبلغ فى كثير من الأحيان الى حد قدوم هذه الأساطيل الى الموانئ مهددة بقصفها تحت ادعاء الخروج عن بنود المعاهدات المعقودة ، ويلاحظ فى هذا الصدد أن الأمر وان كان قد بدأ تحت مظلة الدعاوى الانسانية ، فإنه لم يلبث أن تحول الى سياسة مقررة تستخدمها القوى البحرية للسوى نزاع الحكومات العربية والاسلامية لتحقيق أهداف لا صلة لها بهذه القضايا .

يلاحظ أيضا أنه بعد أن كان التدخل لأسباب انسانية قد بدأ بتقسية منع الرقيق فإنه لم يلبث أن اتسع ليشمل جوانب أخرى . .

كان أظهر هذه الجوانب الدعوة لاصلاح السجون فقد ظهرت جماعات جديدة ، فى بريطانيا أيضا ، تطالب بحسن تغذية السجناء والتأكد من نظافة زنازينهم وعدم تكبيلهم بالسلاسل والعمل على وقف المقولة التى كانت شائعة وقتذاك بأن داخل السجن مفقود وخارجه مولود !

وقد انبرى ممثلو بريطانيا فى تلك البلاد يتحرون عن أحوال سجونها ويتقدمون بالاحتجاجات والمطالبات لاصلاحها مما كان يمثل بابا آخر للتدخل فى شئونها بالذرائع الانسانية !

وتنتهى هذه التدخلات بوقوع شعوب هذا العالم فى القبضة الامبريالية مما شكل عصرا بأكمله لم ينته الا بعد الحرب العالمية الثانية حين أسدل على هذا الفصل الستار ، وتصور الكثيرون أنه الفصل الأول والأخيرة فى « التدخل لأسباب انسانية » ، ولكنه لم يكن كذلك !

التسييس الثانى للدعاوى الانسانية :

هناك صلة وثيقة بين مجموع المتغيرات التى شهدتها العالم خلال عقدى السبعينات والثمانينات وبين العودة الى استخدام الدعاوى الانسانية فى السياسة .

فمن ناحية لم تعد هذه الدعاوى تمثل تهديدا للمصالح الغربية فى العالم ، وهو ما كان يمكن أن يحدث خلال العصر الامبريالى ، فأغلب المستعمرات كانت قد حصلت على استقلالها ، والنظم العنصرية قد انحسرت ولم يبق لها وجود سوى فى جنوب افريقيا والتى بدأ خلال العقد الأخير أنها تتآكل يوما بعد يوم . ربما كان الاستثناء الوحيد فى هذه المنظومة هو اسرائيل ، ولها قصة مع تسييس الدعاوى الانسانية .

ولعل هذه القصة هي التى صنعت المشاهد الأولى من الفصل الثانى
من التدخل فى شئون الدول تحت دعاوى إنسانية ٠٠

فقد تصاعدت خلال هذين العقدين الحملة على الاتحاد السوفيتى
بتهمة اضطهاد الأقليات ، وعلى وجه الخصوص الأقلية اليهودية التى
استمرت حكومة موسكو لفترة غير قصيرة تتبع حيالهم سياسة « اغلاق
الأبواب » وعدم السماح لهم بالهجرة الى الخارج ، خاصة الى اسرائيل .

بمعنى آخر كانت اسرائيل بين خيارين ، اما أن تشجع الدعاوى
الانسانية بكل ما يتسرب على ذلك من ضغوط متزايدة على الاقتصاد
السوفيتى تؤدى فى نهاية الأمر الى نزح أغلب اليهود السوفيت الى
اسرائيل ، واما أن تسعى الى رفض هذا الاتجاه بل وتحاربه حتى لا تقع
تحت ضغوط العالم نتيجة لممارساتها اللانسانية تجاه الفلسطينيين فى
الأراضي المحتلة ، وقد قبلت بالخيار الأول !

على الجانب الآخر شهد هذان العقدان تعاظم الدعوة فى الغرب
الى نفس السياسة ٠٠ تسييس الدعاوى الانسانية لأنها كانت تحقق
مصالحه ، وعلى أكثر من مستوى .

المستوى الأول خاص بالصراع مع الكتلة الشرقية وكان واضحا
أن هذه الدعوة سوف تؤدى فى النهاية الى اضعاف هذه الكتلة ٠٠

فقد استهدفت هذه الدعوة فى جانب منها الأنظمة الشيوعية داخل
دول الكتلة على اعتبار أن نظام الحزب الواحد مما يناقض حقا أساسيا
من حقوق الإنسان السياسية ، وقد نجحت هذه الدعوة بالفعل فى
إنهاء الحكم الشيوعى فى أغلب دول الكتلة الشرقية بما ترتب على ذلك من
الانتهاء الفعلى لها باعتبارها القوة الأساسية التى تواجه الغرب !

أكثر من ذلك فقد طالت الدعوة الاتحاد السوفيتى نفسه ومن خلال
مسالك عديدة كان أهمها تشجيع دعاة حقوق الإنسان فى داخله ممن
أسموا بالمنشقين الذين أصبحوا أبطالا فى الغرب من أمثال « زخاروف »
وغيره ، أو العمل على إنهاء سياسة الأبواب المغلقة تجاه الأقليات ، وهى
سياسة استفاد منها اليهود وإن كانت على الجانب الآخر بدأت تصنع
مشاكل لا نهاية لها لحكومة موسكو مثل مشكلة الأقلية الأرمنية فى
أذربيجان مما يؤدى الى مزيد من أسباب الضعف للاتحاد السوفيتى ، وهو
المطلوب بالضبط !

المستوى الثانى خاص باتاحة مبررات التدخل فى شئون دول العالم

الثالث ، ولما كان معلوما أن ممارسات الأنظمة السياسية لهذه الدول حافلة بأسباب عدم الاكتراث بحقوق الانسان بالمفهوم الغربى ، فقد كان تصعيد الدعوة لهذه الحقوق يتيح الفرصة لتعرية هذه الأنظمة ، من جانب ووضعها تحت سلاح الضغط الذى قد يصل فى بعض المناسبات الى التشهير أو حتى الابتزاز من جانب آخر !

بمعنى آخر أنه من خلال هذا التصعيد فليس أمام حكومات أغلب دول العالم الثالث الا ايثار السلامة من خلال العمل على تجنب أية مواجهة مع الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع ، ان لم يصل الأمر الى السعى لاسترضائها !

ولا شك أن مثل هذه الورقة الرابعة من أوراق الضغط السياسى فى أبهى الغرب قد سلبت العديد من زعامات دول العالم الثالث ارادتها الوطنية !

ويبدو مدى التحول الذى أصاب فكرة حقوق الانسان فيما بين عقدي الخمسينات والستينات والعقدين اللذين تليهما من خلال تتبع قرارات لجنة حقوق الانسان فى الأمم المتحدة ..

فبينما كانت هذه القرارات خلال العقدين الأولين تنصب على ادانة الممارسات الاستعمارية التى كان يرتكبها الغرب أو من يمثلته تجاه شعوب العالم الثالث ، فان هذه الادانة بدأت فى الاتجاه خلال العقدين الأخيرين نحو دول هذا العالم أو دول الكتلة الشرقية لانتهاكاتها لهذه الحقوق ، وتضائل النصيب الغربى منها الى حد بعيد !

وفى ظل هذا التطور هبت العاصفة وحدث ما استتبعها من انتفاضات داخل العراق ضد حكومة صدام حسين ، وجرت هذه السابقة الفريدة فى القرن العشرين .. سابقة التدخل العسكرى فى شئون دولة مستقلة تذرعا بالدعاوى الانسانية ، ولم يأت هذا التدخل غريبا عن السياق العام لتسييس تلك الدعاوى فيما استمر يجرى خلال العقدين السابقين ، كما لم يأت بعيدا عن تطورات حرب الخليج نفسها ..

فالقرار ٦٨٨ الصادر فى ٥ أبريل عام ١٩٩١ والذى أدان القمع العراقى للسكان المدنيين وأصر على أن تسمح العراق بتوفير منفذ «للتنظيمات الدولية ذات الطابع الانسانى» لمساعدة أولئك الذين يحتاجون لللون من العراقيين .. هذا القرار لم يأت منبت الصلة بمجموع القرارات السابقة عليه والتى اتخذها مجلس الأمن والتى تم تنفيذها بالقوة نتيجة للعاصفة (٣) !

وبالرغم من أن هذا التدخل بدأ بشكل غامض نتيجة لدعوة حكومة لندن ، ولها سوابق فى هذا المضمار ، إلا أنه مع مرور الوقت أخذت تتضح ملامحه ..

فهو من ناحية استثمر حالة الهزيمة العسكرية التى أوقعها الائتلاف بالعراق وكان يعلم أن حكومة بغداد لن ترفع يدا أمام احتلال جزء من أراضيها بالقوة العسكرية ، حتى مع العلم بأن هذا الجزء لم يكن ميدانا للقتال فى الحرب التى نشبت !

وهو من ناحية أخرى قد استثمر الصورة القبيحة التى صنعها صدام حسين لنظامه بغباء منقطع النظير ليرسى سابقة قد تصطبى بها فيما بعد شمعوب العالم الثالث .

وهو من ناحية ثالثة قد استفاد من حالة القلق الطويلة التى ظلت تسيطر على الاقلية الكردية فى العراق ، وهو يفتح بذلك بابا للتدخل فى الدول ذات « الأقليات القلقة » وهى دول تنتشر فى العالم الثالث على نحو ملحوظ .

وهو من ناحية أخيرة قد بدأ بالاحتلال العسكرى لمنطقة محدودة ، ثم سعى بعد ذلك لتوسيع هذه المنطقة ، ليس لهدف سوى اذلال النظام العراقى حتى النخاع !

باختصار فإن دوائر بعينها فى الغرب ، واستثمارا لبعض حصاد العاصفة ، قد صنعت سابقة التدخل العسكرى فى إحدى دول العالم الثالث ، وهى سابقة على هذا العالم أن يمنع تكرارها !

حواشي الفصل الثاني عشر

USSR. ACADEMY OF SCIENCES-INSTITUTE OF AFRICA (١)
A HISTORY OF AFRICA 1918-1967.

(٢) نص معاهدة ١٨٧٧ - انظر ملحق رقم (١٦) .

(٣) نص القرار ٦٨٨ في ٥ ابريل ١٩٩١ - انظر ملحق رقم (١٧) .

الملاحق

- ملحق رقم (١) معاهدة لندن ١٨٤٠ وفرمان فبراير ١٨٤١
- ملحق رقم (٢) قرار الجامعة العربية عام ١٩٦١ بإرسال قوات الى الكويت
- ملحق رقم (٣) قرارات مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩
- ملحق رقم (٤) قرارات مجلس الأمن بإدانة الاحتلال العراقي للكويت
- ملحق رقم (٥) نص الاتفاقية المصرية التركية عام ١٩٠٦
- ملحق رقم (٦) نص اتفاقية الحدود الكويتية عام ١٩١٣
- ملحق رقم (٧) خريطة للحدود الكويتية
- ملحق رقم (٨) نصوص الخطابات المتبادلة عام ١٩٣٢
- ملحق رقم (٩) نص مقال د . فيصل عبد الرحمن على طه
- ملحق رقم (١٠) اتفاقية ١٨٩٩
- ملحق رقم (١١) أمر ناظر الداخلية المصري ١٨٩٩
- ملحق رقم (١٢) أمر ناظر الداخلية المصري ١٩٠٢
- ملحق رقم (١٣) صورة للخريطة المرفقة باتفاقية عام ١٩٢٥
- ملحق رقم (١٤) خريطة الحدود المغربية عام ١٩٦٣
- ملحق رقم (١٥) قرار مجلس الأمن باستخدام القوة بعد ١٥ يناير عام ١٩٩١
- ملحق رقم (١٦) نص معاهدة الرقيق عام ١٨٧٧
- ملحق رقم (١٧) نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ ابريل عام ١٩٩١

الملاحق

ملحق رقم (١)

الملحق الأول

معاهدة لندن

وفاق

مبرم فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ فيما بين الباب العالى من جهة
ودول بريطانيا العظمى واوستريا (النمسا) وبروسيا وروسيا من جهة
أخرى - متعلقا باعادة السلم فى الشرق ..

بسم الله الرحمن الرحيم ..

أما بعد : فانه حيث سأل جلالة السلطان جلالة ملكة بريطانيا
العظمى وايرلاندة وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا (المجر) والبوهام
(بوهيميا) وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر الروس مساعدتهم
ومعاونتهم فى حالة المصاعب التى ألت بالباب العالى بسبب الأعمال
العدوانية التى أبداهها محمد على باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد
الدولة العثمانية فى حقوقها واستقلالية عرش سلطنتها . وبناء على
ذلك فقد اجتمع الملوك البادى ذكرهم ، وبالنظر لشعائر الولاء الكائنة فيما
بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ، ولما هم ميالون اليه من الرغبة
فى حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها ، اذ أن فى ذلك ما يوجب
استتباب السلام فى أوروبا . وقيامها بما تعهدوا به بموجب التحريرات
المسلمة للباب العالى بواسطة سفرائهم فى الآستانة وتاريخها ٢٧ يوليو

قراءات - ١٤٥

سنة ١٨٣٩ . ولما كانت رغبتهم جميعا منع سفك الدماء الذى ربما تسببه مداومة الحوادث العدوانية التى انتشرت أخيرا فى سوريا بين حكومة الباشا المشار اليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة . لذلك قررت الدول المشار اليها والباب العالى قصد الوصول للغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الوفاق بينهم جميعا - فعينوا من قبلهم مندوبين مرخصين هم ٠٠ الخ . وبعد أن تبادل المرخصون المذكورة أسماؤهم بالأوراق المؤذنة بانتدابهم لعقد الوفاق فتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها .

المادة ١

حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا والبهام وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب ربطه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها الى محمد على باشا ، وهى تلك الشروط المبينة فى العقد الملصوق بهذا الوفاق - تعهدت الدول المشار اليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها حقها فى أن تتصرف فى هذا الأمر بما فى امكان كل منها اجراؤه من الوسائط دون الوصول الى الغاية المذكورة .

المادة ٢

إذا لم يقبل محمد على باشا اجراء الصلح على الصورة التى يعلنه الباب العالى بها بواسطة جلالة الملوك المشار اليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفق عليه من التدابير وما يقررونه من الاجراءات لكى يتحصلوا على تنفيذ هذا الصلح . وحيث أن فى هذه الأثناء طلبت الحضرة السلطانية الفخيمة من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام اليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحرا بين مصر وسوريا ومنع ارساليات العساكر والخيول والأسلحة والذخيرة الحربية على اختلاف أنواعها من احدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد جلالة الملوك البىادى ذكرهم باصدار أوامرهم الى قواتهم البحرية فى البحر المتوسط لأجل هذه الغاية . وقد وعد جلالتهم فضلا على ما ذكر بأن يعطى رؤساء

أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائط وباسم المحالفة المنوه عنها كافة . ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة السنية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم لملكهم .

المادة ٣

وإذا وجه محمد على قواته البحرية نحو الاستانة بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور ، فالملوك المشار اليهم متفقون اذا مست الحاجة على طلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته اذا طلب ذلك منهم بواسطة سفرائهم في الاستانة فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلا عن ذلك أن القوات التي سترسلها اندول المشار اليها للأماكن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى في تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تريد بقاءها فيها . ومتى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتسحب حينئذ كل دولة قواتها فترجع جميعها الى حيث أتت اما في البحر الأسود واما في البحر المتوسط .

المادة ٤

وقد تقرر بنوع خصوصي أن مساعدة الدول في العمل المذكور في البند السابق ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار اليها وقتيا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد على باشا لا تعتبر الا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار اليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها في الظرف المحكى عنه وحده دون سواه . وعلى ذلك قد اتفقت الدول البادى ذكرها بأن اجراءاتها آنفة الذكر في الظرف المبحوث فيه لا تنفي أصالة القاعدة القديمة التي سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القديم من الدخول في مضيق القسطنطينية والطونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الوفاق أنها فيما خلال الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار الاجراء بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة . وما دام الباب بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية في مضيق خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقرت جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلانده وملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وملك بروسيا وقيصر روسيا باحترام عزم الحضرة السلطانية فيما كان مختصا بالقاعدة آنفة الذكر وباتباع الاجراء على مقتضاها .

المادة ٥

سيجرى التصديق على هذا الوفاق ويتبادل فى لوندرة فى ظرف شهرين أو فى أقرب من ذلك ان أمكن . وعلى ذلك أمضى المرخصون هذا الوفاق وأمهروه بأختامهم .

الامضاءات

بالمرستون . نيومان . بولاو . برناو . شكيب .

عقد

مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم فى لوندرة فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بين دولة بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى .

عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد على باشا بشروط الصلح الآتية ونقلها اليه .

البند الأول

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد على باشا ثم الى أولاده من صلبه باشاوية مصر بالتوارث بينهم ووعدت جلالتها أيضا بأنه تسمح لمحمد على باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتوليته قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا . . على أن الحضرة السلطانية فى عرضها ذلك على محمد على باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبل ما عرضه عليه فى بحر عشرة أيام من اعلانها فى الاسكندرية بواسطة مأمور ترسله جلالتها يسلمه محمدعلى فى نفس الوقت التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالانجلاء حالا عن بلاد العرب والبلاد المقدسة الواقعة فيها الجزيرة كندية (كريت) .

الملحق الثانى

صورة

الخط الشريف الهمايونى المانح محمد على ولاية مصر بطريق

التوارث تحت شروط معلومة ٠٠ مؤرخ فى ١٣ فبراير سنة

١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٦ ٠٠٠

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات
أمانتكم وصدق عبوديتكم الشاهانية ولصلحة بابنا العالى ٠ فطول
اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة ادارتها لكم من مدة
مديدة لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة
فى ادارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق
جديدة فى تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم فتقصدون فى الوقت نفسه
احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا التى امتزمت بها فى
أولادكم - وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية ٠٠
ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى
بيانها ٠ متى ما خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تنتخبه
سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور وتجرى هذه الطريقة نفسها بحسب
أولاده وهلم جرا ٠٠ اذا انقرضت ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء
عائلتكم الذكور حق أيا كان فى الولاية المذكورة ٠ على أن حق التوارث
الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقبا أعلى من رتبة سائر الوزراء
ولقبهم ولاحقا فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه ٠ وجميع
أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادرة عن كلخانة وكافة القرائين

الادارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابية يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضا • وكل مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى ولكن لا يكون أهالى مصر وهم بعض رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية • يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية وريع الإيرادات الناتج من الرسوم الجمركية ومن باقى الضرائب التى تتحصل فى الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شئ ويؤدى الى خزينة بابنا العالى العامرة والثلاثة الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والادارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزومة مصر بتقديمها سنويا الى البلاد المقدسة مكة والمدينة • ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدىء من عام ١٥٢٧ هـ من يوم ١٢ فبراير ١٨٤١ • ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنهم فى مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلية ونوع الظروف التى ربما تجد عليها •

ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية • ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لما فى ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة ، اقتضت إرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة فى ضربخانتنا العامرة بالأستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها • ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة على داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد • ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى كاسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزداد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين • على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية • بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة ، فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا فى مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة فى الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبتدئوا فى الخدمة فيحفظ منها ثمانية

عشر ألف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل في ذلك مواجب الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى في مصر ثلاثة الاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والأربعمائة يرسلون الى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة الى هذا الطرف ومن الجنود الباقية في مصر يرجعون الى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية . ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة للمبوسات العساكر فلا بأس في ذلك فقط يجب ألا تختلف هيئة الملابس والعلامم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان وعلامم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلامم رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم . أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين اليها راجع لارادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعدا سفنا حربية الا باذننا الخصوصى . وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه ففى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط وجب ابطال هذا الامتياز والغاؤه للحال . وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى لكى تقرروا أنتم وأولادكم قدر احساننا الشاهانى فتعتنون كل الاعتناء باتمام الشروط المقررة فيه وتحمون أهالى مصر من كل فعل اكرامى وتكلفون امنيتهم وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية واخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم .

(مأخوذا عن فيليب جلاذ : قاموس الادارة والقضاء ،

المجلد الخامس)

ملحق رقم (٢)

الرسالتان المتبادلتان

بين سمو أمير دولة الكويت والأمين العام

بشأن وضع قوات أمن لجامعة الدول العربية في الكويت

غرة ربيع الأول ١٣٨١

الموافق

١٢ من أغسطس (آب) ، ١٩٦١

رسالة

من الأمين العام لجامعة الدول العربية

الى حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت

بشأن

وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت

والترتيبات الخاصة بها

حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح

امير دولة الكويت المعظم

تحية طيبة • وبعد

فأتشرف بأن أبعث الى سموكم بهذه الرسالة فى شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت • وهى هيئة تابعة لجامعة الدول العربية، أنشئت بموجب السلطات المخولة لنا بقرار مجلس الجامعة فى جلسته المعقودة فى العشرين من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ ، واستنادا الى حق مجلس الجامعة فى انشاء ما يراه من لجان وهيئات •

وأود أن أشير أيضا الى نص المادة الرابعة عشرة من الميثاق ، التى توفر المزايا والحصانات الدبلوماسية لهيئات الجامعة ومنشأتها وموظفيها ، وهى المزايا والحصانات المبينة فى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التى وافق عليها المجلس بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٣ م • وإلى السوابق الدولية والقواعد العامة فى القانون الدولى ومقتضيات التقاليد العربية الماثورة •

وغنى عن البيان أن هذه القوات وقتية توجد بأراضى الكويت استجابة لطلب سموكم ، كما انها تنسحب منها فى أى وقت تطلبون انسحابها ، وبالطريقة التى يتم عليها الاتفاق بيننا •

وبناء على ما تقدم ، أعرض فيما يلى الأسس التى ارتأيتها فى الوقت الحالى لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها فى الكويت • فاذا وافقتم سموكم على ما تضمنته هذه الرسالة فانها هى وردكم عليها بالموافقة يكونان بمثابة اتفاق مبرم فى هذا الشأن بين جامعة الدول العربية وحكومتمكم الموقرة •

تعريفات :

١ - «قوات أمن الجامعة العربية» ، ويشار اليها فيما يلى «بالقوات» تتكون من القيادة ، التى تنشأ بموجب قرار الأمين العام طبقا للسلطات المخولة له بقرار مجلس الجامعة فى ٢٠ من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ ، ومن جميع الأفراد العسكريين الموضوعين تحت امرة تلك القيادة من لدن دولة من دول الجامعة • وتطلق تسمية « عضو القوة » على كل فرد ينتمى الى القوة العسكرية التى تشترك بها أى من الدول الأعضاء فى قوات الأمن ، كما تطلق على كل مدنى يعمل تحت امرة قائد القوات •

٢ - « القائد » يعنى قائد قوات الأمن ، وغيره من أعضاء قيادة القوات الذين يحدددهم القائد بنفسه • وتعنى « سلطات الكويت » جميع الهيئات الرسمية المحلية والمدنية والعسكرية الكويتية التى تتصل بعمل

القوات فى تنفيذ هذه الاتفاقية . وذلك دون الاخلال بمسؤوليات حكومة الكويت نفسها .

٣ - « الدولة المشتركة » تعنى عضو جامعة الدول العربية الذى يساهم فى القوات بما لا يقل عن سرية .

٤ - « المواطن الكويتى » يعنى الرعايا الكويتيين والمقيمين بالكويت عدا أعضاء القوات .

٥ - « منطقة العمليات » تشمل جميع المناطق التى توجد فيها القوات لأداء المهام المنوطة بها ، كما هى واردة فى قرار مجلس الجامعة وقرارات الأمين العام المنفذة له . وكذلك تشمل جميع المنشآت والأبنية المبينة فى مواد هذه الاتفاقية ، وكافة وسائل الاتصال والمواصلات التى تستخدمها القوات طبقا لهذه الاتفاقية .

احترام القانون المحلى ، والسلوك اللائق بالمركز الدولى للقوات :

٦ - يحترم أعضاء القوات ، وجميع الرسميين الملحقين بالقوات القوانين المحلية للكويت ، ويمتنعون عن أى نشاط ذى طبيعة سياسية فى الكويت أو أى عمل يتعارض مع الطبيعة الدولية للمهام الملقاة عليهم . ويتخذ القائد الاجراءات اللازمة لضمان مراعاة ذلك .

الدخول والخروج :

٧ - يعفى أعضاء القوات من اجراءات السفر والتأشيرات والرقابة والتفتيش فى الدخول والخروج من الأراضى الكويتية . كما يعفون من قيود الإقامة والتسجيل . ولكن ذلك لا يجوز أن يرتب لهم أى حق فى الإقامة أو الاستيطان فى الكويت . ويزود أفراد القوات برؤائق شخصية خاصة بهم ، وبأوامر التحركات الصادرة اليهم من القائد أو السلطة المختصة التى يعينها القائد . وفى حالة الدخول الأول ، تقبل وثائق الدول المشتركة ، كبديل لرؤائق القيادة .

٨ - تعتبر الرؤائق الشخصية الصادرة من الدول المنتمى اليها عضو القوات مكملة للرؤائق التى تصدرها القيادة فى حالة عدم وضوحها .

٩ - يخطر القائد السلطات الكويتية بتغيب أى فرد من القوة اذا زاد التغيب عن ٤٨ ساعة كما يخطرها فى حالة استغناء أى دولة مشتركة عن خدمة أحد رعاياها العاملين فى القوات . ويكون القائد مسؤولا عن ترحيل أعضاء القوات السابقين الى بلادهم أو تسليمهم الى مندوبيها .

ولاية القضاء :

١٠ - الترتيبات الآتية المتصلة بالقضاء المدنى والجنائى ، وضعت-
لصالح ممارسة القوات لمهمتها ولصالح الجامعة ، وليس للصالح
الشخصى لأفراد القوات .

ولاية القضاء الجنائى :

١١ - يخضع أفراد القوة للولاية المطلقة لقضائهم الوطنى فيما
يتعلق بالجرائم التى يرتكبونها فى الكويت .

ولاية القضاء المدنى :

١٢ - (١) لا يخضع أفراد القوة لولاية القضاء المدنى الكويتى ،
أو أى إجراءات قضائية أخرى فيما يتعلق بواجباتهم الرسمية .

(ب) فى حالة وجود نزاع بين عضو من القوة ومواطن كويتى
خارج نطاق واجبات العضو الرسمية يفصل فيه باحدى الطريقتين الآتيتين
حسب رغبة المدعى .

١- لجنة للشكاوى تؤلف من ثلاثة أعضاء تعين حكومة الكويت
أحدهم ويعين الأمين العام للجامعة الثانى ويعين الثالث بالاتفاق بين
الحكومة والأمين العام . أو بواسطة مجلس الجامعة فى حالة عدم
اتفاقهما .

وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية ولها قوة الأحكام التنفيذية .

٢ - المحاكم الكويتية بالطرق المقررة فى قانون المرافعات الكويتى ،
وفى هذه الحالة ، تكفل المحاكم الكويتية لعضو القوة الفرصة الكافية
للدفاع عن حقوقه وإذا قرر القائد أن عضو القوة غير قادر ، بسبب تغيبه
أو أداء واجباته عن الدفاع عن نفسه فى قضية منظورة . تؤجل المحكمة
الكويتية أو السلطة الكويتية المختصة الإجراءات حتى يزول المانع - على
أن يزيد ذلك عن ثلاثين يوما . ويخلى سبيل المتاع الخاص بعضو القوات ،
إذا قدر القائد لزوم هذا المتاع لادائه واجباته . ولا يجوز التحفظ على
الحرية الشخصية لعضو بالقوات بأمر محكمة أو سلطة كويتية فى إجراء
مدنى . سواء لتنفيذ حكم أو أمر أو قرار قضائى . أو لأى سبب
آخر .

(ج) ويجوز للسلطات الكويتية فى جميع الأحوال ، طلب وساطة
الأمين العام لتسوية أية مسألة .

الإعلان - والشهادات :

١٣ - إذا أقيمت أية دعوى مدنية ضد عضو القوات أمام محكمة كويتية ذات ولاية يتم الاعلان الى القائد . ويبين القائد للمحكمة المختصة، ما اذا كانت الدعوى تتصل بالواجبات الرسمية للعضو أو لا .

الشرطة العسكرية - الاعتقال ، والتحفظ ، والتعاون المتبادل :

١٤ - يتخذ القائد جميع الاجراءات المناسبة لكفالة حفظ النظام والنضبط بين أعضاء القوات ، وتتولى الشرطة العسكرية . التى يعينها القائد ، مهمة حفظ الأمن فى المواقع المشار اليها بالمادة (١٩) فيما يلى ، والمناطق الأخرى لعمليات القوات . وفيما عدا تلك المناطق ، لا تقوم الشرطة العسكرية بنشاط الا بموجب ترتيبات مع سلطات الكويت وبالتشارك معها . وفى الحدود اللازمة لصيانة النظام والنضبط بين أفراد القوات . ولتحقيق هذه الأغراض ، يكون للشرطة العسكرية سلطة اعتقال أفراد القوات .

١٥ - للشرطة العسكرية أن تتحفظ على أى شخص داخل المناطق المشار اليها بالمادة (١٩) فيما يلى ، من الخاضعين للولاية الجنائية الكويتية . وذلك بقصد تسليمه الى أقرب سلطة كويتية ، بناء على طلب سلطات الكويت . أو بقصد تحقيق مخالفة وقعت منه داخل تلك المناطق .

١٦ - وبالمثل يكون للسلطات الكويتية أن تتحفظ على أى شخص من أفراد القوة اتهم بارتكاب جريمة خارج المناطق المشار اليها فى المادة (١٩) . وذلك بقصد تسليمه الى قيادة القوات .

تقوم السلطات الكويتية بضبط الواقعة والتحفظ على الأدلة .

١٧ - فى الحالتين المشار اليهما فى المادتين ١٥ ، ١٩ يجب تقديم المتحفظ عليه فى أسرع وقت ، بعد اجراء التحقيق التمهيدي الى الجهة المخول لها اتمام التحقيق .

١٨ - يتعاون القائد مع سلطات الكويت فى اجراءات التحصى والتحقيق اللازمة فى المسائل التى تهمها . . وتتكفل الحكومة الكويتية بمحاكمة الأشخاص الخاضعين لولايتها الجنائية الذين يقومون بأعمال تجاه القوات أو أعضائها تعتبر فى نظر القانون الداخلى محل تجريم اذا ما ارتكبت ضد القوات الكويتية . وتتكفل سلطات القوات باتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمة أعضاء القوات عما يرتكبونه من الجرائم ضد المواطنين الكويتيين .

مواقع القوات :

١٩ - تقدم الحكومة الكويتية ، بالاتفاق مع القائد ، المناطق اللازمة للقيادة والمسكرات وغيرها من المواقع لايواء وأداء القوات لمهمتها ، وبدون الاخلال بحقيقة أن جميع هذه المواقع تعتبر أرضا كويتية ، الا أنها تكون محرمة ، وخاضعة تمام الخضوع لسلطات القائد الذى له وحده أن يأذن بدخول من يرى دخولهم لممارسة واجباتهم فيها .

علم الجامعة العربية :

٢٠ - تعترف حكومة الكويت بحق القوات فى رفع علم الجامعة العربية داخل الأراضى الكويتية على قياداتها ومعسكراتها ومواقعها ومراكزها الأخرى ، وسياراتها وسفنها وغير ذلك مما يقرره القائد . ويجوز رفع اعلام أخرى أو شارات فى حالات استثنائية . وطبقا للشروط التى يحددها القائد . مع مراعاة ملاحظات وطلبات سلطات الكويت .

الزى . شعارات السيارات والسفن والطائرات وتسجيلها :

٢١ - يرتدى أعضاء القوات عادة الزى الذى يحدده القائد ، ويخطر القائد السلطات المختصة بالأحوال التى يبيع فيها ارتداء الزى المدنى . وذلك مع مراعاة ملاحظات سلطات للكويت . والسيارات والسفن والطائرات وسائر وسائل المواصلات . تحمل شعارا بالجامعة .

تحيط القيادة سلطات الكويت علما به وتتمتع هذه الوسائل جميعا بحصانات تعفيها من القواعد واللوائح الداخلية الكويتية الخاصة بالتسجيل والترخيص .

الأسلحة :

٢٢ - لأعضاء القوات حمل وحياسة الأسلحة اثناء قيامهم بواجبهم طبقا للأوامر الصادرة اليهم . ويراعى القائد ملاحظات وطلبات سلطات الكويت فى هذا الشأن .

مزايا وحصانات القوات :

٢٣ - تتمتع قوات أمن الجامعة العربية بوصفها هيئة فرعية للجامعة ، منشأة بموجب قرار مجلس الجامعة . بالمركز الدولى والمزايا والحصانات الممنوحة للجامعة بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، واتفاقية المزايا والحصانات سالفه الذكر . وغير ذلك من المزايا

والحصانات التى قد يستلزمها قيام القوات بمهمتها حسبما يتم الاتفاق عليه بين القائد وسلطات الكويت .

وحتى يمكن تزويد القوات فورا بحاجياتها ، وتطبيق الاعفاءات بأيسر السبل وأسرعها ، مع تقدير مصالح حكومة الكويت يتم اتخاذ الترتيبات الكافية ، بما فى ذلك اجراءات التوثيق ، بالاتفاق بين سلطات القوات والسلطة الجمركية الكويتية ويتخذ القائد الاحتياطات الكفيلة بعدم اساءة استعمال الاعفاءات ويمنع بيع الحاجيات أو التصرف فيها بأى طريقة الى أشخاص غير المتعلقة بهم الاعفاءات . وينظر بعين التقدير الى ملاحظات وطلبات سلطات الكويت فى هذا الشأن .

مزاي وحصانات الرسميين وأعضاء القوات :

٢٤ - يظل أعضاء هيئة موظفى الأمانة العامة الذين يعينهم الأمين العام ليلحقوا بالقوات أعضاء رسميين فى الأمانة العامة . متمتعين بكافة الامتيازات المقررة لهم بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، واتفاقية المزايا والحصانات المشار اليها قبلا . أما بالنسبة لأعضاء القوات المعيّنين محليا ، فان الجامعة تحتفظ بحقها فى حصانتهم فيما يتعلق بالأعمال الرسمية فقط .

٢٥ - يتمتع القائد وضباط القيادة بالمزايا والحصانات والتسهيلات التى تخولها اتفاقية المزايا والحصانات للموظفين الرئيسيين بالأمانة العامة للجامعة .

اعضاء القوات : الضرائب ، والجمارك ، واللوائح المالية :

٢٦ - يعفى أعضاء القوات من الضرائب على المرتبات والايراد . كما يعفون أيضا من جميع الضرائب المباشرة ، فيما عدا الرسوم التى تدفع مقابل خدمات .

٢٧ - يكون لأعضاء القوات الحق فى الاستيراد المعفى من الرسوم ، بكافة حاجياتهم الخاصة أول دخولهم الكويت . ويخضعون لقواعد القانون الكويتى فيما يتعلق بالحاجيات الخاصة التى لا تقتضيها مهام وظيفتهم أو احتياجات بقائهم فى الكويت .

وتمنح التسهيلات اللازمة من جانب سلطات الكويت للهجرة والمراقبة المالية والجمركية لوحدات القوات ، بشرط أن تخطر تلك السلطات فى الوقت المناسب ولأعضاء القوات عند رحيلهم من الكويت - استثناء من قواعد النقد - أن يأخذوا معهم المبالغ التى تقرر سلطات القوات المالية ،

أنها أدت لهم بصورة أجور ومخصصات ، ويتخذ القائد والسلطات الكويتية الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك كله ، مع مراعاة مصالح كل من القوات وسلطات الكويت .

٢٨ - يتعاون القائد مع السلطات المالية والجمركية الكويتية ، ويقدم كل مساعدة فى طاقته لمراعاة القواعد واللوائح المالية والجمركية الكويتية من جانب أعضاء القوات ، طبقاً لهذه الترتيبات أو أى ترتيبات أخرى إضافية .

المواصلات وخدمة البريد :

٢٩ - تتمتع القوات بالتسهيلات المنصوص عليها فى اتفاقية المزايا والحصانات المشار اليها قبلاً ، والخاصة بالمواصلات ، وللقائد السلطة فى اقامة وتشغيل محطة أو محطات لاسلكية للارسال والاستقبال ، لربط المواقع المناسبة وللاتصال بمقر الجامعة . ويبلغ القائد الذبذبات والموجات التى تستخدمها القوات الى السلطات المختصة والجهات المسئولة . وتتمتع رسائل القيادة بحق الأولوية المعطى للبرقيات والاتصالات الهاتفية الحكومية ، حسبما تخوله نصوص الاتفاقيات الدولية للمواصلات .

٣٠ - وتتمتع القوات فى منطقة العمليات . بمطلق الحق فى الاتصال السلكى واللاسلكى وغيرهما ، وبحق انشاء ما يقتضيه ذلك الاتصال فى داخل منطقة العمليات ، بما فى ذلك مد الأسلاك والخطوط الأرضية وانشاء محطات متحركة وثابتة للاستقبال والارسال اللاسلكى . ومن المفهوم أن هذه الخطوط تمد داخل مواقع ومنطقة العمليات أو تصل مباشرة بينهما ، وأن أى ربط لها مع شبكة الاتصال الكويتية انما يتم بالاتفاق مع سلطات الكويت المختصة .

٣١ - تعترف حكومة الكويت بحق القوات فى اتخاذ الترتيبات الذاتية التى تراها لتيسير عملية نقل البريد الخاص الصادر أو الموجه لأعضاء القوات . وتخطر الحكومة الكويتية بطبيعة هذه الترتيبات . ولا تخضع مراسلات أعضاء القوات لأى رقابة أو تعرض من جانب السلطات الكويتية . ويجوز ذلك فى أحوال استثنائية بالاتفاق بين سلطات الكويت والقائد . وفى حالة تعلق المراسلات بتحويلات للعملة أو نقل طرود من الكويت ، يتفق فى ذلك بين الحكومة الكويتية والقائد .

حرية التحرك :

٣٢ - تتمتع القوات وأعضاؤها ، ووسائل النقل الخاصة بها من سيارات وسفن وطائرات ومعدات ، بحرية التحرك بين مركز القيادة والمعسكرات والمواقع الأخرى . داخل منطقة العمليات . ومن وإلى المناطق الكويتية المتفق عليها أو التي يتفق عليها بين القائد والحكومة الكويتية . ويتشاور القائد مع السلطات الكويتية في صدر تحركات اعداد كبير من القوات أو المعدات في الطرق العامة وتعترف حكومة الكويت بحق القوات وأعضائها في حرية التحرك في الخطوط العسكرية أثناء أدائها لمهامها والمهام الرئيسية لأعضائها . وتزود حكومة الكويت القوات بالخرائط والبيانات الأخرى . بما في ذلك مواقع حقول الألغام والاحتياطات الدفاعية الأخرى . التي قد يستلزمها تيسير تحركاتها .

استخدام الطرق البرية ، والمائية ، وتسهيلات الميناء ، والمطارات وغيرها:

٣٣ - يكون للقوات الحق في استخدام الطرق والجسور والقنوات وغيرها من التسهيلات المائية والمينائية والمطارات . بدون دفع رسوم أو أي مقابل آخر سواء في صورة تسهيلات أو غيرها ، في مناطق العمليات والمواقع العادية المباحة لها . باستثناء ما يدفع مقابل خدمات مؤداة مباشرة ، وتقدم السلطات الكويتية أكبر رعاية وأفضلية ، لطلبات تسهيلات السفر لأعضاء القوات بوسائل مواصلاتها المختلفة .

المياه ، والكهرباء ، وغيرها من المنافع العامة :

٣٤ - يكون للقوات الحق في استخدام المياه والكهرباء وغير ذلك من المنافع العامة وتمنح القوات الأولوية التي تمنح لبيئات الحكومية في حالات الانقطاع أو التهديد بالانقطاع ويكون للقوات حيثما اقتضى الأمر ذلك ، الحق في أن تولد في نطاق مواقعها . حاجتها من الكهرباء وتوزيعها حسبما تراه مناسبا .

النقد الكويتي :

٣٥ - تيسر الحكومة الكويتية ، اذا طلب منها القائد ذلك ، عمليات التحويل الى النقد الكويتي .

تمويل العملية :

٣٦ - ينشأ في الجامعة صندوق لتمويل القوات وتحمل كافة

نفقات نقلها واقامتها تساهم فيه الكويت بالقسم الاكبر ، كما تساهم فيه
سائر الدول أعضاء الجامعة :

٣٨ - يتخذ القائد وسلطات الكويت الاجراءات المناسبة لكفالة
الاتصال والتعاون بينهما ..

اجراءات تكميلية :

٣٩ - يتم الاتفاق بين القائد وسلطات الكويت المختصة على
الاجراءات التكميلية التفصيلية التي قد يقتضيها تنفيذ هذه الاتفاقية .

سريان الاتفاقية ومدتها :

٤٠ - اذا وافقتم سموكم على ما جاء بهذه الرسالة ، فان الرسالة
ورد سموكم عليها ، يكونان بمثابة ابرام اتفاقية بين الجامعة ودولة
الكويت ، وتعتبر نافذة ابتداء من وصول الفوج الأول للقوات الى اراضي
الكويت ، وتظل سارية الى حين مغادرة تلك القوات للكويت .
وتفضلوا ، يا صاحب السمو ، بقبول فائق الاحترام .

حرر بمدينة الكويت

فى يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١ .

الموافق ١٢ من أغسطس (اب) ١٩٦١ .

الامين العام

توقيع

(عبد الخالق حسونة)

حكومة الكويت

السكرتارية

سيادة الأستاذ عبد الخالق حسونة

الأمين العام لجامعة الدول العربية

بالإشارة الى رسالتكم المؤرخة فى ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ والمتضمنة الأسس التى ارتأيتموها ، فى الوقت الحالى ، لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها فى الكويت .

أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم ، أن حكومة الكويت فى ممارسة سلطات سيادتها فى أى من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة العربية فى أراضيها ، سوف تحرص كل الحرص على أن تستهدى روح التقاليد العربية والثقة التى تنير تاريخنا العربى المجيد ، وأن تلتزم بنص وروح ميثاق الجامعة ، وقرار مجلس الجامعة فى العشرين من يوليو (تموز) ١٩٦١ م . المشار اليه فى رسالتكم .

وانا بموجب رسالتنا هذه نوافق موافقة تامة على كافة البنود الواردة فى رسالتكم ، وتلتزم لذلك حكومة الكويت بتنفيذها .

كما نوافق على ما أشرتم اليه سيادتكم من أن رسالتكم وهذا الرد من جانبنا يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت .

وفى هذه المناسبة ، يسعدنى ابلاغ سيادتكم أنه تنفيذا لما ألقى على عاتقنا فى قرار مجلس الجامعة سالف الذكر ، قد طلبنا اليوم الى الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضى الكويت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حرر بقصر السيف فى يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١ هـ .

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ م .

امير دولة الكويت

توقيع

(عبد الله السالم الصباح)

ملحق رقم (٣)

قرارات وزراء الخارجية والاقتصاد العرب

بغداد من ٢٧ الى ٣١ مارس ١٩٧٩

- ١ - استدعاء سفراء الدول العربية الممثلة فى الاجتماع (١٨ دولة ولم يمثل مصر والسودان وسلطنة عمان) فى مصر والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال مهلة شهر .
- ٢ - تجديد عضوية مصر فى الجامعة ابتداء من ٢٦ مارس .
- ٣ - اختيار تونس كمقر مؤقت للجامعة العربية وتكليف لجنة من ٦ دول (العراق وسوريا وتونس والكويت والعربية السعودية وأمانة الجامعة) بتطبيق هذه الفقرة .
- ٤ - العمل على تجديد عضوية مصر داخل حركة الدول غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومنظمة الوحدة الافريقية .
- ٥ - مطالبة الحكومات الأجنبية بعدم تأييد اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية .
- ٦ - ادانة السياسة التى تمارسها الولايات المتحدة فيما يتعلق بدورها فى ابرام اتفاقية كامب ديفيد
- ٧ - وقف امداد مصر من القروض والودائع والضمانات او التسهيلات المصرفية والمساهمات والمعونات المالية والفنية .

ملحق رقم (٤)

قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٤

(١٩٩٠/١٠/٢٩)

تبني مجلس الأمن أمس قرارا يدين التجاوزات العراقية في الكويت ويقر مبدأ التعويضات المالية ويكلف الأمين العام للأمم المتحدة خافييه بيريز دي كويار بمهمة مساع حميدة لحل أزمة الخليج . وفي ما يأتي النص الحرفي لقرار مجلس الأمن :

ان مجلس الأمن ان يزيد الحاجة الماسة الى الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وسلطة حكومتها الشرعية .

ان يدين الأعمال التي تقوم بها السلطات العراقية وقوات الاحتلال من أخذ رعايا الدول الأخرى رهائن وإساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم والأعمال الأخرى التي قدمت عنها تقارير الى المجلس مثل اعدام السجلات السكانية الكويتية وارغام الكويتيين على الرحيل ونقل السكان الى الكويت والقيام بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة في الكويت والاستيلاء عليها بما فيها لوازم ومعدات المستشفيات انتهاكا لقرارات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي .

ازاء يعرب عن بالغ قلقه حول مسألة رعايا الدول الأخرى في الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية لتلك الدول .

وانذ يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت.
وان العراق بوصفه طرفا متعاقدا أساسيا فى تلك الاتفاقية ملزم بالامتنال
الناتج لجميع أحكامها شأنه فى ذلك شأن الأفراد الذين يرتكبون أعمال
الخرق الخطير أو يأمرؤن بارتكابها .

وانذ يشير الى الجهود التى يبذلها الأمين العام فى ما يتعلق بسلامة
وفاء رعايا الدول الأخرى أو يأمرؤن بارتكابها .

وانذ يشير الى الجهود التى يبذلها الأمين العام فى ما يتعلق بسلامة
وفاء رعايا الدول الأخرى فى العراق والكويت .

وانذ يساوره بالغ القلق ازاء التكاليف الاقتصادية وازاء الخسائر
والمعاناة التى يتعرض لها الأفراد فى الكويت والعراق نتيجة لغزوه
واحتلال العراق للكويت .

وانذ يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولى المتمثل فى صون السلم
والأمن الدوليين بالسعى الى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل
السلمية .

وانذ يشير أيضا الى أهمية الدور الذى تضطلع به الأمم المتحدة
وأمنها العام فى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية
وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وانذ تشير جزعة اخطار الأزمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال
العراقيين للكويت مما يهدد مباشرة السلم والأمن الدوليين وسعيها منه الى
تفادى أى ترد آخر فى الحالة .

وانذ يطلب الى العراق الامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة
وخاصة القرارات ١٩٩٠/٦٦٠ و ١٩٩٠/٦٦٢ و ١٩٩٠/٦٦٤ .

وانذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان امتثال العراق لقرارات
مجلس الأمن باستخدام الرسائل السياسية والدبلوماسية الى أقصى حد .

١ - يطالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تقف وتمنع
فورا عن أخذ رعايا الدول الأخرى رهائن وعن اساءة معاملة الكويتيين
ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم وعن أى أعمال أخرى كالأعمال التى
قدمت تقارير عنها الى المجلس والوارد وصفها اعلاه مما يشكل انتهاكا
لمقررات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة
واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولى .

٢ - يدعو الدول الى أن تجمع ما تكون فى حوزتها أو يقدم اليها

من معلومات مدعمة بالأدلة بشأن حالات الخرق الخطيرة من جانب العراق على النحو المبين في الفقرة اعلاه وان تجعل تلك المعلومات متاحة للمجلس .

٢ - يؤكد من جديد مطالبته بأن يقوم العراق فوراً بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية بموجب الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمبادئ العامة للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة .

٤ - يؤكد من جديد كذلك مطالبته العراق بأن يسمح بمغادرة الكويت والعراق فوراً لمن يرغب في ذلك من رعايا الدول الأخرى بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون وان يسهل هذه المغادرة .

٥ - يطالب العراق بأن يكفل فوراً توافر الأغذية والمياه والخدمات الأساسية اللازمة لحماية ورفا الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الأخرى في الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت .

٦ - يؤكد من جديد مطالبته العراق بتوفير الحماية فوراً لسلامة ورفا موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها في الكويت والعراق وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن أداء مهامها بما في ذلك إمكانية الاتصال بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم والغاء أوامره باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من موظفيها .

٧ - يطلب الى الأمين العام في سياق مواصلة ممارسة مساعيهِ الحميدة في ما يتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الأخرى في العراق والكويت أن يسعى الى تحقيق أهداف الفقرات ٤ و ٥ و ٦ وبخاصة توفير الأغذية والمياه والخدمات الأساسية للرعايا الكويتيين وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت واجلاء رعايا الدول الأخرى .

٨ - يذكر العراق بمسؤوليته بموجب القانون الدولي عن أي خسائر أو اضرار أو اصابات تنشأ في ما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت .

٩ - يدعو الدول الى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر أو التعويض المالى بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات وفقاً للقانون الدولي .

١٠ - يطلب الى العراق الامتثال لاحكام هذا القرار وقراراته السابقة . وفى حال عدم الامتثال سيتعين على المجلس اتخاذ تدابير أخرى بموجب الميثاق .

١١ - يقرر مواصلة النظر فى المسألة بشكل نشط ودائم الى أن تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

١٢ - يضع ثقته فى الأمين العام لاقامة مساعيه الحميدة اذا رأى من المناسب بمواصلتها ولبذل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل الى حل سلمى للأزمة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ، ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ويدعو جميع الدول سواء الموجودة فى المنطقة أو غيرها الى أن تواصل على هذا الأساس جهودها لتحقيق هذه الغاية بما يتفق والميثاق من أجل تحسين الحالة واستعادة السلم والأمن والاستقرار .

١٣ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريراً الى مجلس الأمن عن نتائج مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية .

١٤ - يقرر المجلس مواصلة النظر فى المسألة بشكل نشط ودائم الى أن تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

١٥ - يقرر المجلس مواصلة النظر فى المسألة بشكل نشط ودائم الى أن تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

١٦ - يقرر المجلس مواصلة النظر فى المسألة بشكل نشط ودائم الى أن تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

ملحق رقم (٥)

هذه هي الاتفاقية التي وقع عليها وتبذلت في رفاح ١٢ شعبان المعظم سنة ١٢٢٤ الموافق ١٨ ايلول سنة ١٢٢٢ الموافق أول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا بما أنه قد عهد الى كل من الميرالاي أركان حرب أحمد مطفر بك والبكباشي أركان حرب محمد فهمي بك بصفتهم مندوبي الدولة العلية والى كل من أمير اللواء إبراهيم فتحى باشا والميرالاي روجر كرميكل روبرت أوين بك بصفتهم مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتى :-

المادة الأولى - يبدأ الخط الفاصل الإداري كما هو معين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طاية الكائنة على الساحل الغربى بخليج العقبة ويمتد الى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابة الشرقية المطلة على وادى طابة ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية :

من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتى متر الى الشرق من قمة جبل فتحى باشا ومنها الى النقطة الحادثة من تلافى امتداده هذا الخط بالعامود المقام من نقطة على مائتى متر من قمة جبل فتحى باشا طريق غزة الى العقبة بطريق نخل الى العقبة (ومن نقطة التلاقى المذكورة الى التلة التى الى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادى والمطلّة على تلك الثميلة (١) بحيث تبقى الثميلة غربى الخط) ومن هناك الى قمة رأس الردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة اعلاه بـ A. 5 ومن هناك

الى رأس جبل الصفرة المدلول عليه بـ A. 4 ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل أم فى المدلول عليها بـ A. 5 ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ A. 7 الى الشمال من ثميلة سويلمة ومنها الى نقطة مدلول عليها 8. A الى غرب الشمال الغربى من جبل سماوى ومن هناك الى قمة التلة التى الى غرب الشمال الغربى من بئر المغارة (١) وهو بئر فى الفرع الشمالى من وادى ما بين بحيث يكون البئر شرقى الخط الفاصل (١) ومن هناك الى A. 9 ومنها الى A. 9 bis غربى جبل المفراه ومن هناك الى رأس العين المدلول عليها بـ A. 10 bis ومن هناك الى نقطة على جبل أم حواويط مدلول عليها بـ A. 11 ومن هناك الى منتصف المسافة بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلثماية وتسعون مترا الى الجنوب الغربى من بئر رفاع والمدلول عليه بـ A. 15 ومن هناك الى نقطة التلال الرملية فى اتجاه مايتين وثمانين درجة (٢٨٠) من الشمال المغناطيسى (١) اعنى ثمانين الى الغرب) وعلى مسافة اربعماية وعشرين مترا فى خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلثماية واربعة وثلاثين درجة (٢٢٤) من الشمال المغناطيسى (اعنى ستة وعشرون الى الغرب) الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط مارا بتلة خرائب على ساحل البحر .

المادة الثانية - قد بل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الاولى بخط أسود متقطع فى نسختى الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتي يوقع عليها الفريقان ويتبادلاها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلاها .

المادة الثالثة - تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى النقطة التى على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين .

المادة الرابعة - يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجلييلة المصرية .

المادة الخامسة - اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التى تزداد على الخط المدلول عليه فى الخريطة .

المادة السادسة - جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أن القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر

وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالى والجندرمة ينتفعون من المياه
التي بقيت غربى الخط الفاصل .

المادة السابعة - لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرمة بالمرور الى
غربى الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى أهالى وعربان الجماعتين على ما كانت عليه
قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضى كما هو متعارف بينهم .

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان

التركى

قول أغاسى أركان حرب

أسعد

كاتب تركى نظارة الحربية

يوسف سامح

المندوب من قبل الخديوية الجليلة

المصرية

ميرلوا

ابراهيم فتحى

ميرالاي

أوين

المندوب من قبل الدولة العلية

ميرالاي أركان حرب

مظفر

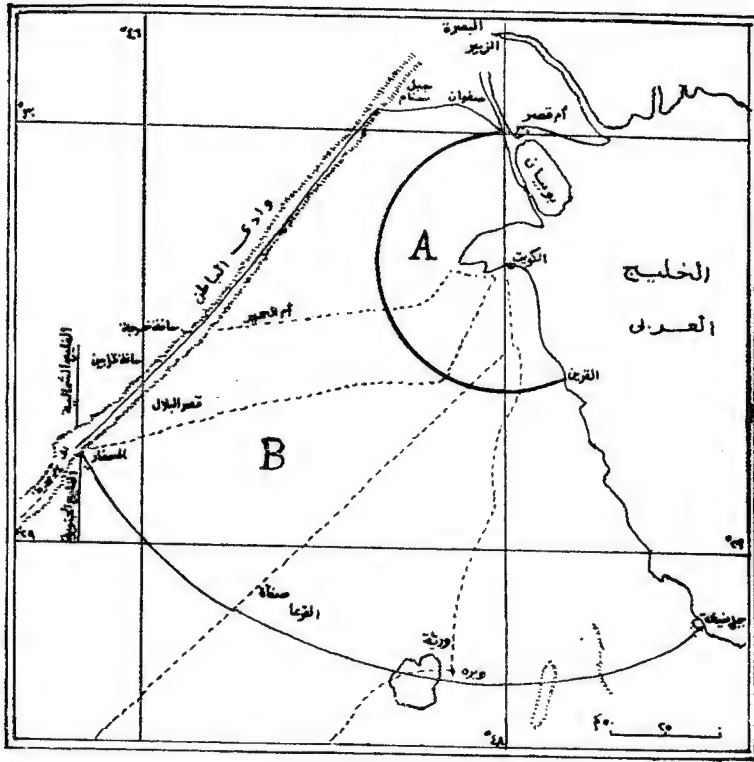
بكباشى أركان حرب

فهمى

ملحق رقم (٦)

القسم الأول : خاص بالكويت :

- ١ - تشكل الكويت قضاء مستقلا استقلالاً ذاتياً ، ويرفع شيخ الكويت العلم العثماني كما كان في السابق مع اضافة كلمة « كويت » اليه .
- ٢ - وتتعهد الحكومة العثمانية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الوراثة وانما تصدر فقط الفرمانات الخاصة بالتنصيب ، كما لا يجوز لها أن تحتل عسكرياً جزءاً من أرض الكويت المحددة في السواد التالية . ويجوز لحاكم الكويت أن يعين وكلاء لرعاية مصالحه في الولايات العثمانية .
- ٣ - تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا وخاصة اتفاق يناير سنة ١٨٩٩ كما تقر بالامتيازات التي منحها شيخ الكويت في اراضيها للرعايا البريطانية .
- ٤ - تعلن الحكومة أنها لن تعقد اتفاقاً جديداً أو تسعى لاحتلال الكويت طالما أن الدولة العثمانية لم تنقض هذا الاتفاق .
- المواد ٥ - ٧ خاصة بتخطيط الحدود وهي تخرج أم القصر وصفوان من الكويت ، إذ سبق للعثمانيين احتلالهما بينما تضم جزيرتي بوبيان وواربة للامارة رغم ادعاءات العثمانيين السابقة وتجعل خور الزير نهاية الحدود الشمالية والقرين في نهاية الحدود الجنوبية .
- ٨ - في حالة مد خط حديدي الى الكويت تتفق الحكومتان البريطانية والعثمانية على تنظيم حمايته .
- ٩ - تحترم أملاك شيخ الكويت في البصرة وتعفى من الضرائب . ومن الملاحظ أن هذه القضية ستثير خلافات بعد استقلال العراق .



شكل (٢)

خريطة الكويت الملحقة بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣ - المنطقة (A)، التي يمارس لشيخ الكويت الاستقلال الذاتي الكامل فيها وتتبعها جزر وربة ، وبوبيان ، ومسكان وفيلكا ، وأم المردام ، وعوها ، وكبر ، قاروه ، والمقطة مع الجزيرات والمياه الاقليمية الملاصقة (المادة الخامسة من الاتفاقية)

المنطقة (B) وتدخل فيها المناطق التي تعيش فيها القبائل التي تنص المادة السادسة من الاتفاقية على اعتبارها تابعة لشيخ الكويت ، الذي يستوفى منها العشور والمنح الادارية ٠٠ ولا تبشر الحكومة الامبراطورية العثمانية في هذه المنطقة أى عمل ادارى بدون علم ودراية شيخ الكويت ، كما تمتنع عن اقامة حامية عسكرية أو القيام بعمل عسكري مهما كان نوعه ٠٠ الخ وقد حددت حدود هذه المنطقة في المادة السابعة من الاتفاقية .

(صورت عن وزارة الخارجية البريطانية)

ملحق رقم (٨)

رسالتان

من رئيس وزراء العراق ومن حاكم الكويت

تؤكدان الحدود الكويتية العراقية

الأولى : مؤرخة في ١٩٣٢/٧/٢١

والثانية : مؤرخة في ١٩٣٢/٨/١٠

(١)

من : نوري باشا السعيد

إلى : السير أي همفري

مكتب مجلس الوزراء

بغداد في ١٩٣٢/٧/٢١

أظن بأن سعادتكم توافقون على أن الوقت قد حان لتأكيد الحدود
الموجودة بين العراق والكويت .

ولهذا فإننا أرجو أن تتخذوا الاجراءات الضرورية لأخذ موافقة
السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموجودة بين
البلدين .

« من تقاطع وادي العوجا بالباطن ومنها في اتجاه شمال خط الباطن
إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماما ، ومنها شرقا فتمر بجنوب

أيار صفوان ، جبل سنام ، وأم قصر ، مجتازا الى العراق وهكذا الى
مفترق طرق خور زبير ، وخور عبد الله .

ان جزيرة وربة ، وبوبيان ، مسكان (أو مشجان) ، وفيلكة ،
وعوثة ، وكبر ، وقارو ، وأم المرادم ، هي للكويت » .

من حاكم الكويت

الى الوكيل السياسى فى الكويت

فى ١٠/٨/١٩٣٢

بيد السرور تسلمنا رسالتكم السرية ، والمؤرخة فى ٧ الجارى ربيع
الثانى ١٣٥١ الموافق ٩/٨/١٩٣٢ ، وعلمنا بمحتوياته ، وكذلك ترجمة
الرسالة المؤرخة فى ٢١/٧/١٩٣٢ ، المرسلة من سعادة المندوب السامى
فى العراق الى سعادة المقيم السياسى فى الخليج الفارسى ، وترجمة
المؤرخ فى ٢١/٧/١٩٣٢ ، والمرسل الى سعادة نورى باشا السعيد -
رئيس وزراء العراق ، بخصوص الحدود العراقية - الكويتية .

وكذلك علمنا من كتاب سعادة المقيم السياسى المؤرخ فى ٣٠/٧/
١٩٣٢ بأن البنود التى اقترحها رئيس وزراء العراق قد وافقت عليها
حكومة صاحب الجلالة .

ولذلك ، نرجو أن نخبركم بأننا نوافق على تأكيد الحدود الموجودة
بين العراق والكويت كما هي مفصلة فى كتاب رئيس وزراء العراق .

ملحق رقم (٩)

الخليج ١٩٩١/٤/٥

تعقيبا على مقال د. يونان لبيب رزق

رؤية أخرى للغم

الحدود المصرية - السودانية

في الحلقة رقم (٣) بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩١ م من سلسلة مقالاته « الحدود - اللغم المدفون في العلاقات العربية - العربية » كتب الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق عن أزمة الحدود التي نشبت بين مصر والسودان في فبراير ١٩٥٨ م . وأود أن أعرض هنا وجهة نظر سودانية حول جذور الأزمة وتداعياتها ، وإن اتناول بالتعليق بعض ما ورد في مقالة الدكتور يونان .

جذور الأزمة

مما لا شك فيه أن أزمة الحدود السودانية - المصرية تتمحور بصفة رئيسية حول التكييف القانوني لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ م بين مصر وبريطانيا بشأن إدارة السودان في المستقبل والآخر القانوني الذي رتبته القرارات الإدارية الصادرة من نظارة الداخلية المصرية في ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥ يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ م على المادة الأولى من الاتفاقية والتي تقضى بأن لفظة السودان تطلق على جميع الأراضي الواقعة جنوب خط عرض ٢٢ درجة .

وفي هذا الصدد فأننى اتفق تماما مع الدكتور يونان بأن كل

ما قصدت اليه هذه المادة هو التمييز لأغراض ادارية بحثة بين الاقليمين المصرى والسودانى . فمن الجلى أن القول بغير هذا لا يتواءم مع التفسير المصرى الرسمى لاتفاقية ١٨٩٩ ، وتتعين الاشارة هنا بوجه خاص الى مفاوضات عدلى - كيرزون فى ١٩٢١ م ومفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ م وخطاب النقراشى باشا أمام مجلس الأمن فى أغسطس ١٩٤٧ م وبيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ م بشأن انتهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ م وأحكام اتفاقية ١٨٩٩ م .

فطبقا للتفسير المصرى فان اتفاقية ١٨٩٩ م ولم تكن اتفاقية سياسية لأن مصر لم تكن وقت التوقيع عليها تملك أهلية ابرام معاهدات سياسية . ففرمانات الباب العالى كانت تحظر على خديوى مصر الدخول فى معاهدات سياسية مع الدول الأجنبية . كما وكانت تحظر عليه التنازل عن أى من الأقاليم المسندة اليه . وحرى بالذكر أن لورد كرومر توقع فى المذكرة التفسيرية لمشروع اتفاقية ١٨٩٩ م أن يطعن فى الاتفاقية على أساس مخالفتها لهذه الفرمانات . ولكن كان من رأيه أن هذا الطعن يمكن دحضه استنادا الى ان الاتفاقية لم تكن معاهدة بالمعنى الصحيح . وبالتوقيع عليها فان الخديوى لا يؤدى عملا من أعمال السيادة الخارجية وانما يمارس حقه فى وضع ترتيبات الادارة الداخلية للأقاليم التى أسندها اليه الباب العالى .

وطبقا للتفسير المصرى ايضا فان اتفاقية ١٨٩٩ م كانت بشأن ادارة السودان ولم تمس السيادة المصرية عليه . بمعنى آخر أن بريطانيا كانت تشارك فى ادارة السودان ولكن السيادة عليه كانت لمصر وحدها .

وهكذا فطالما أن اتفاقية ١٨٩٩ م أقامت خط ٢٢ درجة كحدود ادارية بين مصر والسودان ، وطالما أن الاتفاقية لم تكن سياسية ولم تمس السيادة المصرية على السودان فلا غرابة فى أن تعتمد توصيات اللجان المحلية لتعديل الحدود الادارية بقرارات ادارية تصدرها نظارة الداخلية المصرية . وهذا ما حدث تماما فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥ يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ م .

وحتى يكون القارئ على بينة من الظروف والأوضاع وقت صدور هذه القرارات ، يجدر بنا أن نوضح انه فى الفترة التى أعقبت حملة استرداد السودان واستقرار الجزء الأكبر من الجيش المصرى هنالك لم يكن من اليسير التمييز بين الادارتين السودانية والمصرية أو القطع فيما يتصل بالحدود السودانية - المصرية بوجود أطراف سودانية ومصرية لكل قرار أو تصرف . فقد عهد بإدارة السودان للعسكريين البريطانيين الذين كانوا فى خدمة الجيش المصرى . وحتى مقتل سير لى استاك فى القاهرة

فى نوفمبر ١٩٢٤ م كان سردار الجيش المصرى هو أيضا حاكم السودان العام . كما كانت شؤون الحدود فى مصر والسودان يديرها ضباط بريطانيون يعملون فى ادارة مخابرات الجيش المصرى .

ويكفى تدليلا على ذلك انه عندما عدل فى عام ١٩٠٧ م القرار الادارى لسنة ١٩٠٢ م فيما يتعلق بالحدود بين مصر والسودان فى منطقة كورسكو فقد تم ذلك بمقتضى رسائل تبودلت بين همفريز واوين وبراملى وكلهم من البريطانيين الذين كانوا يعملون فى دائرة المساحة المصرية وادارة المخابرات بالجيش المصرى . ولم يجر اعتماد هذا التعديل من قبل نظارة الداخلية المصرية ولكنه حصل على موافقة السردار .

وثمة ملاحظة مهمة ينبغى تسجيلها هنا وهى ان الحديث عن « الطابع الدولى » لاتفاقية ١٨٩٩ م أو الحكم بأن « علاقة تعاقدية » قد تمخضت عنها لا بد وان يأخذ فى الاعتبار الرأى المصرى الرسمى الذى ظل حتى انهاء العمل باتفاقية ١٨٩٩ م . فى اكتوبر ١٩٥١ م يطعن فى صحة الاتفاقية على أساس ان مصر ، لم ترتبط بالاتفاقية طوعا وبارادتها الحرة وانه لم تتبع فى ابرامها الاجراءات الرسمية .

فقد قال النقراشى باشا فى خطابه أمام مجلس الأمن فى اغسطس ١٩٤٧ م ان اتفاقية ١٨٩٩ م كانت خالية من الشروط الرسمية وانها وقعت دون تبادل أى وثيقة من وثائق التفويض ولم تكن أحكامها محل تصديق كما ولم تعرض لموافقة المجالس التشريعية . وقال النقراشى ايضا ان عنوان اتفاقية ١٨٩٩ م يكفى لتوكيد صفتها غير الرسمية ذلك انها وصفت عند ابرامها بأنها تتعلق بالادارة المستقبلية للسودان .

وفى بيان ٨ اكتوبر ١٩٥١ م قال النحاس باشا ان الغاء اتفاقية ١٨٩٩ م وانهاء العمل بها أهون وأيسر من معاهدة سنة ١٩٣٦ م لأنها عقدت فى وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية وكان الاكراه والاملاء واضحين فيها وفى الملابسات التى سبقت عقدها . ومضى للنحاس الى القول بأن الاتفاقية لم تنص على أجل لانهاء الوضع الذى فرضته [فهو وضع مؤقت أملتة السيطرة البريطانية على أمور مصر فى ذلك الحين فلا بد أن يزول بزوالها] . وقرق النحاس بين معاهدة سنة ١٩٣٦ م واتفاقية ١٨٩٩ م حينما قال انه كان يكفى لانهاء العمل باتفاقية ١٨٩٩ م صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية . ولكن نظرا لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى فقد فضل أن يتوج بموافقة البرلمان المصرى .

نخلص من كل ما سبق الى أن هناك ما يسند الرأى القائل بأن خط ٢٢ درجة والتعديلات التى أدخلت عليه فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥

يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ و ١٩٠٧ م شكل آنذاك حدودا ادارية بين مصر والسودان وظل كذلك حتى يناير ١٩٥٦ م حيث تحول بعد اعتراف مصر باستقلال السودان الى حدود سياسية .

ومما يجدر ذكره أن الحكومة المصرية لم تعترض أو تحتج أو - على أقل تقدير - تتحفظ على الانتخابات السودانية التي أجريت فى منطقتى وادى حلفا وحلايب فى عام ١٩٥٣ م وفقا لقانون الحكم الذاتى الصادر بموجب اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان المعقودة بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى فبراير ١٩٥٣ م . وبمقتضى أحكام هذه الاتفاقية فقد كانت مصر ممثلة فى اللجنة الدولية التى انيط بها اجراء الانتخابات . ولا اعتقد أن فى ما صرح به السفير المصرى فى الخرطوم اللواء محمود سيف اليزل خليفة فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م التبرير الكافى لذلك . فقد قال ان انتخابات عام ١٩٥٣ م كانت لتقرير مصير السودان بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام وأما انتخابات عام ١٩٥٨ م فتجرى فى دولة ذات سيادة .

ومع ذلك يبقى عصيا على التبرير عدم مطالبة الحكومة المصرية بمنطقتى وادى حلفا وحلايب فور اختيار البرلمان السودانى بالاجماع فى أول يناير ١٩٥٦ م للاستقلال التام أو عند اعترافها باستقلال السودان فلا جدال فى أنه بات مؤكدا خلال عام ١٩٥٥ م بأن البرلمان السودانى سيختار الاستقلال التام لأن حزب الأغلبية أى الوطنى الاتحادى الذى كان يتزعمه رئيس الوزراء آنذاك السيد اسماعيل الأزهرى كان قد تخلى عن فكرة الاتحاد مع مصر وانضم الى مؤيدى خيار الاستقلال التام .

تفجير الأزمة وتصعيدها

خلافًا لما ذكر الدكتور يونان فان حزب الأمة لم يكن يحكم منفردا عندما نشب نزاع الحدود بين مصر والسودان فى فبراير ١٩٥٨ م . فلقد كان السيد عبد الله خليل يرأس آنذاك حكومة ائتلافية مكونة من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى . وكان يرعى حزب الشعب الديمقراطى السيد على الميرغنى ويتزعمه الشيخ على عبد الرحمن الأمين الذى كان يشغل موقع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى حكومة عبد الله خليل . وغنى عن القول فقد كان حزب الشعب الديمقراطى من أكثر الأحزاب السودانية موالاة لمصر .

ويتبين بمطالعة وثائق الأزمة انه ليس هناك ما يبرر الزعم بان الحكومة السودانية هى التى فجرت الأزمة وسعت الى تصعيدها . فالأزمة لم تتفجر عندما صدر فى عام ١٩٥٧ م أمر تقسيم الدوائر لمجلس النواب السودانى ولكن فى العام التالى لذلك . وكانت العلاقة بين الحكومتين تمر

وقتها بفقرة من التوتّر بسبب الخلاف حول تقسيم مياه النيل وتعويضات أهالى مناطق وادى حلفا التى ستغمرها مياه مشروع السد العالى .

على كل حال ، فى أول فبراير ١٩٥٨ م وبينما كانت الحكومة الائتلافية منهمكة فى الاعداد للانتخابات البرلمانية التى حدد لها يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٨ م وكان معظم الوزراء بمن فيهم وزير الخارجية يتابعون الحملة الانتخابية فى أقاليم السودان المختلفة ، تلقت تلك الحكومة مذكرة من الحكومة المصرية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٨ م ادعت هذه المذكرة ان ادخال المنطقة الواقعة شمالى وادى حلفا ومنطقة حلايب الواقعة على ساحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية يناقض اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ م ويشكل بذلك خرقا للسيادة المصرية . لأن هذه المناطق مصرية ولا يحق لحكومة السودان ان تشملها ضمن الدوائر الانتخابية . وطالبت الحكومة المصرية بالغاء الحدود التى أنشأتها قرارات نظارة الداخلية المصرية فى مارس ١٨٩٩ م ويوليو / نوفمبر ١٩٠٢ م على اعتبار انها كانت حدودا ادارية والعودة الى الحدود التى أنشأتها اتفاقية ٩ يناير ١٨٩٩ م على أساس انها تمثل الحدود السياسية بين مصر والسودان .

وقبل ان يلتئم شمل مجلس الوزراء السودانى لمناقشة المذكرة المصرية بعثت الحكومة المصرية بمذكرة اخرى بتاريخ ٩ فبراير ١٩٥٨ م . وقد سلمها السفير المصرى الى رئيس وزراء السودان فى ١٣ فبراير ١٩٥٨ م . أعلنت الحكومة المصرية فى هذه المذكرة انه استنادا الى حقوق سيادتها فقد قررت أن تتيح لسكان منطقتى وادى حلفا وحلايب فرصة الاشتراك فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بين الرئيسين جمال عبد الناصر وشكرى القوتلى .

ثم اخطر وزير الخارجية المصرى السفير السودانى فى القاهرة فى ١٦ فبراير ١٩٥٨ م بأنه حتى يتسنى اجراء الاستفتاء فقد تم ارسال لجان انتخابية وقوات من حرس الحدود الى المناطق التى تطالب بها مصر وان هذه اللجان ستكون فى هذه المناطق فى التاريخ المحدد للاستفتاء وهو ٢١ فبراير ١٩٥٨ م . وفى مذكرة بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨ م عبرت الحكومة المصرية عن اصرارها على أن يشمل الاستفتاء المناطق المتنازع عليها . وطلبت من الحكومة السودانية سحب الكتيبة الموجودة هناك الى جنوب خط ٢٢ درجة .

ومن الثابت ان قوات من حرس الحدود المصرية يقودها القائمقام رؤوف الجوهري دخلت منطقة حلايب المتنازع عليها ورفعت فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م العلم المصرى فى ابو رماد التى تقع شمال خط ٢٢ درجة . كما ان باخرة مصرية اخترقت الحدود السودانية فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ عشية

الاستفتاء المصرى ولم ترضخ للامر بالوقوف الذى اصدرت له نقطة شرطة
حرس السودانية وتم اعتراض الباخرة فى دبيرة وحجزها فى وادى حلفا .
وقد تكشف ان الباخرة كانت تحمل لجان الاستفتاء وبعض العسكريين .

ويذكر أن السفير المصرى فى الخرطوم كان قد أعلن فى مؤتمر
صحفى فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م أن دخول لجان الاستفتاء فى المناطق
المتنازع عليها لا يعتبر تعديا لأن تلك اللجان قد دخلت ارضا مصرية . كما
وان دخول قوات من حرس الحدود مع لجان الاستفتاء أمر طبيعى ولا يمكن
أن يعتبر عملا عسكريا .

السودان يحاول احتواء الأزمة

وبالرغم من تسارع الأحداث فقد حاولت الحكومة السودانية بالذكرات
وعبر الهاتف وبارسال وزير خارجيتها الى القاهرة اقناع الحكومة
المصرية بارجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية .

فنفذا لقرار لمجلس الوزراء حاول عبد الله خليل فى صباح ١٧
فبراير ١٩٥٨ م الاتصال هاتفيا بالرئيس جمال عبد الناصر ولكنه ابلغ بأن
عبد الناصر فى مكان غير معلوم وتلقى المحادثة نيابة عنه زكريا
محيى الدين وزير الداخلية . نقل عبد الله خليل الى زكريا محيى الدين
رغبة حكومة السودان فى ان ترجىء مصر ما اتخذت من اجراء فى المناطق
التي تطالب بها الى ما بعد الانتخابات السودانية . واكد له استعداد
السودان للدخول فى مفاوضات مع مصر بشأن هذا الموضوع بعد
الانتخابات السودانية .

وبتكليف من مجلس الوزراء سافر وزير الخارجية محمد احمد
محبوب الى القاهرة لينقل الى الرئيس عبد الناصر رغبة السودان فى
تأجيل موضوع الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية . اجتمع محبوب
بعبد الناصر ويزكريا محيى الدين فى ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٥٨ م . ابلغ
محبوب الحكومة المصرية انها اذا وافقت على اجراء الانتخابات
السودانية فى المناطق المتنازع عليها ، فان حكومة السودان ستصدر تعهدا
بأنها لن تستند الى اجراء الانتخابات كبينة لتأييد ادعاء السيادة على هذه
المناطق . رفضت الحكومة المصرية ذلك واقترحت ألا تجرى أى انتخابات
ليس فى المناطق المتنازع عليها فحسب وانما فى كل اجزاء دائرة وادى
حلفا ودائرة البشاريين . وقد رفض السودان هذا الاقتراح ورفض
اقتراحا مصرية آخر بأن تجرى الانتخابات السودانية والاستفتاء المصرى
بشرط أن توضع صناديق الاقتراح خارج المناطق المتنازع عليها ، ولم
تسفر المباحثات عن نتيجة تذكر .

ويلاحظ أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية رفضت فى ١٧ و ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٥٨ م اقتراح السودان بتأجيل بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية ، الا أنها قبلت بذلك فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م بموجب بيان صحفى اصدرته فى القاهرة وتلاه فى نفس اليوم على مجلس الأمن المندوب المصرى عمر لطفى وذلك عندما انعقد المجلس للنظر فى الشكوى التى قدمها السودان فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م .

حظى موقف حكومة عبد الله خليل من أزمة الحدود وأسلوب معالجته لها بقبول كل الأحزاب والهيئات السودانية بما فى ذلك الأحزاب والهيئات الموالية لمصر . ولعل فى ذلك ما يدفع عن حكومة عبد الله خليل تهمة الزيادة على العلاقات بين مصر والسودان أو تأليب الشارع السودانى .

فى المؤتمر الذى عقد بدار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم أعلنت كافة الأحزاب والهيئات السودانية تأييدها لموقف الحكومة . وضمن ذلك التأييد فى مذكرة سلمها مندوبو هذه الأحزاب والهيئات الى السفير المصرى فى الخرطوم .

ابدى مؤتمر الأحزاب والهيئات استنكاره واستيائه للأسلوب الذى لجأت اليه مصر لمعالجة مسألة الحدود . وعبر المؤتمر عن رغبته وأمله فى حل الأزمة بالطرق السلمية . وناشد المؤتمر الحكومة المصرية قبول اقتراح حكومة السودان بارجاء المشكلة برمتها الى ما بعد الانتخابات السودانية على أن تعطى حكومة السودان تعهدا كتابيا تقر فيه ان اجراء الانتخابات السودانية فى المناطق المتنازع عليها لن يستعمل حجة ضد مصر أثناء المفاوضات مستقبلا .

وقع على هذه المذكرة الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى وحزب الأمة والجبهة المعادية للاستعمار (واجهة الحزب الشيوعى) والحزب الجمهورى وجماعة الاخوان المسلمين والجماعة الاسلامية . ومن الهيئات وقع عليها اتحاد عمال السودان واتحاد طلاب الأقسام العالية بالمعهد الفنى واتحاد الشباب السودانى .

وبعث السيد على الميرغنى برسالة الى الرئيس عبد الناصر نقطف منها الآتى : [نناشدكم باسم الاخاء والروابط العريقة بين البلدين ان توقفوا كل اجراء وان يعود الأمر الى ما كان عليه سابقا فتوقفوا أى تدخل فى الأراضى التى كانت ولا تزال تحت الادارة السودانية . وبعد ذلك نرى أن

يجلس الطرفان ليعالجا الأمر بروح ودية تهدف الى احقاق الحق ورعاية حقوق الطرفين وفقا للمعرف الدولي والقانون » .

وعاتب حزب الشعب الديمقراطي فى بيان اصدره فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م الحكومة المصرية . وأعلن حزب الشعب ان حكومة السودان بموافقتها على المفاوضات قد سلكت طريقا صحيحا يتمشى مع الاخاء الصحيح . واعتبر الحزب خطوة مصر بعد موافقة حكومة السودان غير معقولة ولا مفهومة كما أعرب الحزب عن أمله فى أن تسحب مصر لجان الاستفتاء وتنتظر نتيجة المفاوضات .

الرجوء الى مجلس الأمن

يأخذ الدكتور يونان على الحكومة السودانية اللجوء الى مجلس الأمن واعتبر ذلك من قبيل التصعيد غير المبرر . ويبدو أنه يشارك السيد عمر لطفى مندوب مصر آنذاك لدى الأمم المتحدة الرأى بأن السودان قد تخطى جامعة الدول العربية .

وحقيقة الأمر ان التدهور السريع فى الموقف والذى نتج عن حشد القوات على جانبى الحدود واصرار الحكومة المصرية على اجراء الاستفتاء فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م ورفضها اقتراح السودان بتأجيل بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات هو الذى دفع الحكومة السودانية الى اللجوء الى مجلس الأمن . وقد عبر عن ذلك رئيس وزراء السودان فى خطابه بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م الى الأمين العام للأمم المتحدة . فقد ابلغ الأمين العام بأن التقارير تشير الى أن مصر قد حشدت قوات عسكرية على الحدود المشتركة وبما انها تصر على اجراء استفتاء فى اقليم سودانى وبما أن السودان عازم على حماية اقليمه ، فان الموقف قد يؤدى الى اخلال بالسلم واذا لم يسيطر عليه فلربما يتطور نزاع مسلح .

ومن ناحية أخرى فان موقف الجامعة العربية من الأزمة قد اتسم بالفتور ان لم يكن اللامبالاة . فقد اخطر السودان سفراء الدول العربية فى الخرطوم بتفاصيل الأزمة فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م . وفى التاريخ نفسه بعث السودان بمذكرة حول الأزمة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية . وفى ٢٩ فبراير ١٩٥٨ م طلبت الحكومة السودانية من الجامعة العربية بذل مساعيها الحميدة لتسوية الأزمة . ولم يصدر أى شئ عن الجامعة العربية الا فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م . فقد أصدرت الأمانة العامة فى ذلك التاريخ بيانا أشارت فيه الى طلب الحكومة السودانية والى أن الأمين العام أجرى اتصالات مع المراجع المصرية المسؤولة فأكدت له أن الحكومة

المصرية باقية عند موقف المسألة والأخوة وحسن الجوار ، وأنه تأييد لهذه الروح فقد أصدرت الحكومة المصرية بيانا أعلنت فيه ارجاء تسوية المسألة الى ما بعد الانتخابات السودانية حيث تبدأ المفاوضات لتسوية المسائل المتعلقة بين البلدين .

ولا يفوتنى ان اذكر اننى قد اعدت قراءة الكلمة الموجزة التى ألقاها مندوب بريطانيا سير بيرسون ديكسون فى مجلس الأمن . ولكننى اعترف بأننى قد اخفقت فى الوقوف على المساعدة التى قدمها للحكومة السودانية لتصعيد الأزمة . خاصة وان المندوب البريطانى قد تحدث بعد أن تلى المندوب المصرى البيان الذى أصدرته مصر فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م وأعلنت فيه قبول ارجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية . وقطعا فأنا لا أقصد بهذا الدفاع عن الحكومة البريطانية وانما التأكيد على ان الحكومة السودانية لم تكن فى ادارتها لازمة الحدود تعمل بروح من الحكومة البريطانية .

وأخيرا أمل حين تنهى الظروف الموضوعية والمناخ الملائم أن يزال لغم الحدود من العلاقات السودانية - المصرية بما يحفظ اواصر الاخاء والود بين الشعبين الشقيقين ويتفق مع تطلعاتهما للوحدة .

د . فيصل عبد الرحمن على طه

استاذ فى جامعة الخرطوم سابقا

ملحق رقم (١٠)

وفاق

بين حكومة جلاله ملكة الانكليز وحكومة الجناب العالى

خديو مصر بشأن ادارة السودان فى المستقبل

حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة
الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها
بالاتحاد حكومتا جلاله ملكة الانكليز والجناب العالى الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة
الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه
الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى
الآن وما تستلزمه حالة كل من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلاله الملكة المترتبة
على لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى
الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوية الحاق وادى حلفا وسواكن
اداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما
من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة الى
جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا - الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ .

أو ،

ثانيا - الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

أو ،

ثالثا - الأراضى التى قد تفتتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا ،

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية إيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت الى آخر بمقتضى من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناح العالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا الا ما يصدر باجراء منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للاروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية الا انه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلاتنا بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها .

الامضاءات

(كرومر) (بطرس غالى)

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ،

وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن خصوصاً لما يترتب عليه من النفقات ،

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضرراً جسيماً فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان ،

وحيث أنه بناء على ما ذكر تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه .

فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

(المادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقم ١٩ يناير
سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام
الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل .

تحريرا بمصر فى ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩

امضاء

(بطرس غالى) (كرومر)

ملحق رقم (١١)

نظارة الداخلية

قلم السكرتارية العمومية

صورة ما صدر من الداخلية لمحافظة النوبة بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٩٩
(نمرة ٩ ادارة) بشأن الحدود الفاصلة بين مصر والسودان والذي نشر
الجريدة الرسمية بالعدد نمرة ٣٥ الصادر في ٢٧/٣/١٨٩٩ .

قد اطلعنا على افادة حضرتكم رقم ١٤ مارس ١٨٩٩ (١٩ محاسبة)
المتضمن انه بناء على طلب جناب قومندان حلغا وتنفيذا للوافق المبسرم
بين حكومة جلالة ملكة انجلترا والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩
فيما يختص بالحدود الفاصلة بين مصر والسودان قد تقرر بين حضرة
القومندان الموما اليه وضابط بوليس التوفيقية من جهة وبين مأمور فرقة
املاك الميرى بمحافضة ذات الطرف ومعاون بوليس مركز حلغا من جهة
أخرى في جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من الجهة الغربية على
مسافة ٢٠٠ متر شمالا من البرية بناحية فرس من الجهة الشرقية على كل
منهما الشمالية (مصر) والجنوبية (السودان) وكان ذلك بحضور عميد
ومشايع الناحيتين المذكورتين ونتج عن هذا أن ناحية فرس التي تتبسع
السودان ترك من زمامها لمصر ثلاثة أفدنة وقيراطان اطيانا و ٥٨ نخلة
وترك للسودان من زمام ناحية ادندان التابعة لمصر ٩٩ فدانا وسبعة
قراريط اطيانا و ١٥٥ نخلة وانه بهذا التحديد دخل حدود السودان من
بلاد المحافظة عشر بلاد زمامها ٤٠٩٤ فدانا و ١٢ قيراطا وانه بناء على
ما ذكر رأيتم تقسيم البلاد الباقية من مركزى حلغا والكنوز على مركزين
حلغا والكنوز على مركزين كما كانا حسب الآتى بعد :

أولا : مركز حلغا : يسمى مركز الدر ويكون مقره بناحية كروسكو ويتبع
له ٢٢ بلدا من أدندان جنوبا الى شاترما شمالا حيث يكون امتداده ١٥٦

ك.م.م. وزمامه ٩١١٧ فداناً و ١٠ قراريط و ٨ أسهم اطيانا و ٢٥٤٧٩٢ نخلة وتعداد اهاليه ٣١٧٠٣ نفساً .

ثانيا : مركز الكنوز : يسمى بمركز ابي هور ومقره يكون بناحية ابي هور ويتبع له ١٨ بلداً تبتدىء من ناحية المضيع الى ناحية الشلال شمالاً حيث يكون امتداده ١٤٤ ك.م.م. وزمامه ٨٠٢٥ فداناً و ٥ قراريط و ١١٠٤٤٠ نخلة وتعداد اهاليه ٢٣٣١٩ نفساً .

وهذا حسب الكشف المبين بالكشف الوارد مع الرسم النظرى على افادتكم المذكورة وقد تصادف ورود مكتوب من نظارة المالية نمرة ٥ أموال مقررّة بأنها وافقت على ما سرّة شرق - فرس - جزيرة فرس - دبيرة - سرّة غرب - اشكيت - ارقين - دغيم - عنقش - دبروسة .

وان فيها عدد زمام الذى ذكرتموه ٧٢٠ فدان و ٥ قراريط و ٨ أسهم اطيانا من أملاك الميرى المحررة ، وحررت لحضرتكم بذلك ، وحيث أننا قد وافقنا على هذا التحديد الشامل لعدد البلاد والأهالى ومقادير الزمام مع تسمية مركز حلفا بمركز كورسيكو كما رأت المالية وكاسم الناحية التى سيكون بها وتسمية المحافظة بمديرية اسوان فاقتضى ترقيمه بحضرتكم بذلك ولنظارة الحقانية والأشغال العمومية والمالية والعلم به .

ناظر الداخلية

امضاء (مصطفى فهمى)

نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٥ فى ٢٧/٣/١٨٩٩

ملحق رقم (١٢)

قرار

ناظر الداخلية فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢

انه بالنسبة لتتبع مديرية اسوان لنظارة الداخلية قد اقتضى الحال
وضع نظام مخصوص لعربان هذه المديرية لأن نظام العربان الصادر به
القرار من هذه الوزارة بتاريخ ٣ مايو ١٨٩٥ لا ينطبق على أحوال عربان
ذلك المديرية .

ولما كان من الضرورى لصالح الأشغال الادارية تحديد منطقة قبائل
عربان مصر والسودان بصفة نهائية فلذلك قد حصل الاتفاق بين نظارتى
الداخلية والحربية على تشكيل قومسيون لهذا الغرض تحت رئاسة المدير
وأعضاء ثلاثة مفتشون أحدهم من الداخلية والثانى من حكومة السودان
والثالث من مصلحة خفر السواحل ويحضر فيه مشايخ العربان المقيمون
بصحراء المديرية ، وحيث ان هذا القومسيون قد اجتمع بتاريخ ٣١ مايو
١٩٠٢ وأدى مأموريته ووردت للنظارة صورة من قراره مرفقة بخريطة
مرسوم بها المنطقة والآبار المخصصة لكل قبيلة وتلك الخريطة مرفقة
بهذا .

وحيث انه تقرر أن حدود منطقة القبائل التابعة للهيئة الادارية فى
السودان تحتوى على كافة القبائل البشارية وحدود منطقة القبائل التابعة
للهيئة الادارية فى القطر المصرى تحتوى على قبائل العبابدة ما عدا قبيلة
المليكاب والبيتر المعروف ببيتر بحرات اللذان يتبعان حكومة السودان
وحيث أنه قد رؤى للنظارة موافقة ما يشتمل عليه القرار المذكور بناء على
ذلك قررنا ما هو آتى :

(المادة الأولى)

يعتمد قرار القومسيون المشار اليه بالكيفية المبنية بالمواد الآتية :

(المادة الثانية)

صار تحديد آبار منطقة عربان البشاريين الموجودة بالأراضي المصرية

كالآتى :

بئر أم بشتيت وهى تتبع قبيلة الكوربيلات شياخة محمد كاتون وبئر الدلديب وهى تتبع العشب شياخة حسن حساى وبئر ايبس تتبع الملقاب شياخة محمد عيد وبئر مهيحة تتبع الحمد غراب شياخة مطران على تبوع وبئر مصيع تتبع العليات شياخة محمد خير الجغب تتبع العليات شياخة محمد كاتون وبئر الابجات تتبع الملك شياخة عيسى وبئر ماضى تتبع الكوربيلات شياخة محمد كاتون وبئر فجيج تتبع المليكاب والحمد غراب بالاشتراك وبئر الشلاتين تتبع العشب شياخ حسن حساى وبئر راسين وبئر جدير تتبع الكوزيل شياخة عيسى عبد الله وبئر أبو هديرة وبئر هديدة تبع الكوربيلات شياخة محمد كاتون وحدود تلك المنطقة من بحرى بيتدىء من بئر الشلاتين بحدوده البحر الأحمر الى بئر المنيحة ومنه الى جبل نيجروب ومنه الى جبل أم الطيور ومنه الى جبل الضيقة ومن الضيقة الى بئر خمسة عمر ومنه الى جبل برتازوجا ومنه الى كورسكو ومن الجهة القبيلة متصلة بحدود السودان .

(المادة الثالثة)

حيث تبين ان جماعة عربان العشب التابعين لعمودية بشير بك جبران شياخة حسن حسان هم بشاريين الأصل كان تتبعهم الى بشير بك لقرايتهم للعشاريات من جهة الرحم فيجرى فصلهم عن قبيلة العشابات واعتبارهم بشاريين متتابعين لحكومة السودان .

(المادة الرابعة)

صار تحديد وتعيين الآبار والعيون والحدود التابعة لقبيلة المليكاب عمودية عبد العظيم بك خليفة كالآتى :

بئر الحديث وبئر ديفة وبئر كرنجيحة وبئر أم سعة وبئر المسبيع ثم يتبع ذلك تلك الآبار منطقة وادى الحوضين ووادى النوم وحدود تلك المنطقة من بحر تبتدىء من جهة جبل ابي متتبع وادى حوضين لغاية البحر الأحمر ومن الشرق بالبحر الأحمر ومن قبلى بيتدىء من بئر الشلاتين الى بئر منيجة ومن بئر منيجة الى جل نيجروب ومنه الى جبل أم الطيور ومن الغرب خط تصورى بيتدىء من جبل أم الطيور الى جبل أبيق .

(المادة الخامسة)

صار تحديد آبار ومنطقة الأراضى التابعة لقبيلة العبوديين والشناتير
شاخه باشرف بك محمد على كالاتى :

بئر الغليب ويتبعه المنطقة المحدودة من بحرى بوادى العلاقى الى
النيل لحدوده ومن شرق خط تصورى يبتدىء من نصف المسافة الكائنة
بين بئر الغليب واحير وكذا من نصف المسافة كائنة ما بين الغليب وبئر
انجا ومن قبلى حدود المليكاب وهى تبتدىء من جبل برتازوجا الى
كورسكو .

(المادة السادسة)

الآبار والمنطقة التابعة لقبيلة العشايات عمودية بشير بك جبران هى
كالاتى :

بئر أم جبال وبئر النقيب وبئر احيمر وانجا وبئر الطويل وبئر شنشف
وبئر دجلة وبئر كرد وباقى الأراضى الموجودة بالمنطقة لغاية الحدود بين
مديرتى أسوان وقنا وحدوده المنطقة التابعة له وتبتدىء من قبلى بالحدود
المحدودة بمنطقة باشيرى بك محمد على من بحرى ويعدها تتبع الحدود
الشرقية له أيضا لغاية جبل برتازوجا الى حمسة عمر المحدودة بحدود
البشارية من الجهة البحرية من بر حمسة عمر الى جبل الضيقة ثم من جبل
أم الطيور الى جبل ابرى بالحد الفاصل بينه وبين المليكاب أيضا ثم يبتدىء
حدوده من الشرق بالبحر الأحمر لغاية حدوده القصير ومن الغرب تبتدىء
من سيالة آخر حدود العمودين على النيل لغاية الحدود الفاصلة بين
المديرية ومديرية قنا .

(المادة السابعة)

يكون لكل من هذه القبائل التابعة للثلاثة العمد المذكورين قبل مشايخ
العربان المقيمين بالآبار والمنطقة المحدودة لكل منهم وان مشايخ القرع
المذكورين يكونون مقيمين مع العربان فى تلك الجهات وتعيين وكلاء منهم
أيضا يكونون مقيمين بالمراكز والتابعة منطقتهم اليها لتأدية ما يكلفون
به من طلبات الى آخره .

(المادة الثامنة)

تعيين عمد ووكلاء القبائل المذكورة ومشايخ القرى بها يتبع فى قرار
نظارة الداخلية الصادر فى تاريخ ٣ مايو ١٨٩٥ المتبع فى باقى المديريات
فى شأن العربان .

(المادة التاسعة)

على حضرة مدير أسوان تنفيذ هذا القرار

ناظر الداخلية

(امضاء)

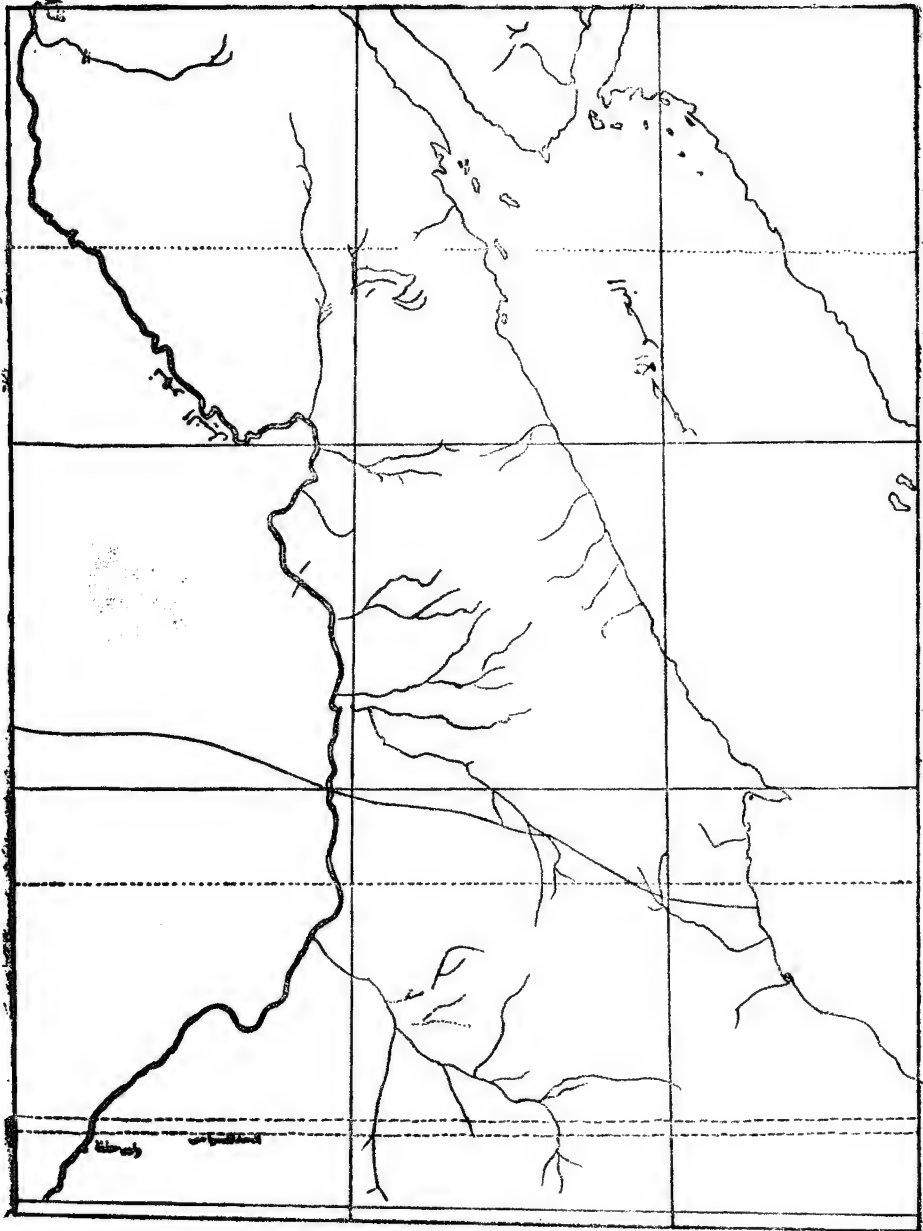
تحريرا في ٢ شعبان ١٣٢٠

٤ نوفمبر ١٩٠٢

صورة طبق الأصل أخذت من الصورة المحفوظة بملف سلام الحدود

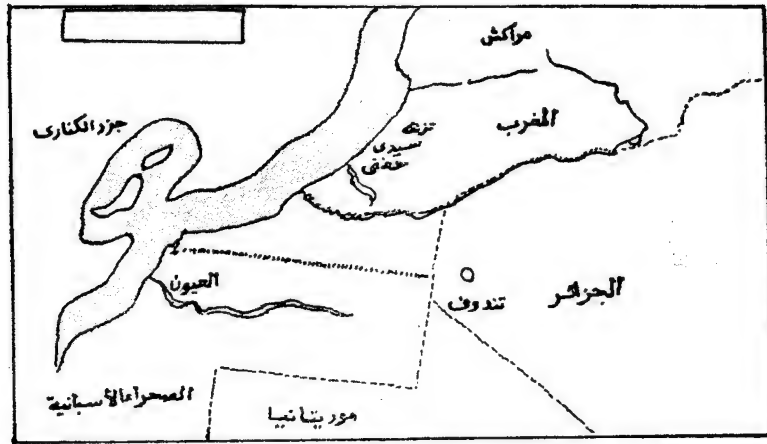
رقم م س ١/١/٢١ ص ٦٢ و ٦٣ و ٦٤

ملحق رقم ١٣



الحد الجنوبي لقرية العاصمية ١٩٧٥

ملحق رقم (١٤)



الحدود الجزائرية المغربية ، وعلى الخريطة تبدو مكان تندوف

ملحق رقم (١٥)

نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨

(١٩٩٠/١١/٢٩)

— عقد مجلس الأمن الدولي جلسة مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ على مستوى وزراء الخارجية ، حيث صدر القرار رقم ٦٧٨ بأغلبية الأصوات مع رفض اليمن وكوبا للقرار وامتناع الصين عن التصويت وفيما يلي نص القرار :

ان مجلس الأمن ، اذ يشير الى ، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) و ٦٦٩ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) و ٦٧٤٤ (١٩٩٠) و ٦٧٧ (١٩٩٠) .

وان يلاحظ رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود ، ان العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار اليها اعلاه ، مستخفا بالمجلس استخفافا صارخا .

وانذا وضع في اعتباره واجباته ومسئوليته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما ، وتصميما منه على تأمين الامتثال التام لقراراته .

١ — يطالب بأن يمثل العراق امتثالا تاما للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته ، أن يمنح العراق فرصة أخيرة ، كلفته تنم عن حسن النية ، للقيام بذلك .

٢ — يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، ما لم ينفذ العراق في ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١ ، أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١ اعلاه ، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠

(١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والامن
التولينين الى نصابهما فى المنطقة .

٣ - يطلب الى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للاجراءات التى
تتخذ عملا بالفقرة ٢ من هذا القرار .

٤ - يطلب الى الدول المعنية أن توالى ابلاغ المجلس تباعا بالتقدم
المحرز فيما يتخذ من اجراءات بالفقرتين ٢ و ٣ من هذا القرار .

٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر .

ملحق رقم (١٦)

صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية

وبين الحكومة المصرية فى شأن ابطال تجارة الرقيق

لما كان من اقتضى أمال كل من حكومتى جناب ملكة بريطانيا العظمى وأيرلانده المتحدة وحضرة خديو مصر التعاون فى ابطال ومنع بيع الرقيق بالكلية ، وكانا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا والاتفاق بين الواضعين أمضاهم أدناه المأذونين بهذا الشأن على تدوين البنود الآتية وهى : -

بنـد (١) :

حيث أن سابق صدور لائحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السودانى والحبشى فى الجهات التابعة لها فتتعهد الحكومة المشار اليها بأن تمنع منعا كلياً من الآن فصاعدا ادخال العبيد السودانين والحبشيين بأراضى القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو بالبحر المارة من تلك الأراضى وبأن تعاقب بأشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بموجب ما سيأتى بيانه بهذه المعاهدة كل من وجد متعاطيا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره وكذلك تتعهد بأن تمنع اخراج الرقيق السودانى أو الحبشى خارج القطر المصرى وملحقاته منعا مطلقا ما لم تحقق ويثبت صحة عتقه أو حريته . ولا بد أن يذكر بورقة العتق أو بالبباسبور الذى يعطى لأولئك السودانين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يكونوا أمراء أنفسهم كيف شاءوا بلا قيد أو شرط ما .

بنـد (٢) :

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط افريقيا متعاطيا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة

غيره تعتبر الحكومة المصرية ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القتالين ، فان كان من تبعيتها يحاكم أمام مجلس عسكرى والا تحال حالا محاكمته على المجالس المختصة بذلك وترسل لها المحاضر المحررة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية فى المحل الذى يثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على حجته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها ما دامت هذه القوانين تجيز ذلك . وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدي أى تاجر كان يصير إعطاه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٣ الآتى والذيل المؤشر عليه بحرف (١) المتم لهذه المعاهدة .

بنـد (٣) :

نظرا لكون إعادة الرقيق السودانين والحبشيين لبلادهم بالتالى سواء كانوا منزوعين من أيدي المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها أما هلاكهم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم فى ربة الرق ، ثانيا تستمر الحكومة بأن تجرى معهم الاجراءات السابق اتخاذها بمعرفتها فى حق الرقيق ومذكورة فى الذيل المؤشر عليه بحرف (١) الحكى عنه .

بنـد (٤) :

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجرى من المقاتلات بين قبائل افريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه، وتتعهد بأن تعامل معاملة القتالين كل من يوجد متعاطيا بيع الأولاد أو جلبها فان كان المرتكبون ذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكرى والاتحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور (ببند ٣) .

بنـد (٥) :

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أى جهة من مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار اليه ويخصص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف منطوقها .

بنـد (٦) :

لأجل زيادة الوثوق فى منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر ترضى الحكومة المصرية بأن السفن الانجليزية تجرى التفتيش

والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسلمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل (القبض عليه) أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت ببيع الرقيق فى أثناء سفريتها وأجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفى سواحل بلاد العرب وبالجهة الشرقية من افريقيا ومياه سواحل مصر والجهات التابعة لها .

وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت اذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد بأى ما تقتضى لحصوله على تمام الحرية اما المركب وشحناتها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية يحمل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فاذا لم يتيسر لقبودان المركب الانجليزى تسليم ما يكن صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الانجليز أو اذا دعت الضرورة فى مصلحة الرقيق السودانى أو الحبشى تسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المصرية المشار اليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الانجليزى أو الضابط الذى يتنبه لذلك أن تقبل الرقيق السودانى أو الحبشى وتعطيهم حريتهم وتمنحهم من الامتيازات التى تمنحها للرقيق السودانى أو الحبشى المضبوط بمعرفة جهاتها كذلك تقبل الحكومة الانجليزية فى جهتها بأن أى مركب سايرة ببنديرة انجليزية فى البحر الأحمر أو فى خليج عدن أو فى ساحل بلاد العرب أو فى المياه الداخلة بالقطر المصرى أو فى الجهات التابعة لهم توجد متعاطية التجارة فى الرقيق سـودانى أو حبشى يصير تفتيشها وحجزها أو ضبطها بمعرفة الحكومة المصرية ، انما المركب بشحناتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لأجل توقيع الحكم عليها وما يصر ضبطه من الرقيق السودانى أو الحبشى تعطى لهم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية ، وتبقى مسئولية أسره اذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط أو اقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التى أجرت ذلك تكون ملزمة بأن تعطى

ثعوىضا لائقا بحسب الأحوال لحكومة المركب التى صار ضبطها أو اقامة
الدعوى عليها .

بنء (٧) :

يكون اءرى العمل بمقتضى هذه المعاهءة فى القطر المصرى من
أسوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وفى ملحقات الحكومة المصرية
بأفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر من بعء مضى ٣ شهور من ذلك
التاريخ .

بناء عليه قد ءجرت هذه المعاهءة بتاريخ وتوقعء عليها امضاء
وأءتام الواضعين اسمائهم فيه أءناه .

(*) صورة نسخة معاهءة بين الحكومة الانءليزية وبين الحكومة المصرية فى شأن
ابطال ءجارة الرقيق .

ملحق رقم (١٧)

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨

(٥ ابريل ١٩٩١)

ان مجلس الأمن ، اذ يضع فى اعتباره واجباته ومسؤولياته ،
بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين .
واذ يشير الى الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

واذ يساوره شديد القلق ازاء القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون
العراقيون فى أجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرًا المناطق السكانية
الكردية وادى الى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية
والى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين فى
المنطقة .

واذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوى عليه ذلك من الام مبرحة يعانى
منها البشر هناك

واذ يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا
وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ نيسان / ابريل ١٩٩١ و ٤
نيسان / ابريل ١٩٩١ ، على التوالى (S/22442, S/22435)

واذ يحيط علما أيضا بالرسالتين اللتين ارسلهما الممثل الدائم
لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ و ٤ نيسان /
ابريل ١٩٩١ ، على التوالى (S/2247, S/22436)

واذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق
وجميع دول المنطقة ، وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى .

واذ يضع فى اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٣٠ اذار / مارس
١٩٩١ (S/22366)

١ - يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائج السلم والأمن الدوليين في المنطقة .

٢ - يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كاسهام منه في ازالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن في المنطقة ، بوقف هذا القمع ، ويعرب عن الأمل ، في السياق نفسه ، في اقامة حوار مفتوح لكافة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

٣ - يصّر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية، على الفور ، الى جميع من يحتاجون الى المساعدة في جميع انحاء العراق ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

٤ - يطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الانسانية في العراق ، وأن يقدم على الفور ، واذا اقتضى الأمر على أساس ايفاد بعثة أخرى الى المنطقة ، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين ، وخاصة السكان الأكراد ، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية .

٥ - يطلب كذلك الى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه ، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين .

٦ - يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الانسانية أن تسهم في جهود الاغاثة الانسانية هذه .

٧ - يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات .

٨ - يقرر ابقاء هذه المسألة قيد النظر .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الموضوع الأول : حول بعض الدعاوى والممارسات العراقية .	٦
- الفصل الأول : عبد الناصر وصدام حسين - ملاحظات تاريخية	٧
- الفصل الثاني : أزمة الخليج و « الموقع العربى » من التاريخ	١٩
الموضوع الثانى : مصر وأزمة الخليج	٢٩
- الفصل الثالث : قوات مصر خارج الحدود - الخروج الرابع	٣١
- الفصل الرابع : أثر الأزمة على العلاقات مع السودان النظام السودانى بين الخطأ السياسى والخطيئة التاريخية	٤٣
الموضوع الثالث : الحرب	٥٣
الفصل الخامس : الحرب الملعونة	٥٥
الموضوع الرابع : الحدود - اللغم المدفون فى العلاقات العربية - العربية	٦٦
- الفصل السادس : صنامة الحدود العربية - العربية	٦٧
- الفصل السابع : الحدود الكويتية - العراقية - اللغم الذى تفجر	٧٧

٨٧	- الفصل الثامن : الحدود المصرية - السودانية - خصام الأخوة
٩٧	- الفصل التاسع : الحدود المغربية - الجزائرية - لغم يهدد الوحدة المغاربية
١٠٨	- الموضوع الخامس : حصاد العاصفة
١٠٩	- الفصل العاشر : حول التفسير التأمري للتاريخ
١١٩	- الفصل الحادى عشر : من « النظام الدولى الجديد » الى « الباكس امريكانا »
١٣١	- الفصل الثانى عشر : دبلوماسية القاذفات والتدخل تحت دعاوى انسانية
١٤٣	- الملاحق

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٨٨٥ / ١٩٩٢

ISBN — 977 — 01 — 2967 — 4